مِن يوميّات محامٍ

كتبها

عبده حسن الزيات
المحامي

« ... كنت أجمع بين الاحترام والتحقير
ولا أستطيع التوفيق بين الظاهر والباطن
فاعجبوا من مطيع غير مطيع !.. ولا جناح على
لأن القوانين لا حكم لها على الأسرار والضمائر »

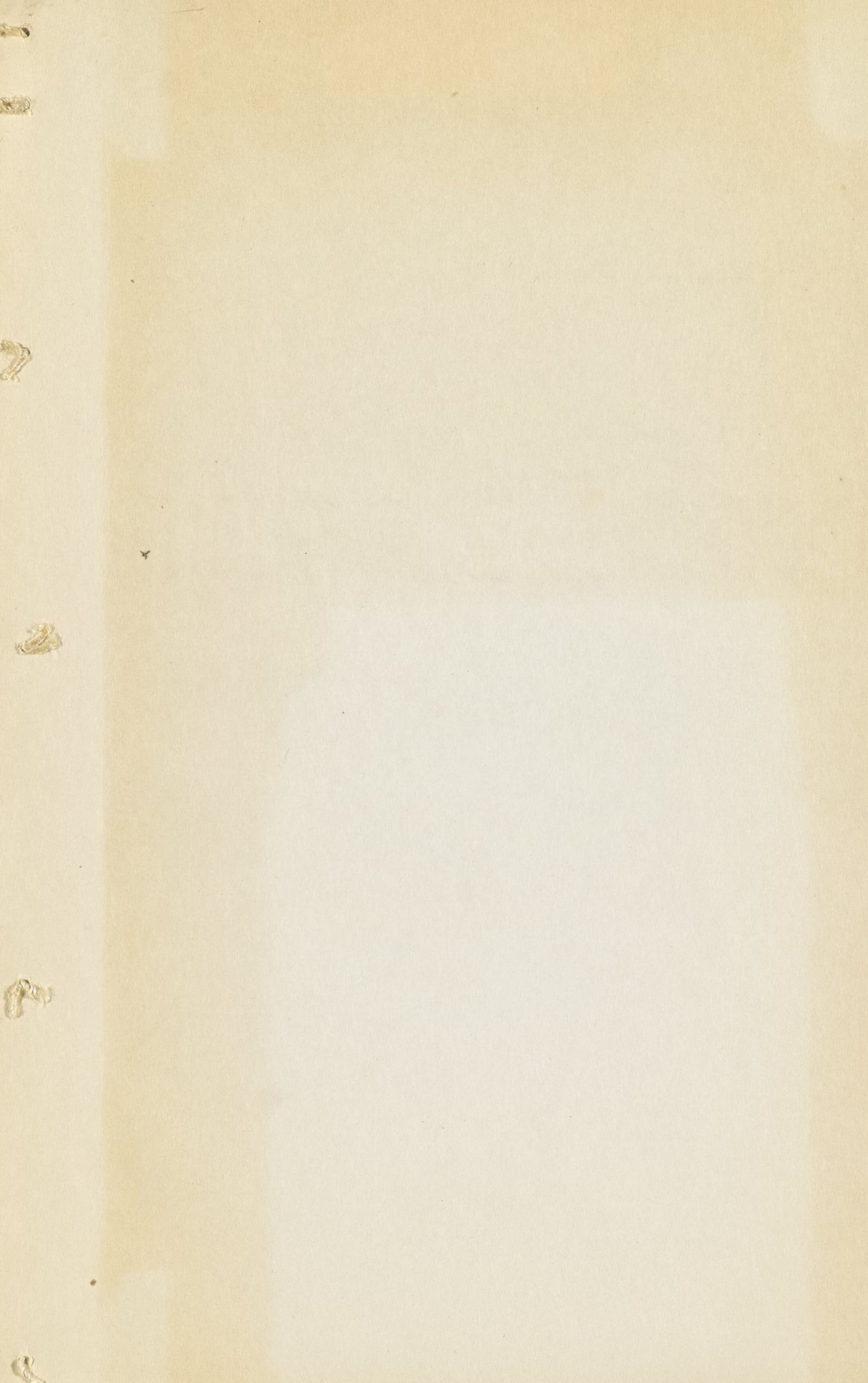
سعد زغلول : ١٨٩٢

" Quand on parle de soi, la meilleure Muse est la franchise"
A. de Yigny

القاهرة
مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر
١٣٦٣ هـ — ١٩٤٤ م

DATE ISSUED	DATE DUE	DATE ISSUED	DATE DUE





مِنْ يومِيّات محامٍ

كتبها

عبده حسن الزيات

المحامي

« ... كنت أجمع بين الاحترام والتحقير
ولا أستطيع التوفيق بين الظاهر والباطن
فاعجبوا من مطيع غير مطيع ! .. ولا جناح عليّ
لأن القوانين لا حكم لها على الأسرار والضمائر »

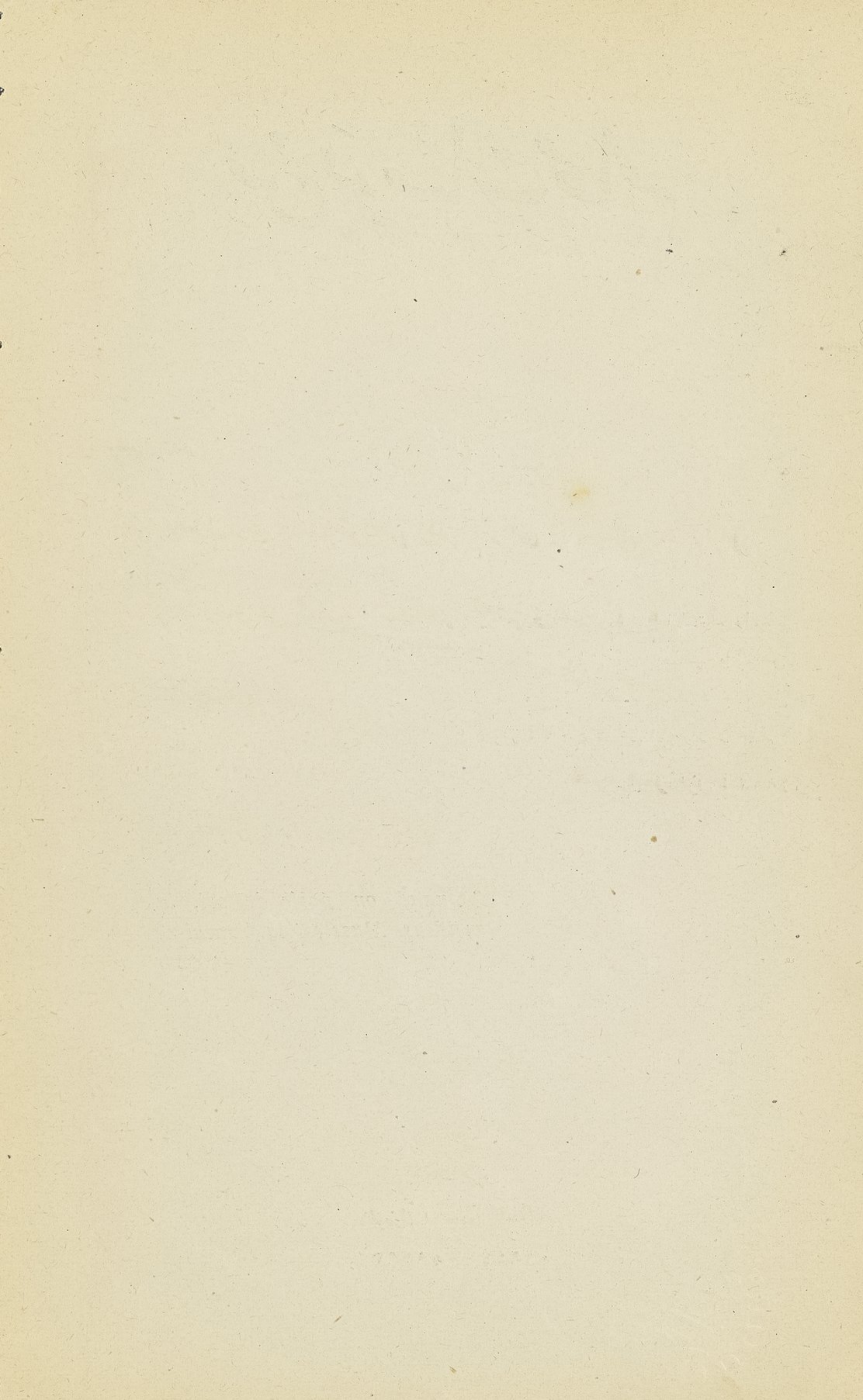
سعد زغلول : ١٨٩٢

"Quand on parle de soi, la meilleure Muse est la franchise"
A. de Vigny

القاهرة

مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر

١٣٦٣ هـ — ١٩٤٤ م

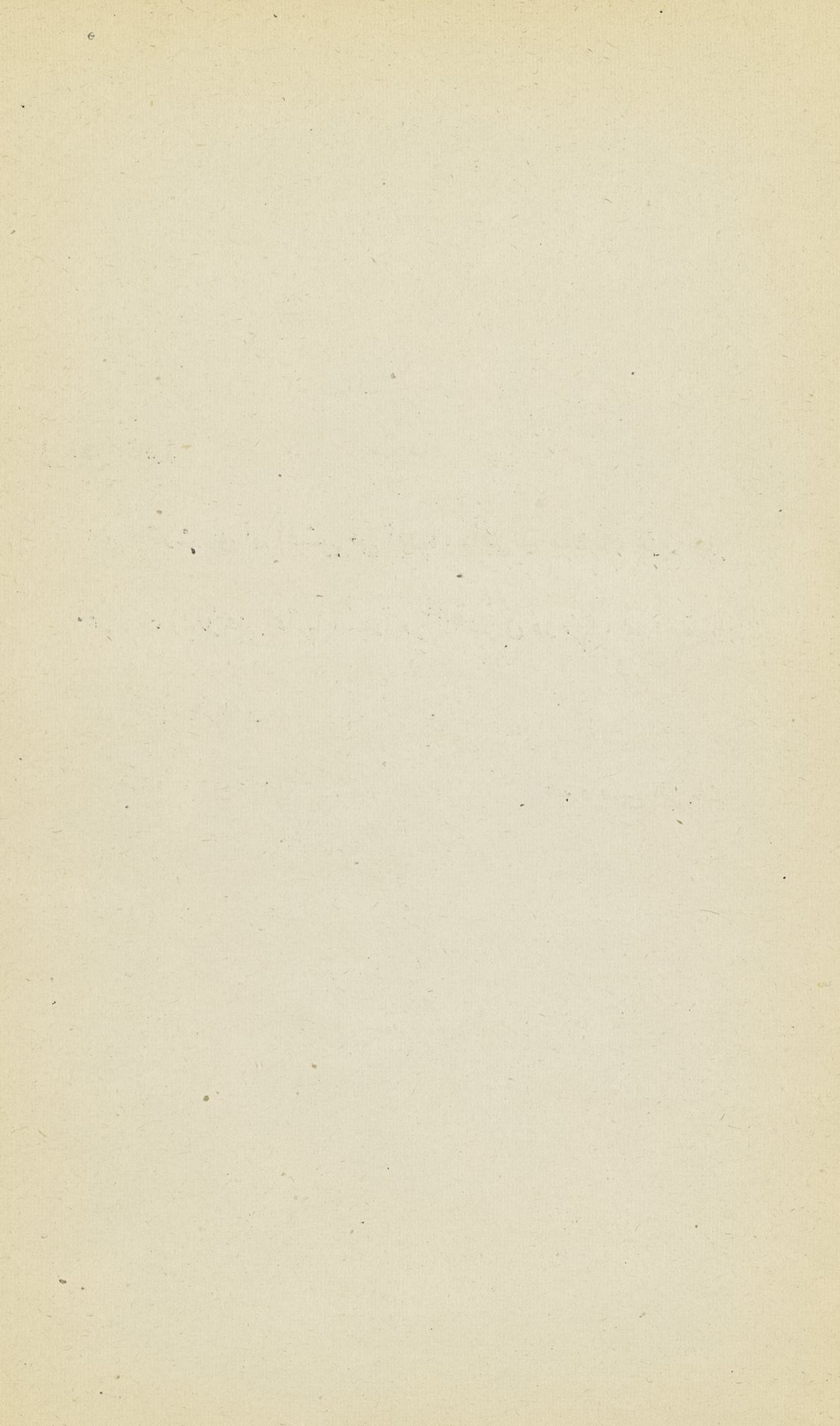


الى مصر الخالدة

التى عاهدت ربى أن أعيش من أجلها ، وأفنى فى سبيلها ، عزيزاً على عداتها ، ذليلاً على حماتها ، سيداً حرّ الضمير فى خدمتها ، عبداً متقرباً الى الله بطاعتها . . .

القاهرة فى ٢٦/١٠/١٩٤٤

عبده حسن الزيات



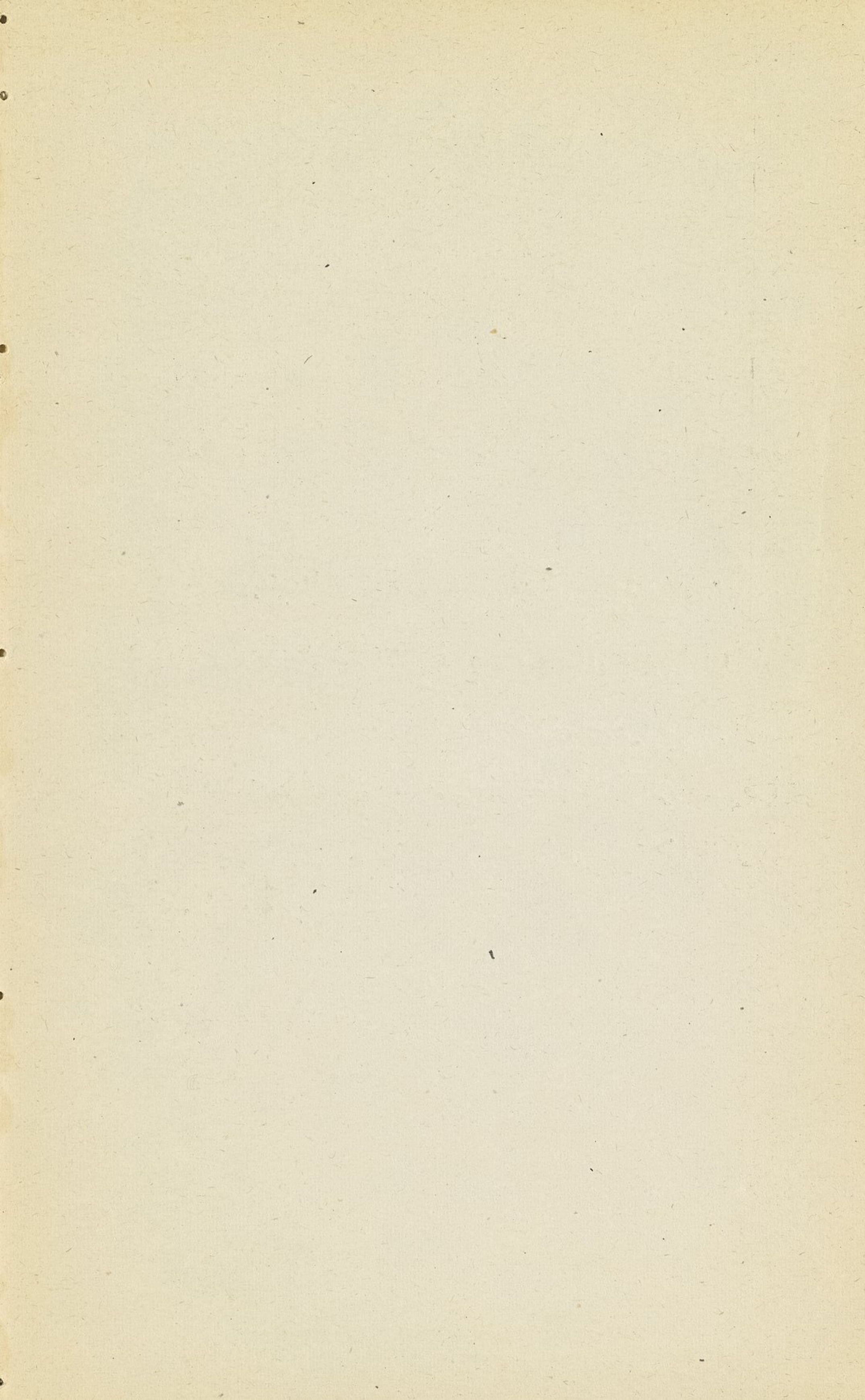
«انها أعوامٌ أربعة عشر كانت تكون هباءً لو لم تصحبها عينٌ يقظة، ونفسٌ قوية التأمل، وخاطر يختزن الصور حتى يحين حين اخراجها على غير انتظار ...

... حين يكتب المرء عن نفسه تكون الصراحة غير ما يوحِى اليه ...

وهذه لوحة متواضعة لشطرٍ غامض من حياتي، لن أحاول أن أبدو فيها شيئًا آخر غير نفسي؛ وان الحوادث التي أسردها فيها لا تَظهر عظيمةً كما كنت أحب أن تظهر، ولكن ماذا نصنع؟ ان المرء ليس حرًا دائمًا في اختيار الدور الذي يستهويه، والثوبُ لا نُصيبه حتمًا في أنسب الأوقات لارتدائه!»

Alfred de Vigny

"Servitudes et Grandeur Militaires"



القاهرة فى ١٨ ديسمبر ١٩٣٩ :

طرأت الفكرة .

ومع ذلك ، فما هى بالجديدة ، وإنما هى رجْع ما انقطع .

كانت اليوميات سلوتك وسلواك فيما بين الطفولة والشباب ، فملأتَ الكراسات وأنت فى الرابعة عشر وما يليها ، حتى رأيتها تتعرض للأيدى فكرهْت أن يخرج حديث نفسك عن مجال نفسك ، وعزفت عن الاسترسال فى عادتك ، ولست أدرى أين يومياتك تلك . . ليتك تسعد بوجدانها ذات يوم ...

وفى الدراسة العليا أخذت تدون بعض اليوميات فى مناسبات نادرة قليلة ، كما سجلت النهار الذى قضيته فى ضيافة سعد العظيم فى مسجد وصيف عام ١٩٢٧ ... ليتك تسعد بوجدان هذه اليومية ، فإنها من أسعد ما وجدت ، ومن أسعد ما فقدت ! . .

وهذه بيمينك الآن كراسة كاملة ، كتبتها بين عامى ١٩٢٩ و ١٩٣٠ وأنت طالب بكلية الحقوق .

فلما عملت فى صحيفة « كوكب الشرق » بدأت تنشر بها « مذكرات محام مبتدئ » بإمضاء رمزىّ ، وكانت نيتك أن تتابع السلسلة ، ولكن كم نية انتواها الإنسان وحققها فى الفعل ؟ كم أخرج إلى « حيز الوجود » ، كما يقولون ، من تصميماته ومشروعاته ؟ إن السياسة العملية وولايتك رياسة التحرير فى تلك الجريدة بعد ذلك ، وهى لسان المعارضة المكافحة فى زمن اضطهاد عصيب ، كل ذلك صرفك صرفاً عن مذكرات المحامى إلى إعداد المقالات اليومية ورقابة الصحيفة اليومية فى فسحة ضيقة من الوقت ، كما هو الشأن فى الصحف التى تُعدّ فى سويعات الصباح القصار لتظهر فى الظهر أو بعده بقليل .

لست أدرى آثنتان أم ثلاث من الحلقات ما نشر بالفعل ، ولكنى أدرى أن موجة الصحافة طغت على المحاماة وعلى المحامى المبتدئ وعلى مذكراته ، فاكتسحتها اكتساحاً نحو عامين ، لم تُغرقها ولكنها طرحتها على شاطئ منفرد بعيد ،

وطالت بالمبتدئ سفرته ، وتغيرت بحاره ، وأغلب الظن أنه لم يعد مبتدئاً ، فقد أوشك اليوم أن يجوز مرحلة يُعتبر بعدها « ممن زاولوا المهنة أكثر من عشرة أعوام » ، وهو يرى الحادثة بعد الحادثة ، ويشعر بالإحساس بعد الإحساس ، ويفكر فى الإصلاح بعد الإصلاح ، ولكنه لا يدوّن من ذلك شيئاً ذا خطر ، فقد كان يدون فى أشياء أخرى غير خواطره عن المحاماة . كان يدون فى المحاماة نفسها هذه المذكرات المضنية بعد أن انتهى الكفاح السياسى باستقرار دستور ١٩٢٣ وودع الصحافة إلى المحاماة من جديد ، ثم سافر إلى بغداد فكان يدون لطلابه تلك المذكرات فى القانون الرومانى ، وتاريخ القانون ، والقانون الدولى ، ومقدمة القانون ، وكان يدون فى القليل مذكراته عن السياسة وعن الرجال وعن الحوادث التى عاينها عن كثب وهو يعمل فى الصحافة أو وهو يقيم بالعراق ، وكم فاضت نفسه بالألم حين تَفقَّد هذه المذكرات ذات يوم فلم يجدها ، وكم غمرت نفسه بالغبطة حين التقى بها فى وادى تَيهها ، أو صحراء ضلاله . . .

أما يوميات المحامى فكانت نسياً غير منسىٍّ ، كان منصرفاً أو مصروفاً عنها ولكنه دائم التفكير فيها لا ينساها . وظل شيطان النفس يلاحقه ، حتى قرأ فى مجلة الثقافة صفحة « من مذكرات قاضٍ لم تنشر » لقاضٍ أديب أو أديب قاضٍ ، يشرف القضاء والأدب فى آن واحد ، اختار أن يحجب شخصه تحت حرفين فنم عنه أدبه وفضله ، وعرف قراؤه المعجبون إنه لا يكون غير الأستاذ حسن جلال ، وما هى إلا أن يفرغ من قراءة المذكرة حتى تعجبه الفكرة وحتى يعود إلى ماضيه ويعود إلى نفسه يعنفها بحق ، وطالما عنفها بغير الحق ، عاد إلى نفسه يعنفها على قصورها عن المثابرة ، ويسألها كم من ألوف الصفحات كان يكون فى يدها الآن لو هى عُنيت بتدوين خواطرها أولا فأولا ؟ والنفس لا تعدم وسيلة للدفاع ، إنها تدفع تهمة التبديد لا بالإنكار ، وإنما بإبداء استعدادها لوفاء الدين ، إنها تزعم أنها قامت مقام الأوراق ، وأنها قد اختزنت فى أغوارها كل ما كان ممكناً أن يودعه المذكرات ، إنها مستعدة أن تعطيه مخزونها كله ، فليقدم إن

كان بطلا ، وليكتب إنْ وسِعته الكتابة ، فإنها تُملى ، وستملى دون أن يدركها ملال .

والأمانة ؟ إنك لتعرف نفسك وإنْ جهلها كثير من الناس . . .

والذاكرة ؟ إنها تضعُف عن كثير ، ولكن أمرها عجيب ، فهى بالقياس إلى أمورٍ ، قد تبدو تافهة وقد تبدو غير مطلوبة ، أقوى من القوة عينها ؛ وقد تُغمّ عليها بعض تفصيلات فستنبهك إلى هذا لتأخذ حذرك ولتعود إلى أضابيرك ووثائقك تتلمس الدقة إن استطعتها ، وإلا عدوت ما يريبك إلى ما لا يريبك .

والتسلسل التاريخى ؟ دع هذا الآن وعُد إليه بعد الفراغ إن شئت .

والتأثر الوقتى ؟ إلجأ إلى ملكاتك الشاعرة ، وثق أن تلك الأحاسيس ما زالت قائمة فى نفسك ، وثِقْ إنك مُستحييها الآن ، ولكن لا يبلغنَّ عندك الأملُ كل شىء ، فلا بد أن يقصر التاريخ اللاحق فى هذا الباب ، وذلك أدنى درجات العقوبة على التقصير والإهمال . . .

خذ إذن فى شأنك وأشْرِع للتدوين قلمك كيفما اتفق ، ولا تقاوم تداعى المعانى ، ولا تحاول إقامة نظام تاريخى .

أفحمتْك النفس وسدّت ذرائع الهرب . . وإنه لجهود أى مجهود ! . . . فلمَ لا تدع هذا الماضى لمناسباته وتأخذ فى تدوين الحاضر والمستقبل ، وإن استدعى التدوين الجديد حديثاً قديماً أفسحت له مكانه ؟

أقصرى إذن عن اللوم يا نفسى ، ولكِ الساعة التى أنت فيها . . .

***

الدقى فى مساء ١٩ ديسمبر ١٩٣٩

« وآخرون اعترفوا بذنوبهم ، خلطوا عملا
صالحاً وآخر سيئاً ، عسى الله أن يتوب عليهم ان
الله غفور رحيم » .

أقبلت على المكتب فى المساء مبكراً ورجعت مبكراً ؛ تنكَّر لى النوم ولكنى كنت مستغنياً عنه ، كان مزاجى معتدلا ؛ أحسست برغبة فى تلاوة القرآن : أخرجت مصحف جيبى وفتحته كيفما انفتح ؛ وقعتُ على سورة التوبة ؛ أخذت أتلوها ؛ بلغت هذه الآية ، وقفت عندها ، اشتد شغفى بتكرار تلاوتها ، أحسست برغبة مُلِحّة فى أن أحفظها عن ظهر قلبى ، ورأيتُنى أربط بينها وبين هذه المذكرات ، رأيتُنى أربط بينها وبين حياتى ، رأيتُنى أربط بينها وبين مهنتى ! ..

الاعتراف ! .. ما أشد إيمانى به ، وما أشد حنينى إليه ! ..

أمنيتى فى الحياة أن تتاح لى الفرصة والشجاعة لأنفض عن نفسى غلائل الزور وأعلن مافيها من خير مجهول وشر مكتوم ! ..

أمنيتى فى الحياة أن تتاح لى الفرصة والشجاعة لأقول فى أصدقائى الذين أُعزهم ما أعرف فيهم من الخير وما أُنكر عليهم من النقائص .

أمنيتى فى الحياة أن تتاح لى الفرصة والشجاعة لأعلن عن أعدائى ما أقدر لهم من مزايا وأعهد عليهم من سوء .

ربّ ! .. أتراها أمنيةً شريرة تحسب علىّ فى قائمة السيئات ، وأتربص الوقت للاستتابة منها ؟ .

أولئك عبيدك وصُنع يديك ، هكذا برأتهم من نور وطين ، وهكذا عقّدتَ نفوسهم حتى ليستغلق عليهم هم أن يفهموها !

هكذا خلطوا عملاً صالحاً وآخر سيئاً .. إنك صادق الوعد يا رب ؛ إنك ستتوب عليهم وسيظفر من غفرانك بالقسط الأوفى أولئك الذين أخذوا أنفسهم بهذه الشجاعة العليا « واعترفوا بذنوبهم » ! ..

القاهرة فى ٢٣ ديسمبر ١٩٣٩

دخلت الغرفة التى ينظر بها مستشار التحضير قضاياه ؛ خلال ملل الانتظار رفعت رأسى أعلى حوائط القاعة ؛ أخذ نظرى اللوحة المعلقة فوق رأس المستشار ؛ ألفت فى مثل هذه اللوحة أن تزدان بالآية الكريمة : « وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل » ، ولكنها كانت غائبة عن لوحة اليوم ، قد أُعطِى مكانها لآية أخرى : « يا أيها الذين آمنوا أوفوا بالعقود » .

تجديد .. ما الذى أوحى به ؟ إن الآية الأولى خطاب الله إلى القضاة .. أما الآية الثانية فهى كلمته تتجه إلى الناس .

أترى الدولة قد جربت عدل الحاكم فوجدته لايغنى عن عدل المحكوم ؟ أم ترى القضاة ضاقوا بهذا الإلحاح عليهم أن يحكموا بين الناس بالعدل ، وهو واجبهم الذى لا يُتصور منهم الانحراف عنه ، فمن الإيذاء لنفوسهم أن يتكرر تنبيههم إليه ؟

لست أعرف صاحب الفكرة لأستهدى على ضوئه بالباعث ، ولكنى قد رضيت عن التغيير أو رضيت بهذه الاضافة : ان القاضى مهما يتحرَّ العدل هو بِعَرَضِ أن يخطىء ؛ وهو لايستقى الحكم من وجدانه وحده وإنما يعتمد على الناس ، يعتمد على أعوان القضاء الذين قد يُضلونه عن الحق ، ويعتمد على الشهود الذين لايتحرجون عن الباطل ، وهو فى آخر الأمر ليس إلا بشراً غير معصوم ، وعن النبى (صلى الله عليه وسلم) أنه قال : « إنى لأقضى بينكم ولعل بعضكم أن يكون ألحنَ بحجته من بعض فأقضى له على نحو ما أسمع فمن قضيت له من حق أخيه شيئاً فلا يأخذه فإنما أقضى له قطعة من نار » .

والناس قد غابَ الزاجر عن نفوسهم إلا قليلاً ، وعدلُ القضاء إنْ وُفق القضاة اليه هو عدل بطىء خيرٌ منه عدل النفس مع النفس ومع الناس ، خير منه أن يفى العاقد بالعقد فهو كلمته ، هو شرفه ، هو مميزه الانسانى من سائر الأحياء .

ربطت الآية بين الإيمان والوفاء بالعقود ، جعلت أملها عند المؤمنين ؛ وإن

هذا الأمل ليخيب ، إن هذا الدعاء لَيُتلَى فى كثير من بيوت الله ويشقشق به كثير من الألسن ولكنه لا يستقر فى القلوب عقيدة ليظهر فى الحياة عملاً .

« الدين المعاملة » ؛ ما أشد حاجة الناس إلى أن يفقهوا هذه الحكمة وأن يكونوا فى حكمها متدينين !

***

القاهرة فى ٢٥ ديسمبر ١٩٢٩

فى الأسبوع الماضى نظرت محكمة الوايلى قضية مدنية دافعتُ فيها عن المدعى عليه ؛ يتلخص موضوعها فى أن المدعين اشتروا منزلاً من المدعى عليه ثمنه نحو خمسة ألوف من الجنيهات ، وتحاسب الطرفان قبل التصديق على العقد تحاسباً انتظم أجرة المنزل عن مدد سابقة وتناول تأمين النور وغير ذلك ، وأسفرت المحاسبة عن أن للمشترين تسعة وخمسين جنيهاً اتفق الطرفان على أن تخصم من بقية الثمن حين تدفع هذه البقية وقت التصديق على العقد ، ودوِّن هذا الاتفاق فى ورقة سميت ورقة محاسبة ؛ وفى اليوم التالى مباشرة لتاريخها حصل التصديق والتوقيع على العقد النهائى أمام موثق العقود بالمحكمة المختلطة ، وجاء فى بنوده أن البائع قبض بقية الثمن ، ولم يُذكر شىء يتعلق بالتسعة والخمسين جنيهاً . وتصرّمت سنون سبع ، فجاء المدعون يقولون إنهم لم يخصموا المبلغ المذكور من بقية الثمن التى دفعوها للبائع أمام الموثق وهُم إذن يستأدونه إياه ، وتمسكوا بعقد البيع وهو عقد رسمى أى أنه حجة بكل ما اشتمل عليه مما أُعِدّ لإثباته أو يُطعنَ فيه بالتزوير ، ولهذا الطعن إجراءات وشكليات ورسوم ومخاطرات خاصة !

كل شىء فى القضية من جهة المنطق والعرف والمعقول والزمن يعزز موقف موكلى المدعى عليه ، ولكن « كل شىء » هذا يصطدم بصخرة عتيدة عنيدة ويتحطم عليها ، هذه الصخرة هى أن عقد البيع الذى تم هو عقد رسمى وحجة بما جاء فيه وأن هذا العقد قد أثبت أن البائع قبض باقى الثمن ، والرقم المدوّن باعتباره

مقبوضاً يدل على أن الـ ٥٩ جنيهاً لم تخصم فلو خصمت لكان المقبوض أقل من المدوّن !

دفع الموكل إلىّ بالقضية فأفهمته أنه خاسرُها حتماً ولكنه أكد لى براءة ذمته فعرضت عليه أن نوجه اليمين الحاسمة إلى المدعين فاستبقَى هذا للدرجة الثانية لتكون وسيلةَ اليائس فى المرحلة الأخيرة . — ترافعت فى الدعوى وكتبت مذكرة وأنا مقتنع بأن موكلى صادق فى قوله لأن كل شىء معه فأى عقل يقبل أن يكون لى ٥٩ جنيهاً وعلىّ ٤٢٠٠ جنيه ثم أدفع ما علىّ كاملاً ونقداً دون خصم ما لى ؟ ولم يجد القاضى إلا أن يفتح باب المرافعة لمناقشة الخصوم شخصياً ؛ أدركت من هذا القرار حيرة القاضى بين القانون وبين ضميره ، وقلت لعله أراد أن يقرأ الحقيقة فى وجوه الخصوم أو أن يفتح باب الاتفاق أو يتيح للمدعين فرصة الإنابة إلى الحق وحكم الضمير أو أن يكون إجراؤه إجراءً قانونيًّا ذكيًّا لأن المادة ١٦٢ من قانون المرافعات تقول : « فى حالة امتناع الخصم المقتضى استجوابه يسوغ للمحكمة أن تحكم بأن هذا الامتناع مما يؤذن بإثبات الوقائع المبنيّة عليها الأسئلة بالبينة ولو كانت الحالة مما لا تجيز القوانين الإثباتَ فيها بذلك » . فإن امتنع المدعون عن الإجابة على بعض الأسئلة تحطَّمت صخرة العقد الرسمى وانفتح باب التحقيق أمام العدالة على سعته تستمع إلى الشهود وتأخذ بالقرائن العقلية وهى فى صفنا بغير نزاع .

المدعون شاب ناشىء وشقيقتان له ؛ فى الجلسة الأولى حضر الأول ولم تحضرا فازددت إيماناً بأنهم مبطلون ورجحت أن يكون الشاب قد رفع الدعوى على غير رضى من شقيقتيه ، وكثيراً ما تكون المرأة أدقّ ضميراً من الرجل ، ولكن المحكمة أصرَّت على قرارها وأجلت الدعوى لتنفيذه فحضر المدعون كلهم فى المرة الثانية ووجه القاضى أسئلته إلى المدعيتين أولاً فأدركت حصافة هذا القاضى الذى جنت عليه حنبليَّته حتى رَدَّ قومٌ إبطاءه فى الحكم إلى بطء فى التفكير وهم واهمون متسرعون . . ولكن أخاهما كان يتدخل فى الإجابة ؛ وبدت حيرة

السيدتين بَيْدَ أنهما أصرتا على أن المدعى عليه قبض جميع المبلغ ، فلما سئلتا كيف لم يَخصم ما لهم مما عليهم أجابتا بأنهما « كانتا تظنان أن أخاهما قد تحاسب عن المبلغ المذكور » ! فسأل القاضى هذا الأخ « لماذا لم يخصم ما له وهو يدفع بقية الثمن » تعلّق « باضطرابه آنذاك لأن هذه كانت أولُ عملية مالية يمارسها بعد بلوغ سن الرشد » فلما سئل متى بلغ ذلك السن أجاب أنه بلغه قبل هذا العقد الرسمى بعام !

يئس القاضى ووجَّه الكلام إلىّ قائلا : « إننا فى الواقع فتحنا باب المرافعة لنتيح فرصة للصلح وإلا فالعقد كما ترون مع الأسف ؛ والواقع أن الكاتب لا يحصى النقود ولكن هذا هو الثابت فى العقد » !

وكأنّ ضمير القاضى لم يطمئن إلى هذا المدى فوجَّه خطابه إلى السيدتين سائلا « هل تقبل ذمتاهما أن تؤديا يميناً — إذا فرض أن وُجِّه مثل هذا اليمين — بأنهما متأكدتان أن المدعى عليه لم يدفع ما عليه ؟ لقد تقادم العهد ومضت سبع سنين والظروف غريبة فإن المحاسبة سابقة على العقد النهائى بيوم واحد وهى المحاسبة المذكور فيها أن المبلغ يخصم من بقية الثمن ! » سكتت المدعيتان وأدركتهما الحيرة وحسم القاضى الموقف بأن نطق بالقرار قاضياً بتأجيل النطق بالحكم ثلاثة أسابيع مع التصريح بمذكرات ثم شفع قراره هذا بأن قال شفهاً إن هذه فرصة للتروى ولتحديد وجهات الدفاع .

ما أثقل مهمة القاضى المتحرج ! . وكل قاضٍ لا يتحرج لا أعتبره قاضياً ! . . إنه لموقفٌ جدير بالرثاء حقاً موقف الحائر بين عقيدته وبين صخرة القانون وتحكماته القاسية ! وإذا كان للقاضى من ظروف المدعى عليه فى هذه القضية ما يخفف الحرج لأنه غنى لا يضيره كثيراً أن يدفع مبلغاً ليس فى ذمته فكم يكون هذا الحرج بالغاً إذا كان حكمُ القانون يقتسر القاضى أن ينطق بما يخرب بيت فقير على خلاف الحق والعدل والرحمة ولكن انصياعاً لأمر النص الحاسم الصريح ؟

القاهرة فى ٧ يناير ١٩٤٠

حكم القاضى فى الدعوى المدنية الخاصة بعقد البيع الرسمى ، التى تحدثت عنها فى مذكرة سابقة ، بما طلبه المدعون أى المشترون .

لم يصادف الحكم من نفسى دهشة ، فالرجل لا قدرة له أمام ورقة رسمية هى حجة بما فيها .

ولكنى كنت طلبت ، على سبيل الاحتياط ، توجيه اليمين المتممة إلى المدعين لأحتفظ بحق توجيه اليمين الحاسمة أمام الدرجة الثانية . وقد رفض القاضى ضمناً هذا الطلب ، ولعل سنده فى الرفض هو حجية العقد الرسمى أيضاً .

لم أقرأ أسباب الحكم ، ولا أطمع أن أقرأها قبل أسبوعين ، وسنرى .

* * *

القاهرة فى مساء ٨ يناير ١٩٤٠

زارنى هذا المساء نجل المدعى عليه فى القضية التى تحدثت عنها أمس ؛ كان كثير الدهشة كيف حكم ضد أبيه ! أما أنا فرددت عليه بأنى كثير الدهشة كيف لم يحكم ضد أبيه منذ الجلسة الأولى أو الثانية ! إن القانون يبدو فى نظر أهله واضحاً وبديهياً ، ولكنه فى نظر غير أهله — ولو مثقفين — يتراءى غريباً صعب الفهم !

ورغم كل شرحى ، ورغم بيانى حُجِّيَّة العقد الرسمى ، فإن محدثى غمز بعينه وقال لى : « بينى وبينك ، ألم يكن فى المسألة محسوبيات ؟ » قلت له : « كلا يا سيدى ، فإن قضاءنا فى جملته قضاء سليم طاهر ، وهذا القاضى بالذات الذى أصدر الحكم فى قضيتكم رجل دقيق عادل » ، ولم أكتف بهذا بل لجأت إلى الحجة التى يفهمها فقلت : « ثم هو رجل غنى وابن نعمة ، فضلا عن تفاهة نصاب الدعوى » .

والعجيب أن محدثى لَيعلم وأن أباه لَيعلم منذ إقامة الدعوى أن موقفه ضعيف ،

وأن الأمل فى الحكم له يكاد يكون مستحيلا ، فقد صارحتهما بهذا منذ عرضا التوكيل ، فصمما على السير فى الخصومة حتى لا يدفعا ديناً ليس فى ذمتهما إلا مجبَرين بحكم القضاء وحكم القانون !

مساكين أيها القضاة ، إنكم لتعانون الاضمحلال البطىء أو السريع فى سبيل الحق والعدل والقانون ، ثم تبوؤون بالظن الآثم من هذا الفريق أو ذاك ، وفى كل قضية تحسمونها فريق يخسر فيسخط ، ومحام يخسر فيغضب أو يتغاضب ولعلّه أن يترّضى موكله بإشاعة السوء عنكم مداراةً لموقفه ، أو سعياً لإقناعه باستئناف حكم « المتحيز » منكم ! . .

* * *

القاهرة فى أول يناير ١٩٤٠

عدت الآن من محكمة الموسكى ؛ وضعت تلك المحكمة نظاماً أظنها انفردت به ، هو تخصيص جلستين مدنيتين فى الأسبوع للقضايا المحالة على التحقق ، أى لسماع الشهود ، أما بقية الجلسات فلا تضيع فى سماعهم ومناقشتهم . فى المحكمة قاضيان ، ولكل قاضٍ — إضافةً إلى جلسات المرافعة — جلسة تحقيق . هذا النظام حسن ، فهو من جهة يكفل للقاضى تفرغ الذهن لمناقشة الشهود ، لا سيما فى وسطٍ الكاذبون فيه أكثر من الصادقين ، ومن جهة ثانية يعفى المحامين الموكلين فى غير قضايا التحقيق من الانتظار الممل الطويل .

سألت نفسى ما الذى جعل محكمة الموسكى تنفرد بهذه الميزة ؟ إنها محكمة الحكومة فى دائرة محكمة مصر ! إن القضايا الجزئية التى ترفع ضد الحكومة لا بد من رفعها أمام محكمة الموسكى ، ومحامو الحكومة لا يليق أن يتعرضوا لهذا الشر الذى يتعرض له المحامون من جراء عملية سماع الشهود الثقيلة ، فلتُصَفَّ الجلسات إذن من هذه الأوضار ، فإن تطلبت إحدى قضايا الحكومة تحقيقاً فسيكون خفيفاً لطيفاً ، لأن إفراد جلسة للتحقيق لا يكدسها بالقضايا !

ما أعجب الدولة حين تشرع وتنظم فتحابى نفسها هذه المحاباة !

***

القاهرة فى مساء أول يناير ١٩٤٠ :

نظر قاضى الموسكى — الأستاذ كمال الديب — دعوى محالة إلى التحقيق ، وسأل الشاهد عن اسمه ومولده ومسكنه ، فأجاب أنه من « صفانية » من أعمال مركز الفشن ، فاسترعى الاسم انتباه القاضى فقال : « بلدكم اسمها جميل — لكن يا ترى شهادتكم فيها صفانية أو خبث طوية ؟ » ، لم يزد الشاهد الشيخ فى رده على أن قال فى رزانة : « الله أعلم » .

اسم البلدة جميل ، ودعابة القاضى جميلة ؛ وجميلٌ مثلهما أن يرطب القضاء جفاف الجو وجفاءه بمثل ما سمعت .

***

القاهرة فى ١٢ يناير ١٩٤٠

توجَّه جلالة الملك لأداء فريضة الجمعة ، وقف على الرصيفين رعاياه المخلصون يحيونه ، وقبيل أوبته أقبل نفر من الطلبة يعدون ليدركوا المكان قبل أن تفوتهم فرصة تحية المليك ، وحاول أحدهم أن يعبر من رصيف إلى رصيف فنهره الضابط وأسرع إليه جندى يصيح به : « ارجع .. يلعن .. » ثم مفعول به هو الأب ومضاف اليها هى الأم وقبلهما صفة يستقل بها المنادى من هذه الصفات المهذبة الرفيعة ! ..

رأيت المشهد وسمعت هذا الحديث وأنا مطل من شرفة مكتبى ، فلم أستطع أن أتحامى التفكير فى قضية الكونستابل الذى اتهم موظفاً مثقفاً بأنه قال له « انفلق » أثناء تأدية وظيفته فكان تحقيق وكانت شكوى إلى المصلحة التى يتبعها الموظف وكانت قضية مركزية ترافعت فيها لأنقذ الموظف من حكم إدانة يوضع فى ملفه ولكن الكونستابل كان مصراً على دعواه ، وكان له شهوده الذين سألنى

القاضى : بمَ تجرّحونهم فلم أجد فى الأوراق ما يجرّحهم إلا أنهم شهود الكونستابل ! وانتهى القاضى إلى إدانة رمزية ، إلى تغريم المتهم خمسين قرشاً صاغاً ! . . ان هذا الكونستابل يرى همسة الريح فى عين أخيه ولكنه لايرى الألواح والقناطر فى عين رجال البوليس ! . .

وهذه هى عدالة الأرض بمقدار ماتستطيع الأرض أن تحمل العدالة ! .. قليلٌ مَن ينجو من توجيه مثل هذا اللفظ « انفلق » لغيره ، والقضاةُ أنفسهم قد يضطرون إلى زجر خصم أو شاهد أو متفرج بعبارة أو لفظة مشابهة ، ولكن الذى « يقع » هو الذى يُدان ، وانه لحديثٌ طريف لو سمعناه ، حديث القاضى مع نفسه ، وهو ينطق بالإدانة فى مثل هذه التوافه باسم القانون الذى لايستطيع أن يخالف عن أمره ! . .

***

السنانية فى ظهر ٢٤ يناير ١٩٤٠

عربة القطار :

ها هو ذا القطار يتحرك مخلفاً محطة دمياط إلى القاهرة يحمل المحامى الكهل من المدينة التى بدأ فيها عمله إلى المدينة التى نقل اليها عمله ، وان مزاجه اليوم لشديد الانحراف قد ضاق صدره بالسعال والذكريات السود معاً ؛ كان خليقاً أن يبتهج فان الجو صحو ونخيل السنانية الرائع القائم على النيل يجلو عن النفوس الصدأ ثم إنه قد قضى بالأمس مع بعض أفراد أسرته نهاراً طيباً فى مركب شراعىّ على ظهر هذه البحيرة السحرية الرائعة بحيرة المنزلة . ولكن أحقاً أنه كان يتنزه أم أنه كان يسلك سبيلاً من السبل إلى تلك القرية العزيزة على نفسه قرية « العنانية » ليعزى رجلاً من سكانها عن وفاة زوجه ؟ وانه ليفتح الاهرام فى طريقه الى البحيرة فتلمّ عينه بنبى شقيق لصديق عزيز عليه ، إنما أعزّه لطهارة روحه وبراءة وده وبياض قلبه ، وليس ذلك فى الأصدقاء بالشىء المتواتر الكثير ، «.والحب والصداقة وحجر

الفلاسفة » قد بحث عنها الشاعر الإنجليزى فلم يجد لها فى الوجود من أثر ...

إنه ليُحمِّل البرق تعزيته إلى صديقه محمود على قراعة ، ويستأنف إلى البحيرة سيره حاقراً نفسه الإنسانية المنافقة سائلاً المحامىَ الذى فيه : أتلزمنى لزوم الظل أيها الرجل حتى فى عزائى ونزهتى ؟ فأنت الحزين لهذا الخبر المفاجئ وأنت الحزين لذاك الخبر السابق الذى تسير للعزاء بشأنه ، وأنت مع هذا وذاك المتنزه المرح ، الطاوى عن اسرتك مشاعر نفسك ، بل الطاوى عن نفسك بعض احساسها لتُمكِّنها من الاستمتاع ببعضه ؟ أهى دعوى قضائية فيها « ال مع » و « ال ضد » أعدَّ المحامى الواحدُ دفاع المدعى والمدعى عليه فى انتظار من يوكله منهما ؟ أهى حجة مما تصفون بأنها سيف ذو حدين حدٌّ يؤيد البراءة وآخر يقيم الاتهام ؟ أهى قضية انتداب فُرضت على المحامى فرضاً ، وهو نافر منها مُزْوَرٌّ الضمير ، ولكنه مع ذلك ما أن يراها موكولة اليه حتى يُقبل عليها إقبالاً مخلصاً يجبر كسرها ويقوّى ضعفها ، ويبذل فى سبيل إنجاحها ما يضنى صحته ويستنفد قواه وهو آخر الأمر لايدرى إلى اين تتجه عاطفته الصادقة ، هو لا يعرف على التحقيق أُمنيته : أيرجو نجاح المسعى إرضاءً لكبرياء فنه وصوناً لمجهوده الشاق عن العبث ، أم يرجو أن يخسر الدعوى لأن ضميره لم يرتح الى موقف مَن دافع عنه أو لانه قدْ لقى بالذات منه جزاء سنمار ؟ .

ما أسقم الخيال ولكن ما أوسع قفزاته ! .. من البحيرة إلى النخيل إلى النيل إلى هذه الخواطر الدكناء ! ولكنها خواطر صادقة صادقة إنْ شك فى صدقها أحد فليس أنت ، وهذا الشابُ الذى عبر الآن بك ليس إلا أحد الأدلة على أنها لم تَعْدُ الحق : هو تاجر قد طلب إليك أن تتولى قضايا أسرته فى القاهرة فكسبتها لهم كلها وكنت تدفع عنهم المصروفات والرسوم كسباً للوقت ريثما يردونها إليك ، فلما حان حين التحاسب تنكروا وأبدوا قذارة الإنسان فى أوْجها وزعموا فى خطاب إليك أنك تركت الأحكام تسقط وأنهم رعاية لك لم يفعلوا فى ذلك شيئاً ، فلما راجعت أحكامهم واحداً واحداً لم تجد فيها ساقطاً بل وجدتك قد بذلت كل توقٍّ لصونها فما

طلبـوا إرجاء تنفيذه وكان غيابيا استمضيت المدين على قبوله منعاً للدفع بالسقوط بعد مضى ستة أشهر ، وما طلبوا تنفيذه قد نفذ على الوجه الأكمل ! . . أفكانوا يتمنون أن يكون شىء من الإهمال قد وقع لتنثنى عن طلب حقك مطمئنين إلى أن المدينين قد تفاهموا معهم ؟ إن اشمئزازك لتصرفهم لتضيق به أقطار نفسك ، وما زالت بين يديك قضية لهم ليسوا فيها بمدعين ولـكنهم مدعى عليهم ومع ذلك لم ترتح إلى التخلى عنهـا بل لم يزدك سلوكهم المعيب إلا حماساً فى خدمة هذه الدعوى كأنك تخشى من نفسك تحيزاً بريئاً فتزيد الرقابة عليها وتطالبها بمزيد من المجهود لتدفع اتهامك لها ! . . وتظفر أخيراً من القضاء بإقرار وجهة نظرك وقبول دفعك القانونى الذى أغـنَى عن فحص الموضوع !

ولـكن هل يغـيّر هذا الحـكم من موقف موكليك ؟ أنه لا يغير شيئاً بل لعله أن يزيد حقدهم عليك إذ يبديك أمامهم فى موقف المحامي الذى يكرهونه ولـكنهم يفتقرون إليه ؛ أما أنت فإنك لم تعان من هذا الجحود وحده بل عانيت من شىء أشـد وأعنف ، عانيت من شكوك ضميرك فإنك قد لجأت إلى الدفع القانونى فأغلقت به باب الموضوع نخسر الخصم دعواه وأنت لا تدرى ماذا كانت تكون النتيجة لو حُـقِّق الأمر من جهة الموضوع ..

أيها المسكين أنك لتستطيع أن تجد قليلا من العزاء فى أمور : الأول أن هذا التحقيق الذى أغلقت بابه كان محتملا أن يُظهر بطلان الخصم كما كان محتملا أن يظهر حقه فأنت فى موقف الاحتمال دون اليقين ، والثـانى أن موضوع الدعوى هين ، والثالث أن المدعى الذى خسرها ليس بالرجل المعدم ولا بالرجل الذى يؤوده خسران دعواه فإنه أحد أصحاب المرتبات الضخمة والأعمال القليلة من الموظفين !..

لا ، بل إن عزاءك الصادق فى شىء آخر غير ما تقدم من عزاء مُنتـحَل ، عزاؤك الصادق أنك قد كفـّرت عن ذنبك بهذا العقوق الذى تلقى ممن أربحتـَهم الدعوى ! أن التـكفير ليطهر النفوس من الآثام ويزيح عن الضمائر عبء الأوزار ، ولـكن العدالة تظل عدالة عرجاء إنْ لقيت أنت جزاءك ولم يَلق الجحود جزاءه ! ..

الدفى فى صباح ٢٦ يناير ١٩٤٠

المحكمة رفضت التأجيل ، قلنا أن التأجيل فى المعارضات مستحيل ، المتهم الأول إيه دفاعه ؟

مأساة من مآسى الحياة ، وعقدة من عقد الضمير . .

كنت بدمياط أقضى العيد فأقبل إلى المنزل بعد ظهر اليوم الثالث من أيامه صاحب مصنع جبن ، وأنْهى إلىّ أنه قد حكم عليه غيابيا بالحبس شهرين مع الشغل من محكمة الوايلى فى تهمة غش جبن ؛ ودُون شىء من الأوراق مطلقاً أخبرنى أنه قد عارض فى الحكم وحدِّد لنظر معارضته يوم ٢٥ يناير ، أى اليوم الثانى بعد انقضاء فترة العيد ؛ قبلت منه القضية معتقداً اعتقاداً لا شك فيه أن لى الحق فى أجلٍ قريب أُعِدّ فيه دفاعى بعد الاطلاع على أوراق الدعوى ووصف الاتهام بدقة ، لا سيما أن جنح الغش ما زالت جنحاً مضطربة لم تستقر إلى قرار مكين ؛ واشتد بى البرد وآثاره فى دمياط ، وكانت الحكمة تقتضينى الاستجمام وألاّ أجازف بسفر طويل إلى القاهرة من شأنه أن يزيد الحرارة ارتفاعاً ، وقد يمهد لحمى وخيمة العاقبة ، فالخير إذن أن أستجم أيام الأربعاء والخميس والجمعة ، فأترك دمياط بعدها لأستقبل العمل فى مطلع الأسبوع وليس لدىّ مرافعات فى يومى الأربعاء والخميس إلا هذه الجنحة التى ستؤجل . . ولكنى لم أستطع أن أُطَمئن نفسى لهذا ، فقدمت القاهرة يوم الأربعاء ووجدت كاتبى قد نسخ الاطلاع كما كلفته ، ولم يكن فى الحكم إلا هذه الأسطر :

اتهمت النيابة م . س و ع . ع بأنهما فى يوم ٧/٣/٣٩ بدائرة القسم باعا جبنة مغشوشة لمدرسة البوليس بإزالة الدسم منها مع علمهما بذلك وطلبت عقابهما بالمادة ٣٤٧ .

المحكمة

حيث أن المتهمين أعلنا قانوناً ولم يحضرا ويجوز الحكم فى غيبتهم عملا بنص المادة ١٦٢ .

وحيث أن الجبن الذى ضبط لدى المتهمين وبيع للمبلغ تبين من تحليلها أنها مغشوشة بإزالة الدسم منها وهما أدرى من غيرهما بعيوبها ، إن لم يكونا هم اللذين أدخلا عليها الغش سعياً وراء ربح غير مشروع ، فتكون التهمة ثابتة ضدهما .

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة غيابيا بحبس كل منهما شهرين وكفالة ٣٠٠ قرش لإيقاف التنفيذ بلا مصاريف » .

وتعقبتُ وقائع الدعوى فإذا هى تبدأ بأن ثالثاً غير متهم هو متعهد مدرسة البوليس ورَّد لها صفيحة جبن لاحظت المدرسة فيها رائحة الغاز فأرسلت للتحليل فأسفر عن إثبات وجود رائحة غاز بسيطة وأن نسبة الدسم ١ر٣ ٪ فرفعت النيابة الدعوى بالوصف المتقدم ولكنها لم تقمها ضد المتعهد وإنما أقامتها ضد التاجر الذى باع للمتعهد وضد مدير المصنع الذى اشترى منه ذلك التاجر ومدير المصنع هذا هو موكلى ؛ فكان شعورى الأول هو شعور العجب من إخراج المتعهد وتأكَّد عجبى بأسباب حكم الإدانة فإنها تصدُق على المتعهد ضرورةً ، وراجعت أقوال مندوبه فإذا فحواها أنه باع الصفيحة المذكورة إلى مدرسة البوليس بأربعين قرشاً وأن وزنها عشر أقق وأنه يسلم المدرسة صفيحتين من هذا الصنف كل أسبوع .

أخذت عناصر الدفاع تتجمع فى نفسى : إن الغش هنا معناه أن أبيعك شيئاً أقل من المتفق عليه وهذا غير متوفر لأن ثمن الأقة بعد تداول الأيدى المختلفة ولكلٍّ ربحها هو أربعة قروش وهذا أدنى أسعار الجبن بدليل أن الوزارة حين سعَّرته فرضت الثمن لأدنى أصنافه خمسة قروش ونصفاً للأقة ثم ستة ، ويؤيد هذا أن المدرسة لم تشتكِ من قلة الدسم وإنما اشتكت رائحة الغاز ، والتهمة

لا تتحدث عن هذا الغاز بخير ولا بشر ، فالنيابة إذن لا تطلب المحاكمة على أساس المادة الخاصة بالغش الصحى أى ببيع أو عرض بضاعة ضارة بالصحة وإنما تطلب تطبيق المادة ٣٤٧ الخاصة بغش المشترى بإعطائه صنفاً دون المتفق عليه وهو ما لم تزعمه المدرسة المشترية ولو زعمته ما صدّقها العقل لأن الثمن الذى دفعته هو أدنى من أدنى ثمن لأدنى الأصناف ! ومن جهة ثانية نرى أن الصفيحة لم تُبع من محل الصانع مباشرة وإنما قيل إنها أخذت من محل المتهم الآخر وإن ماركة الصانع عليها وهذه الماركة ليست إلا ورقة مطبوعة يمكن نزعها ويمكن إلصاقها على صفيحة أخرى أنتجها مصنع آخر ، كما أن الصفيحة قد تكون أصلاً من صفائح الصانع ثم تُفرَغ فتباع فارغة بغير علم الصانع وتعبأ من بضاعة أخرى محتفظةً بالعلامة الأولى . . . ولكننى مع ذلك لم أجد القضية صالحة للمرافعة ، واشتد مرضى فى المساء فذهبت فى الصباح المبكر من منزلى بالدقى إلى مكان المحكمة فى أقصى العباسية ، ودخلت على القاضى حجرته قبل أن تعقد الجلسة وأبديت له عذرى وقلت إنى أستأذنه فى طلب القضية ٩٥ قبل دورها وتأجيلها لأنى مريض ؛ كان لقاؤه ظريفاً مؤدبا وبادر بالموافقة قائلا : « بكل ممنونية ، لا بأس عليك ! » فشكرته وخرجت إلى قاعة الجلسة ، فلما عقِدت أخذ ينظر قضايا أخرى بغير ترتيب حسب ما طلب منه فى الجلسة محامون اعتذر بعضهم بأنه قدم القاهرة خصيصاً من أجل قضيته ، حتى نوديتْ قضية تمزيق سند طال فيها سماع شهود الإثبات والنفى وطال فيها دفاع المدعى المدنى ودفاع المتهم وكان من سوء حظنا جميعاً أن يتولاه محام مكثار قوىّ الحنجرة صبَّ الصداع فى رأس القاضى صبًّا وملأ نفسه تبرما ، وإذ انتهت هذه القضية وقفت أطلب قضيتى فقال القاضى : بعد ١٦ لأن فيها ضابط بوليس يريد الانصراف . . . لا بأس ! . . ونوديت ١٦ فظهر أن الضابط قد انصرف ، فازدادت حالة القاضى النفسية سوءً ونادى قضيتى من نفسه ولم أكد أطلب التأجيل طبقاً للمتفاهم عليه والموعود به حتى صاح صيحته : « قلنا المعارضات ما فيهاش تأجيل » فلما قلت له إنى لم أوكل إلا فى فترة

العيد قال : المحكمة رفضت التأجيل ، وسأل عن دفاع المتهم الأول إشارة إلى زميلى الحاضر معه أن يبدأ دفاعه فبدأه وكان يدور حول إلقاء المسئولية على موكلى باعتبار أن صاحب المصنع هو المسئول عن الدسم وأن التاجر يستحضر صفائح مغلقة ويبيعها مغلقة كما هى ، وتعمد أن يدس اسم أبى فأخرج أوراقاً تحمل اسمه وقال إن موكله يتعامل مع مصانع كثيرة و « إنه يتعامل مع حسن بك الزيات وهذه خطابات منه » ! . . لم أدهش لأن زميلى يقحم هذا الاسم بغير مناسبة فحسب ولكنى دهشت أيضاً لأنى وجدت زميلى يتكلم كذلك فى مسألة الغاز ويبدى الدفاع بشأنها مع أن النيابة لم توجه اتهاماً بشأن الغاز ولم تقل إنه مادة ضارة بالصحة ، ولكنى فهمت السر فى هذا على ضوء حديث موكلى معى فهو يعتقد كما يعتقد المتهم الآخر أنهما متهمان أيضاً بتهمة الغاز ؛ إن زميلى إذن قد استقى معلوماته من حديث موكله دون قراءة فاحصة للدعوى رغم أنه وكل فيها منذ أسابيع ، وعجبت أيضاً لأن القاضى كان يستمع إلى دفاع الغاز ولا يعترض بألاّ موضع له ! . .

فرغ زميلى من دفاعه فتوجه القاضى إلىّ وطلب فى هدوء دفاع متهمى فأبديت النقط التى أسلفت بيانها وقلت فى ختام دفاعى إنى أحس بأنه ناقص وإنى أرجو إبراءً لضميرى أن تمكننى المحكمة من تقديم مذكرة فى أسبوع واحد لا سيما أن فى الأمر نقطاً فنية وقانونية من حيث التحليل وعدم صدور قانون نسب الدسم الخ ، فقال القاضى : « الحكم آخر الجلسة » وعقّب على طلب المذكرة بقوله : « لما نشوف إذا كانت القضية محتاجة » .

انصرفت من المحكمة شاعراً بأن الحمى قد زادت وأن كبريائى قد جرحت وأن ضميرى غير راضٍ ، عاجبا من تغير موقف القاضى بين حجرته الخاصة والجلسة العلنية دهِشاً من عجلة تمنعه من تحقيق طلب متواضع هو مدّ أجل الحكم أسبوعاً ريثما أقدم مذكرة بدفاع موكلى يتلوها قبل أن يحكم ، معنّفاً نفسى على أنى قبلت القضية فى هذا الظرف الضيق ، ولكن أنَّى لى أن أعرف أن هذا القاضى قد سَنّ

قانوناً جديداً تقول مادته الأولى إنه لا تأجيل فى المعارضات ، وتقول مادته الثانية إن على المحامين أن يطأطئوا له الرؤوس جثياً ولو كانوا مرضى ، أو كانوا قد وكلوا قبل الجلسة بيوم واحد ، أو كان شاهد الاثبات لم يسمع ولم يحضر فى جلسة المعارضة ؟ بل انى لا أكتم أمراً آخر هو انى انصرفت محتقراً نفسى آخذاً عليها الضعف فى هذا الموقف ، فقد كان الأولى أن أشتد إزاء تصرف القاضى ، كان الأولى أن أتشبث بطلب التأجيل للأسباب التى ذكرت ، وأن أنتفع من غياب شاهد الاثبات ، وأن أقول أن للمتهم شهود نفى من الواجب أن يُسمعوا إذ أن محكمة الاستئناف غير مكلفة بسماعهم ، بل كان لى أن أُثبت على القاضى أنه قبل منى فى حجرة المداولة التأجيل لمرضى — وان كان حقاً إنى لم أذكر له إلا رقم القضية فقط — وكان لى أن أُثبت طبياً حالتى المَرَضية آنذاك ، كان لى أن أنسحب بعد إثبات هذا كله فى محضر الجلسة وأن أبادر من فورى إلى وزير العدل فأقص عليه هذا كله ! ولكنى لم أفعل من ذلك شيئاً ، فهل أُلام ؟ الله يعلم انى ما راقبت فى تصرفى مصلحةً لى ، فليس لى أمام هذا القاضى قضية واحدة معلقة ، وانما مصدر ضعفى هو توقير القضاء أمام الجمهور ورعاية مصلحة المتهم فقد كان محكوماً بحبسه شهرين ، ولم أر أن أوغر صدر القاضى فى مناسبته أو أن أدعه يتجنّى على القاضى فيظن به الحيف أو أن أدعوه إلى الانسحاب فيحكم باعتبار معارضته كأن لم تكن ؛ نعم إن أمامه فرصة للاستئناف ولكن لِمَ أضيع عليه هذه المرحلة من مراحل العدالة ؟ ومن يدرى أن حظه أمام محكمة الدرجة الثانية يكون خيراً من حظه هنا ؟ .

انصرفت الى سريرى وارتفعت حرارتى ، وأوجست على نفسى وما زلت فى سريرى حتى الآن وفيه أكتب . .

أحمد الله على أنى قد أصبحت خيراً حالاً ، ولكنى كنت ليلَ أمس أفكر فى شأنى ، أفكر تفكيراً حزيناً محزناً حقاً : أفكر فى هذه المهنة التى تحمل مريضاً من بين أهله فى سفر طويل مرهق زيادةَ تحرّجٍ فى أداء الواجب ، ثم أفكر فى

هذه المهنة التى تلقى من القضاء ما لقيت فلا تقدير لعناء المحامى ومرضه ولا تقدير لحق المتهم فى التمكن من إظهار براءته ولا تقدير لهذه الكلمة التى لا يقولها المحامى فى موقف علنى رسمى ، وعلى مسمع من موكله إلا مضطراً : « إننى أعرف أن هذا الدفاع غير واف وأرجو إبراءً لذمتى وتحقيقاً لحق المتهم أن تمكنونى من تقديم مذكرة فى أسبوع واحد ... »

وفى المساء علمت ان القاضى نطق بالحكم قاضياً ببراءة المتهم الآخر أى التاجر وبتعديل الحكم بالنسبة لموكلى بإلغاء الحبس وتغريمه ثلاثة جنيهات هى التى كان قد دفعها كفالة ! .

الله يعلم ما أذهب هذا التعديل من ضيق نفسى شيئاً مذكوراً .

لم أكن أفكر فى نفسى ، فإن مؤخر الأتعاب بمقتضى الاتفاق يجب عند البراءة أو تعديل الحكم إلى غرامة مهما تكن قيمتها (وحدُّها الأقصى فى هذه المادة خمسون جنيهاً) أو إبقاء الحبس مع وقف التنفيذ ، وإنما ظلَّ ضميرى مثقلا ، ظللت آسفاً لأنى لم أبذل فى القضية كل مجهود ، ولأن المتهم — الذى أحسبه الآن راضياً فما كان يطمع فى أكثر من هذا وما كان يتوقع أن القاضى الذى حكم بالحبس يعدل حكم نفسه بنفسه إلى هذه الغرامة القليلة — لم يُمَكَّن من تقديم دفاع مبسوط مبحوث مكتوب قد يقنع القاضى فيحكم بالبراءة أمام قوة حججه التى تتطلب رداً فى التسبيب إذا لم يؤخذ بها ، وزاد شعورى بالضيق والحرج ورثائى لنفسى ومهنتى حين قدرت موقف موكلى فهو صاحب مصنع جبن وهو قد لجأ فى منافسته إلى تقليد علامات لمصنع والدى ، ومع هذا فإنه قد وضع ثقته فىّ دون غيرى من المحامين ، إن هذه الثقة ثقة عظيمة جديرة بالاعتزاز والفخر ، إنها لا تتناول الكفاية وحدها ، وإنما تتناول النزاهة والذمة أيضاً ، إن معناها أن هذا المحامى يضع نفسه كلها فى قضيته ، ولو كان من يخدمه بغيضاً إليه ، وهذا هو الواقع الذى أعرفه من نفسى ، ولكنى أستكثر أن يعرفه الناس ويؤمنوا به ويتصرفوا على أساسه فيما يتصل بحرياتهم وشرفهم وسمعتهم .

أترانى قد التقيت هذه المرة مع هذه الثقة ؟ أما أنا فلم أقصر فى شىء ، ولكن التقصير هو تقصير الموكل نفسه أولا : فلست أدرى ما الذى أقعده فتأخر فى التوكيل إلى اللحظة الأخيرة ، ولو أنه عهد إلىّ بالقضية فى وقت مناسب لحضّرتها كما أشاء وكتبت مذكرتها ودفعت بها إلى القاضى فى الجلسة فلم تثر مسألة التأجيل وكان هذا خليقاً أن يتم قبل أن يلم بى المرض ؛ ثم هو تقصير القاضى ثانياً : نعم وإنى لا أغفر لنفسى الكذب إن أنا تجنبتُ هذا اللفظ ؛ ولست أدرى له عذراً فى رفض ذلك الطلب المتواضع ، فرصة أسبوع لتقديم مذكرة ! . . أعلم أن رول الجلسة كان متضمنا نحو مائة جنحة وعشرا ، وأعلم أن هذا القاضى معروف بالسرعة ، وهو فيما يظهر حريص على استدامة سمعته هذه ، وهو ذكى حقاً ، قد يغريه ذكاؤه بالإمعان فى السرعة اعتماداً عليه ، وهو قد لقى العنت من المرافعات الطويلة المصدعة ، ولكن شيئاً من هذا كله ، بل إن هذا كله مجتمعاً بعضه إلى بعض ، لا ينهض عذراً لنسيان وعدٍ فى حجرة المداولة أو لمصادرة الدفاع حين يطلب تكملة دفاعه بمذكرة .

إن الموكل يسير ولا لَوم عليه ، وإن القاضى يمضى متمتعاً بسمعته ، أما المحامى المسكين فمنذا الذى يستطيع الدفاع عنه إذا وسوس الشيطان للمتهم ولمن حوله أنه قصر ، وأنه إنما قصّر نظراً إلى موقف المتهم من أبيه ؟ إنه ليُطعَن فى أعز شىء عليه ، وإن نفسه لتنطوى على الألم الممض إذا تجمّعت ضده كل هاتيك الظروف ، ولكنه درسٌ يزداد به علماً بأن المظلومين فى الحياة أكثر مما يظن ، وأن القضاء والقدر يتخذان القضاء نفسه فى بعض الأحيان سبباً إلى اللعب بمقادير الناس والسخرية من حقائقهم وأوهامهم ، وإزعاج ضمائرهم كما ترعج الأطفالَ أشباح قد التحفت فى ملاءات سود ! . . .

* * *

الدقى فى ٢٧ يناير ١٩٤٠

اقتنص ذكرياتك دون ترتيب فما أكثر الثمرات فى شجرات المر المنتشرة فى فردوسك العزيز ..

خذ فى حديث تلك القضية التى رفعتها باسم تاجر من موكليك على صاحب مطعم يستأديه فيها مبلغاً من المال ثمنا لما أخذ من بضاعة ؛ رفعت الدعوى فى الصيف فحددت لها جلسة فى أكتوبر ولكنها أعلنت بعيْد رفعها فرن جرس التليفون ذات مساء وقال المتكلم إنه المدعى عليه وشكا الحالة وما تلقى التجارة من ضيق وقال إنه لا يجحد الحق وإنما يريد طريقة تيسير وطلب أن يلقاك بالمكتب فى يوم محدد للتصالح ولكنه لم يحضر ؛ أزف موعد الدعوى فقيدت ، ولم يكن بيد المدعى سند صريح إلا دفتر غير منظم لم يكتف القاضى به فخيّرنى بين توجيه اليمين الحاسمة إلى الخصم وبين الإحالة على التحقيق فاخترت الثانيه ؛ وفى الجلسة المحددة لسماع الشهود وقف إلى جانب المدعى عليه محام يلتمس التأجيل لإعلان شهود المدعى عليه ! . . عرفت أن الأمر لا يخرج عن تلمُّس أسباب التأجيل فقلت للقاضى بلهجة هادئة : خير من التأجيلات أن نحرر محضر صلح فإن المدعى عليه قد اعترف لى تلفونيا بالدين وأبدى رغبته فى التسهيل عليه وهذه غايته من التأجيلات فلا داعى لها اذن ؛ سكت المدعى عليه ولكن القاضى سأله رأيه وكم كانت دهشتى صاعقة حين رأيته ينكر فى قحة اعترافه لى ويزعم ألاَّ شىء عليه ! . . كان شهود المدعى حاضرين ولكن الدم صعد إلى رأسى ورأيت أن الأمر انقلب فأصبح متعلقاً بكرامتى أنا فقلت : إنى أوجّه إذن اليمين الحاسمة إلى المدعى عليه فإن أقسم تحملتُ بالدين للمدعى ! أثبت القاضى فى محضر الجلسة هذا الحوار ووجه اليمين الحاسمة إلى المدعى عليه ؛ أردت أن أنبه هذا إلى المسئولية الجنائية التى تركبه انْ يثبت فيما بعد أن اليمين كاذب فصاح محاميه — ياللمحاماة ! — نعم صاح مقاطعاً : « يا أستاذ لا تؤثر عليه ؛ كل إنسان مفروضٌ علمُه بالقانون » ؛ ابتسمت ابتسامة مرة وقلت : أظن أنى قد قمت عنك بواجبك أنت !

تورط الرجل ولم يجد من محاميه تدبيراً لبقاً لإخراجه من ورطته فأقسم اليمين على الصيغة التى يرددها القاضى ، وانصرفنا وقدم موكلى بلاغاً إلى النيابة العامة ضد خصمه يتهمه فيه بالحنث فى يمين حاسمة وأحصى فى بلاغه شهوداً منهم ضابط بوليس وسّطه الخصم فى الصلح ومنهم تجار يعرفون أن الدين ما زال قائماً فى ذمة الحالف الشريف الذى يعهد الناس إليه بأمعائهم وأكبادهم وصحتهم يكوّنها بما لا يعرفون من مواد ! . .

ودارت الدورة الطبيعية ؛ التقى « المتهم » بعد ذلك من وراء ظهرك بموكلك وتصالح معه حتى لا يسير فى بلاغه وموكلك يزعم أنه لمّا يقبض منه شيئاً وإن يكن تعهد شفهاً بأن يؤدى حقه أقساطاً ! . .

أيتها المحاماة كم تلقَـيْن من المواقف الصعبة ، القاصمة للظهر ، المديلة من الكرامة ، المثيرة للريب ! . .

والعجب فى شأنك أنك لا تعرفين من أين تتساقط الصخور على هامتك : بحسن نية يريد المحامى أن يختصر الخصومات فيهوّن عملَ القضاء ويُهوِّن الوفاء على الخصم الذى التمس منه التيسير فأقنع موكله بقبوله ، ويكفى الشهود مؤونة الزور ومسئولياته ، فيصدمه هذا الموقف السافل فى جلسة علنية أمام قاض لا يعرفه حق معرفته فقد يصدقه وقد يكذبه ، ثم يلقى من زميله هذه المقاطعة الفنية كأنما لا يعنيه إلا أن يحلف موكله حتى يُحكم حتماً برفض الدعوى فيقال كسبها ويقال وجب المؤخر ! ثم ينتهى الأمر إلى الموكل نفسه فإذا به يلتوى عليك حتى ما تدرى أحقاً قدم البلاغ كما أخبرك أم لم يقدم ، وحتى ما تدرى أحقا قبض من خصمه حقه تحت تأثير الخوف من البلاغ أم لم يقبض ؛ إنك فى حساب ولكن « نوتيّك » الحاذق فى حساب آخر ! . . أنه ليس أبله حتى يدَعك تعرف إنه قد انتهى إلى ما أراد ! . . .

* * *

القاهرة فى مساء ٩ فبراير ١٩٤٠

فى الساعة الثامنة من صباح اليوم قرأت فى الأهرام دعوة إلى المحامين من نقيبهم ليحضر من يستطيع احتفال القضاء برأس السنة الهجرية فى منتصف الساعة الحادية عشرة من صباح اليوم !

أعجبتنى فكرة الاحتفال ، لكن لم تعجبنى طريقة الدعوة ، ورأيت أن أشهد الحفل ويممت وجهى شطر باب الخلق ودخلت غرفة المحامين فى الساعة العاشرة والربع فلم يكن بها محام واحد ؛ وحوالى الموعد بدأ فى القدوم أفراد منهم الأستاذ نجيب الغرابلى باشا والأستاذ يوسف الجندى والأستاذ صبرى أبو علم والأستاذ نجيب برادة ؛ راقنى ، كما يروقنى دائماً ، مظهر الود الذى يبدو فى لقاء المحامين بعضهم بعضاً بغرفة المحامين على تباين الأهواء والمنازع . أخذ الأستاذ يوسف الجندى يتحدث فى الاضطراب الذى أحدثه تغيير موعد رأس السنة ، فقد أعلنت الصحف أمس أنه يصادف السبت وعلى هذا الأساس رتّب المحامون أعمالهم وسرَّه ان يكون السبت عطلة لينجو من حيرته بين قضيتين هامتين متحدتين زمناً متنائيتين بلداً ، إحداهما فى بنى سويف والأخرى بالقاهرة ؛ وملاحظة الأستاذ صادقة فأنا مثلاً أجد نفسى فى مفاجأة ولى فى السيدة قضيتان ، وفى عابدين قضية موزعة من زميل بدمنهور ، وفى الأزبكية بيع كان حدده يوم السبت ، فلما قيل أنه أجازة أرجأه قلم المحضرين إلى يوم الاثنين وعلم الحاجز بهذا التعديل ، ولست أدرى الآن أيعود قلم المحضرين إلى إجراء البيع غداً أم يبقيه إلى يوم الاثنين ، فان أختار الغد فكيف يخبر الحاجز ، وهو يقيم فى « البصارطة » من أعمال مركز فارسكور ! . .

قال الاستاذ الجندى إنه لايدرى مانعا من الاعتماد على مرصد حلوان لمعرفة ظهور الهلال حتى لا نقع فى هذا الاضطراب ! وأنا أشاركه سؤاله وعجبه وأرى أن كرامتنا العلمية آن لها أن تنفر من هذين الشاهدين اللذين صعدا إلى ذلك السطح أو كانا يمران بذلك الطريق فشهدا الهلال فأسرعا إلى دار المحكمة الشرعية الخ .

ولقد اقترح الأستاذ يوسف الجندى أن يرسل المجتمعون برقية إلى رئيس الوزراء يطلبون تعطيل مصالح الحكومة غداً ، وأخذ فى تنفيذ الفكرة فأمسك الشيخ المحترم الأستاذ نجيب بك برادة ورقة ليكتب صيغة البرقية وأملى الأستاذ يوسف فقال : « نظراً لوقوع رأس السنة فى يوم الجمعة » فتوقف الأستاذ برادة إذ لم تعجبه كلمة « وقوع رأس السنة » وصمم الأستاذ الجندى على تعبيره وانضم إليه بعض الحاضرين ورأى الأستاذ برادة أن يكون التعبير « لمصادفة وقوع » ولكن الأستاذ الجندى تمسك « بمشروعه » فى صيغته الأولى ! . .

وعلم الشيخ المحترم الغرابلى باشا بهذا الاقتراح فقال فى تؤدة ووقار : « على أى شىء تبنون الطلب ؟ » فقال الأستاذ يوسف انه يبنيه على مصادفة رأس السنة يوم جمعة ، وهى مصادفة تُضيع مظهر الاحتفال باليوم ، فلا بد إذن من عطلة خاصة به ! قال الغرابلى باشا : « ولكنْ اليومَ حصل تقييد الأسماء فى دفتر القصر تهنئة برأس السنة ، فأصبح اليوم هو اليوم الرسمى للاحتفال بهذا العيد ، فكيف يكون الغد هو يوم الاحتفال ؟ لو أن الاقتراح بنى على أن المحامين رتبوا أعمالهم على هذا الأساس وكان مقصوراً على المحاكم لكان أحسن ، ومع ذلك فإن المحاكم ستراعى من نفسها هذا الظرف حين يطلب إليها التأجيل » . وكانت ملاحظات الغرابلى باشا صائبة إلى درجة أنها أنامت الاقتراح وطِوىَ مشروع البرقية ! . .

***

وظل المحامون ينتظرون النقيب ليصعدوا معه إلى حيث يحتفل القضاة ثم خطر لهم أن يرسلوا موظفاً بالنقابة ليسأل عن موعد الحفلة فعاد وأنبأهم أن النقيب موجود فى قاعة الاجتفال ، فصعد المحامون إليها ، وبعد قليل وقف الاستاذ محمود باشا فهمى يوسف رئيس محكمة الاستئناف وصاحب فكرة الاحتفال وتلا خطبة عادية وكان يقرأ برزانة وثبات ، ولكن التلاوة توقع أحياناً فى شىء من التوقف والمراجعة . ثم وقف شاب قيل إنه موظف فى قلم الكتاب وأخذ يلقى قصيدة

فارغة سقيمة بصوت ممتلىء غير سقيم حتى أذن الله بالانتهاء، فوقف نقيب المحامين فارتجل كلمة حرة وكان جارى من اليمين الأستاذ م . ن . القاضى فسمعته يقول كأنما يحدث نفسه : « ليه مايستعدوش » .

ووزعت الحلوى ونزل المجتمعون إلى غرفة المحامين رداً للزيارة ، ووقف النقيب مرة أخرى ، ولكنه تخلص من الكلام فقال : ان الأستاذ صبرى أبو علم قد عاد إلينا من الحج ، وإن لهذا اليوم كرامة ككرامة يوم عرفات فليتحدث إلينا أخونا الحاج ! كانت كلمة النقيب ظريفة — وهو دائماً خفيف الروح بغير جدال — ووقف الأستاذ صبرى فارتجل كلمة طيبة مناسبة ؛ وخلال كلمته انتقل الأستاذ يوسف الجندى إلى الأستاذ كامل بك صدقى وأسرَّ فى أذنه شيئاً ففهمت أنه يدعوه — كقبطى — إلى الكلام فى هذه المناسبة . ورأيت الأستاذ كامل يتمنع ولكن لم تكد كلمة الأستاذ صبرى تتم حتى قال بعض جيرانه : الأستاذ كامل بك ! فتأبّى ثم وقف وقال متخلصاً تخلصاً ظريفاً : هذه دعوة قصِد بها الإحراج ولكن بما أن بعض القريبين منى دعانى إلى الكلام فأنا أحملها على حسن النية . ثم تكلم فى فكرة الاحتفال وشكرها لرئيس محكمة الاستئناف واستأذنه فى أن يقول إن رجال القضاء المختلط قد سَبقوا إلى الاحتفال برأس السنة الميلادية وإن احتفالهم يُتَّخَذ مناسبة لعرض بعض المقترحات فى سبيل العدالة والتعاون بين القضاة والمحامين ورأى أن يقلدهم رجال القضاء الأهلى فى هذا التقليد .

كانت الكلمة موفقة فى فكرتها ؛ ولم تكد تنتهى حتى تأهب الأستاذ حسن ج . قاضى محكمة السيدة للكلام فلاحظ الغرابلى باشا أن الجمعة أوشكت وهمس بعض الموجودين : هذه حفلة دينية تؤخرنا عن الصلاة ! ولكن القاضى كان ثابتاً وقال إنها كلمات قصيرة لا تأخذ وقتاً — وكان فى الحق عند قوله فلم يستغرق دقائق ولم يؤخر عن صلاة — وتكلم فقال إن هذه الفرصة لايجوز أن تفوت دون تسجيل هذا الشعور الطيب الذى دعا الأقباط إلى حضور هذا الاحتفال ، فاعترض كامل صدقى بك قائلا : « لا أقباط ولا مسلمين فى مصر » وهنا رد القاضى رداً فيه

تخلُّص مفحِم بديع يدل على بديهة مواتية ، فقال : « كما أنا قد سجلنا التضامن بين أسرتَى القضاء والمحاماة بغير أن يكون هناك شك فى تضامنهما كذلك نسجل تضامن طائفتَى الأمة إشادةً وتعزيزاً » .

.   .

وانتهى الاحتفال وأخذ الحضور فى الانصراف . وفى طريقى إلى الشارع رأيت حفرة بين بلاط الردهة الكبرى فى المحكمة . . . حفرة غفلت عنها عيون الخدم فبقيت فاغرة فاها لا أدرى ماذا يريد أن يقول . . .

***

القاهرة فى ٣ مارس ١٩٤٠

استرعى انتباهى كلمة نشرتها الأهرام اليوم للصحافى العجوز عن المحامين ومتاعبهم ، وإنى لأقتبس منها العبارات الآتية كما وردت بحروفها :

« فلحضرات المحامين شكاوى سيكاه وجركاه من كل من يخالطهم .

يشكون من وكلائهم ويشكون من زبائنهم ويشكون من وكلاء النيابة ويشكون من القضاة .

الله أكبر على الوكيل الذى يبرجل القضية قاصداً متعمداً أو جاهلاً أحمق أو بالاتفاق مع الخصم أو للنكاية بالموكل .

والله أكبر على الزبون المرازى الذى يغش أعظم أبوكاتو ويحول الجناية إلى جنحة ويورط المحامى بعد أن يضيع عليه الساعات الطويلة فى الشرح واللت والعجن ويعذبه فى الحصول على مؤخر الأتعاب .

والله أكبر على الزميل القرارى المرازى الذى يخلق الأسباب لتأجيلات ومعارضات وفتح مشاكل فرعية .

والله أكبر على وكيل النيابة الذى يتلذذ بلطعة زميله المحامى على الباب فإذا دخل عليه عامله أسوأ معاملة .

والله أكبر على القاضى الذى يسمع مرافعة المحامى وهو سابح فى عالم آخر ثم يطلب المذكرات ويصدر حكمه وليس فيه كلمة تدل على أنه سمع المرافعة أو قرأ المذكرة وما فيهما من أسانيد منقولة عن فوستان وجارسونيه وأحكام المجالس الملغاة .

والله أكبر على كتاب أقلام المدنى والجنائى والمحضرين لما « يمسكوا العوج » ويستعينون بفلسفة سقراط وديكارت على تطبيق اللوائح » .

هذه كلمة لا أراها أحصت العيوب والمنغصات إنما ضربت مثلاً من هنا ومثلاً من هناك ، وليست صحائف الأهرام مجتمعة لِتتسعَ مثلاً للحديث عن أعمال وكلاء المحامين ! . .

***

القاهرة فى مساء ٤ فبراير ١٩٤٠

فى مقطم هذا المساء نص خطبة وزير العدل عند افتتاح الدائرة التجارية الكلية بمحكمة مصر الأهلية ؛ فى هذه الخطبة جرأة وشجاعة أدبية ، ويهمنى أن أسجل منها قول الوزير : « . . . يجب أن يسمو قضاؤنا ليحمد الأجانب مسعى الحكومة فى هذا الشأن ؛ فيجب علينا جميعاً قضاةً ومحامين ومشتغلين بالقانون أن نتضافر على أن يسمو قضاؤنا إلى الدرجة التى تليق به ، فهذا واجب وطنى على كل فرد ، فلا القاضى ولا المحامى ولا من يشتغل بالقانون معفَوْن منه ، فلا تنقصنا النزاهة ولا باقى الصفات التى يلتزم بها القاضى ، بل ينقصنا التنظيم والتشريع . وكلمتى الأخيرة هى عن شىء يرتبط كل الارتباط بالعمل الذى نحتفل به اليوم ، وهو نظام أقلام الكتاب وأقلام المحضرين ، فهى عندنا كما تعلمون حضراتكم قضاة ومحامين . إننا إذا ألقينا نظرة على أى ملف لا نرتاح إليه لأنه غير معتنًى به ، وكتابة المحاضر لا تقرأ ، وهذا يحتاج إلى رقابة ، ولا يمكن أن نصل إلى المكانة التى نتوخاها من السرعة والإتقان من غير أن يكون قلما الكتاب والمحضرين مرتفعين عن مستواهما

الحالى ، ولا بد من مراقبة على ذلك من حضرات القضاة لارتباطها كل الارتباط بالعمل » .

***

كل هذا حق ، ولست أنا الذى أعترض عليه ، وإن الأدلة لتلاحقنى يوماً بعد يوم وكلها ناهض بتأييده ناطق بأن الوزير صادق ، ولكنه استعمل أهون التعبيرات فى تصوير هذه الحقائق المرة .

ومن عجبٍ أن التعليمات الصادرة إلى المحضرين تُلزمهم بإعلان الأوراق فى مدة لا تتجاوز الضرورة بحال ، ولكن لدىّ أمثلة غريبة منها أنى رفعت دعوى ضد مصلحة الأملاك وضد مدير تفتيش من تفاتيشها ، فأعلنت الأولى فى يومين ثم أرسلت الأوراق إلى قلم محضرى محكمة ش لإعلان الثانى ، ولكنها نامت هناك أكثر من شهر حتى اقترب موعد الجلسة ثم ردّت بغير إعلان مذكوراً فى « الإجابة » أن الموظف المذكور قد نقل ولا يُعرف محل أقامته ؛ والواقع الذى أعلمه أنه لم ينقل وإنما أحيل إلى المعاش خلال هذا التأخير ، وهكذا اضطررت إلى تأجيل الدعوى للبحث عن عنوان سكنه وإعلانه . ألست معذوراً إنْ ارتبت فى أن المحضر قد تعمد هذا التأخير ريثما تحصل الإحالة إلى المعاش والارتحال ، ثم تعمّد ألاَّ يرد الأوراق بعد كتابة محضره ذاك إلا قبيل الجلسة ، خشية من أن نهتدى فى الأيام القليلة الباقية على الجلسة إلى عنوان ذلك الموظف السابق ؟

إن كان الأمر إهمالا فهو إهمال مجرم ، وإن كان الأمر عمداً فهو عمد فاجر !..

وقد شهدت مثلا آخر : شهدت صحيفة دعوى تعلن ويتم إعلانها صحيحاً ، ولكنها لا ترد من قلم محضرى تلك المدينة الريفية إلى قلم محضرى عابدين الذى يختص بأوراق مكتبى إلا بعد تاريخ الجلسة ! . . ومعنى هذا بداهة أن الدعوى لم تقيد ، وأن ربع الرسم قد سقط ! . . لم أستطع أن أمنع نفسى من إرسال شكوى إلى رئيس محكمة طنطا ، مبيناً فيها أن موكلى المدعى أجنبى قد لجأ بعد معاهدة مونترو إلى المحاكم الأهلية ، وأنه لا يعزز هذا التحولَ مثلُ هذا التصرف ، فاهتم

الرئيس بالأمر وانتهى إلى اقتطاع ربع الرسم من المحضر المسئول وأرسله إلىّ بإذن بريد — والحمد لله أنه كان مبلغاً تافهاً — مع خطاب يقول فيه أنه رأى الاكتفاء بهذا الجزاء نظراً لأن المسئول ما زال مندوب محضر لم يتقن العمل وتلك غلطته الأولى ! . . شكراً لرئيس المحكمة ، لقد أدّى واجبه فى كياسة ورقة واعتدال ، وأرجو ألا تكون ضؤولة المبلغ قد أغرته بأن يدفعه من عنده ، مكتفياً بتعزير المندوب شفهاً . . .

أما الوزير فإنه يستحق شكر المحضرين جميعاً ، لأنه لم يشر فى تعييبهم إلا لرداءة الخطوط ! . . . إن كان هذا هو العيب فإن من نزاهة الحكم أن نقول إن فريقاً منهم لَيُعنَى الآن بالخط والنظام ، ولعله أن يجمع إلى مزايا الشكل مزايا النزاهة والتصرف والنشاط ، وهى صفات لا تُستغرَب ولا تكثُر على ذوى النوايا الحسنة ، لا سيما أفراد الناشئة الجديدة التى تغذّى اليوم أقلام المحضرين .

***

القاهرة فى مساء ٤ فبراير ١٩٤٠

دفع إلىّ صديق بأوراق قضية متعلقة بأخٍ له طبيب أبلغ النيابة أن موظفاً قذفه بنسبته إلى أمور تستوجب العقاب والتحقير ، وقد أقامت النيابة الدعوى على المتهم فقضى عليه غيابيا بتغريمه خمسة جنيهات لثبوت القذف عليه ؛ عارض المتهم فى الحكم الغيابى واستأنفت النيابة بانيةً استئنافها على أن الحد الأدنى فى المادة ٣٠٣ التى طبقتها المحكمة هو عشرون جنيهاً ، فلا يجوز قانوناً النزول بالعقاب إلى ما دون ذلك .

قرأت الأوراق فوجدت بينها كراسة مستقلة عنونها الطبيب بأنها « مذكرة المدعى المدنى » أى مذكرته هو ، وهذه بعض طرائفها على علاتها :

« تزوج ا . (اى خصمه المتهم بقذفه) المذكور زوجته الثانية أو الثالثة موضوع قضية اليوم بجامع القرابة بينهما ، فهى ابنة عمه وهو ابن خالها ، وهى فى السادسة والعشرين وهو فى الخامسة والخمسين ، واستمرا فى حياة كلها مشاكل

وقضايا كما سيتبين بعد ، وتعذَّر التوفيق بينهما حتى اضطرته لطلاقها بإبرائها له ، كما فعلت أخت لها من قبل وظفرت ببغيتها وطلقت منه بشهادة أبيها وزوج أختها .

يحدثك هذا الرجل فلا أقل من أن يقحم فى حديثه أسماء ثلاثة أو أربعة من الوزراء أو رؤساء الوزراء السابقين واللاحقين ، ذاكراً عن كل منهم ما يحلو له من حوادث وذكريات لا رابط بينها ولا انسجام ، فإذا آنس منك صبراً وسعة بال ذكر لك شيئاً عن ثروته الموهومة وعن ملكيته وأسرته لشارع ... وما وراء هذا الشارع ، وعما سوف يعمله بعد رد الحكومة له ولأفراد أسرته أموالهم الطائلة المغتصبة : فإذا كنت مهندساً عيَّنك مقدَّماً للعناية بآلات دائرته ، وإذا كنت طبيباً عيَّنك طبيبه الخاص ، فإذا لم يكن لك حظ فى الهندسة والطب وعدك بمال وفير يهبه لك ، والله قادر على كل شىء . وقد يذكر لك أنه كان من أفراد أسرته أثرياء يشار إليهم بالبنان ، كان يعنى أحدهم بتربية القطط والاحتفاظ بها بمنزله حتى بدد ثروته جميعاً على قططه المحبوبة ، وأن آخر كان يعنى بتربية الثعابين وتأليفها وأنه أنفق ثروته أيضاً فى هذا السبيل ، وأن ابن خالته أو ابن بنت خالته لا أذكر تماماً كان مجنوناً ومحجوزاً بمنزله فقضم أنف والدته وهو يقبلها ، وغير ذلك من الروايات التى تدل على وراثة لوثة الجنون فى هذه العائلة . أما هو فلا يعنى بشىء والحمد لله كما يقول سوى جمع كل زجاجة فارغة يصادفها فى طريقه ، سواء كانت ملقاة على قارعة الطريق أو معروضة عند أحد الباعة المتجولين ، ويتمنى لو امتلك منها ثروة كبيرة يلهو بها فى أوقات فراغه كما يلهو بمجموعة من قطع الحديد المستعملة والأسلحة والسكاكين لا ينفك يصقلها ويشحذها ثم ينشرها ويطويها كل يوم ، فإذا انتهى من ذلك كله غلبته سنة من النوم يفيق بعدها ليروى لك حكاية أو حادثة موهومة قد تقابله بعد سماعها وافتراقكما بساعة أو يزيد فيذكرها لك برواية أخرى وأشخاص آخرين ، فإذا كنت لم تزل حسن الظن به وبعقليته وأخذت تناقشه فى تناقضه ذكر لك رواية ثالثة تختلف عن سابقتيها ، وقد تحادثه وأمامك زجاجة فارغة أو مملوءة مادة لا نفع لها لديه فيسارقك النظر ليدسها فى

جيبه ، لا ابتغاء السرقة ، بل من قبيل تلك الشهوة العقلية الشاذة التى يعبر عنها طبيا بـ Phypto-Mania أو جنون الإخفاء » ا . هـ .

* * *

صورة طريفة حقاً . . ولكن ما كان أجدرها أن تصدر من ريشة محامى المتهم لا من خصمه المدعى المدنى ، فإنها إن صدقت ألاَ يكون المتهم غير مسئول عن أعماله وقذفه ، أو مسئولا — على الأقل — مسئولية مخفَّضة ؟

* * *

القاهرة فى ٤ فبراير ١٩٤٠

أسلم إلىّ البريد الجوى هذا الخطاب أثبته بما فيه حتى من خطأ اسمى :

البصرة فى ١٤ ذى الحجة ١٣٥٨ — ١٩٤٠/١/٢٤

حضرة الأستاذ . . . عبدو حسن الزيات المحترم

تحية واحتراماً : قد يبدو لكم هذا الكتاب غريباً من شخص لا تعلمون عنه شيئاً ولكن ستزول هذه الغرابة عندما تقفون على الحقيقة . لقد حصلت على صديق فى مصر عن طريق الصدفة أو بالأحرى عن طريق الصلات الإسلامية وتوثقت بيننا عرى المودة والإخاء على بعد ، وأخيراً طلب إلىّ الأخ المشار إليه أن أحمل له تمراً من العراق على سبيل الاشتراك فحملت له كمية كبيرة ولكن النتيجة كانت خسارة غير قليلة وقد بقيت لى بذمة المذكور ماية جنيه من أصل قيمة التمر عدا ما لحقه من الضرر مقدار مائة وخمسون جنيهاً ، وقد مضت سنتان وهو يماطلنى على دفع المبلغ مغتنماً بُعد الشقة بينى وبينه وعدم إمكان حضورى إلى مصر ، ورغم حسن النية التى أعهدها فيه فقد استمر على سكوته كل هذه المدة . وقبل مدة اجتمعت بالأخ عبد الرزاق الحمّود واستشرته فى توكيل أحد المحامين لتحصيل حقى من ذلك الأخ فأرشدنى عليكم رغم أنى كنت أعلم عنكم وعن حسن سيرتكم الشىء الكثير عند ما كنتم أستاذاً فى بغداد ، والآن أود أن أرسل لكم الوثائق

والمستمسكات وهى عبارة عن كتب تبودلت بينى وبينه وعن جارى حساب قدمه لى بالآخر يتضمن الباقى من أصل قيمة التمر . وقبل إرسال الوثائق أود أن أفهم ما يتطلب الأمر من المصارفات والوكالة وعما إذا كنتم توافقون على هذا التوكيل أم لا ؟ أما الصديق المومى إليه فهو . . . . وإنى مستعد أن أدفع لحضرتكم الأجرة سواء حصلتم على المبلغ بطريق الصلح أو بطريقة إقامة دعوى ضد المذكور هذا ، وأرجو أن يصلنى من حضرتكم الرد فى البريد القادم كما أن فى وسعكم — إذا رأيتم ذلك صوابا — أن تكتبوا للمذكور كتابا تشعروه بالكيفية فربما يسرع لحسم النزاع دون الالتجاء للمحاكم ، وهذا ما لزم ودمتم باحترام سيدى م؟

المخلص

م . ط . ف . ع

***

وحدث أن لقيت أديباً من أهل هذه البلدة التى نَسب العراقى شريكه المصرى إليها فأنبأنى أنه رجل يعيش على الحيلة و « الشطارة » السياسية والاجتماعية ليس إلا فدهشت من اتصال أمره إلى العراق فأنبأنى محدثى أن صلة الوصْل هى قريبة لهذا المصرى سمَّاها لى فهى فتاة قد ملأت الصحف حيناً من الدهر بأخبار دعوتها الإصلاحية وعن هذا الطريق عرفها تاجر التمر العراقى .

طوبى للدين الذى هو دين المعاملة ! . .

***

القاهرة فى ٢٥ فبراير ١٩٤٠

أرسل إلىَّ التاجر البصرى بعض صور مستنداته فإذا بينها خطاب من التاجر المصرى يقول فيه :

« الحمد لله الذى أنعم علينا بنعمة الإسلام ، والصلاة والسلام على أشرف الأنام ، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه الكرام ، وبعد

فهذا كتاب من أخيك فى الإسلام العبد الضعيف (فلان) بـ . . . ؛

إلى أخى العزيز وصديقى المحترم الذى أحببناه عن بعد الغيور على دينه المحب لنبيه الأستاذ الجليل . . . أكرمه الله وأبقاه .

بعد تحية عاطرة ومحبة أكيدة فى الله تعالى أعرّف الأخ العزيز أن ابنتى . . . عرضت علىَّ خطابك الأول وأبديت ارتياحى الشديد لفكرتك نحو إنماء الأعمال الحرة وعرّفتها ما يعود من فائدة مشتركة الخ » .

الدين ! الدين ! . .

ولكن ليس قسيساً كل من ارتدى رداء الكهنوت كما قال شاكسبير ! . .

ولقد كتبت إلى موكلى المنتظَر أعلن له أنى لا آبَى ولا أكره استخلاص ما قد يكون له من حق فى ذمة غريمه إن صدقت أقواله ولكنى قد سألت عن المركز المادى لهذا الغريم فقيل لى إن حكماً ضده يكون أشبه بأحكام الشرف ، وعلى هذا الضياء يجب أن يحدد موكلى موقفه . . . وقد حدَّده فيما يظهر بالسكوت عن لا ونعم ! . .

***

الدقى فى مساء ٥ فبراير ١٩٤٠

يقابلنى هذا الزميل الآن فلا يحيينى ، أترانى أخطأت فى حقه ؟ موكلٌ عهد إلىَّ بإقامة الدعاوى ضد عشرة من مدينيه وجدت بينهم قاضياً فى المعاش ومحامياً عاملاً ، فقلت لموكلى إنى لا أقبل إقامة الدعوى ضدهما ، ولا ضَير من أن أرسل خطاباً موصى به إلى القاضى أما المحامى فليترك لى أنا أمر مطالبته ؛ قال إنه قد أعياه طلب الحق منه ، فرددت بأنى مهما تكن الأحوال لا أستطيع أى لا أقبل مقاضاته ؛ ورأيت أن أخاطب الزميل تلفونياً فإذا التلفون غير موجود ، فكتبت إليه خطاباً رقيقاً جداً قلت فيه إن فلاناً قد ذكر لى أن له فى ذمته حقاً فرأيت أن

أ كتب إلى زميلى لأعرف رأيه فيما ذكر ، وأرسلت الخطاب مع ساعٍ بعد أن نصصت على الغلاف بأنه خاص .

ماذا كان علىّ أن أفعل حتى لا يتجهَّم لى الزميل حين يلقانى ؟ ألم أ كن مستطيعاً أن أستصدر من مجلس النقابة تصريحاً بإقامة دعوى مدنية مطالبةً بثمن مأ كولات أخذها المحامى ؟ ألم أ كن أستطيع أن أُوعز إلى موكلى بإقامة الدعوى دون ذ كر اسمى فى صحيفتها ؟

أيتها المحاماة المسكينة ! إن الأسى ليُلم بك من شتى أطرافك ! هذا محامٍ يتأخر فى أداء مبلغ زهيد وإنّ مردّ تأخره فى أغلب الظن إلى العوز لا المطال ، وهذا محام آخر يُحرَج بين واجبه نحو موكله وواجبه نحو زميله فلا يظفر آخر الأمر إلا بسخط الأول لأنه رفض إقامة الدعوى وسخط الثانى لأنه خدش كبرياءه بهذه الإشارة الحريرية الناعمة . . .

***

القاهرة فى ٦ فبراير ١٩٤٠

أقمت دعوى ضد مصلحة الطرق ومصلحة الأملاك وحدد لنظرها جلسة ٢٥ ديسمبر ١٩٣٩ أمام محكمة الموسكى ؛ فى الجلسة المذ كورة طلبتُ ضم شكوى إدارية تأييداً لطلب التعويض لأنها هى التى تثبت وقوع الحادث الذى أدَّى إلى عطب سيارة موكلى بإهمال موظفى المصلحتين . قال القاضى وهو يقرر الضم : « يجب أن توالوا السؤال عن ضم الشكاوى ولا تتركوا هذا لقلم الكتاب وحده فذ كِّروه بطلبها واستعجالها » .

أعجبتنى هذه الملاحظة الصريحة على مسمع من الكاتب المختص ، وقد واليت السؤال فاتضح لى اليوم أن الكاتب لمّا يطلب الشكوى من مكانها فى شربين ! . . اليوم وقد اقترب موعد الجلسة الجديدة فالدعوى مُرجأة لهذا الغرض من ٢٥ ديسمبر إلى ١٨ فبراير ، ولعلى لو لم ألحّ فى الاستعجال ما طُلِبت اليوم ! . . ولعل الموظف

المختص فى شريين أن ينام أسابيع أخرى عن الضم ، فلا أمل إذن أن تَـرِدَ الشكوى قبل الجلسة الموعودة ، فستؤجل القضية إذن مرة أخرى ثم تستعجَـل الشكوى فلا ترد إلا فى اللحظة الأخيرة فتتقدم الحـكومة فى الجلسة الثالثة طالبةً التأجيل للاطلاع على الشكوى « إن كانت ضمت » ! . .

تسويفات وإرجاءات علاجها هـيّن ولـكن أين المعالجون ؟ إن الـكاتب الذى يكلَّـف بضم هذه الشكاوى والقضايا الخ هو صاحب المصلحة فى ألاّ تضم لـكى تؤجل القضايا فلا يتعب فى تدوين المرافعات ونسخ الأحكام وهو يمـنّى نفسه بأنْ ينقل قبل أن تأزف الآزفة وتنظر هذه القضايا ! . .

ولـكن حيلته تفسد إذا صدر منشور إدارى يوجب على الـكتبة أن يرسلوا فى طلب الشكاوى والقضايا فى اليوم التالى لصـدور القرار ثم استعجال الجهات المـكلفة بإرسالها بعد أسبوعين من الطلب الأول وهكذا .

والمدعى عليه صاحب مصلحة ، فى أكثر الأحوال ، فى إرجاء الفصل فى الدعوى ، وقد تضم الشكاوى والقضايا فى وقت مناسب قبل الجلسة الجديدة ، ولـكنه يجىء يومها فيطلب التأجيل للاطلاع عليها « إن كانت ضمت » ! . . وما أسهل أن تُفسَـد عليه حيلته بإجراء بسيط هو أن يخبره قلم الـكتاب بحصول الضم بمجرد ورود الأوراق ليذهب فيطلع عليها أو أن يكلَّـف المدعى بإخباره ، والأوفق أن يتولى قلم الـكتاب إخبار جميع الأطراف .

تلك إجراءات ليست فى حاجة إلى تشريع ولا إلى تعديل فى قانون المرافعات ؛ والقاضى الحازم ، وهو رئيس محكمته ودكتاتورها ، يستطيع أن يُدخِـلها دون لوم بل وهو واثق من الإنصاف والتقدير ، ولـكن أناساً قد ألِـفوا الفوضى حتى أصبح النظام ضرباً من العنت والحنبلة التى لا تطاق ! .

***

القاهرة فى ٦ فبراير ١٩٤٠

فى أهرام اليوم قرأت الخبر الآتى :

« تلقت نيابة مصر أمس بلاغاً من المحكمة المختلطة بأن كاتباً عموميا يدعى ... اعتاد التردد على المحكمة المختلطة لأن أباه موظف فيها وقد سرق دفاتر لبعض الموظفين خاصة بفتح حسابات لهم فى المتاجر واستولى من هذه المتاجر على بضائع مختلفة ، كما سرق بعض أدوات ذات قيمة من المحكمة » .

طالما تأذَّيت من رؤية الكتبة العموميين يسرحون ويمرحون فى أقلام الكتاب وأقلام المحضرين بالمحاكم الأهلية ، وطالما أمضّنى أن أراهم أصحاب الحظوة لدى هؤلاء الموظفين حتى ليستطيعون أن يظفروا بما تعجز عنه مكاتب المحامين مثل تحديد جلسات قريبة أو بعيدة وفق هوى المدعى ، واعتدال فى تقدير المحجوزات تخفيفاً من رسوم الاسترداد الخ ، وكنت أرجو أن تكون المحاكم المختلطة بريئة من مثل هذا ، ولكن خبر الأهرام قد زعزع رجائى ، وإن كانت ظروف المتهم قد تغرِى باعتبار حادثه حادثاً استثنائياً .

***

القاهرة فى ١٩ فبراير ١٩٤٠

أنا عائد الآن من إحدى دوائر جنايات القاهرة .

تلقيت منذ عشرة أيام خطاباً من محكمة الاستئناف تخبرنى فيه أنى قد ندبت للدفاع عن المتهم الخامس فى قضية سرقة أحراز الطب الشرعى ؛ وفى عين التاريخ وصل ملف القضية فإذا به مكون من ١٨٨ صفحة ! .

أخذت فى تلاوة الملف وقد امتزج بشعور الامتعاض من هذا التأخر فى الندب شعورٌ آخر ، هو شعور الاعتزاز بهذه المهنة حين تتيح لأهلها فرصة التطوع ، ولو كان جبريًّا ، لمعونة إنسان يكتنفه الضيق ويُلمّ به الحرج وهو غائب

أو مغيَّب فى سجنه لا يدرى من أمر هذا المساعد شيئاً ، لم يتصل به ولم ير وجهه ومع ذلك فهو يسهر الليل فى قراءة هذا الملف ، ويخلو إلى نفسه خلوةَ الفن النبيل يرتب الدفاع ويبتكر الوسيلة لإخراج هذا الصديق المجهول من ثنايا هذه الشبكة أو من عيون هذا القفص الذى يدعونه قفص الاتهام !

وخلصت من قراءة هذه الأوراق كلها وركّزت فى نفسى دفاع المتهم الخامس حتى إذا دنا موعد الجلسة وأصبحت قيد يومين أو ثلاثة أقبلَ علىّ زميل يقول إنه قد وكِّل عن هذا المتهم الذى ندبت لدفاعه فأسلمته الملف الذى أزجِىَ إلىَّ مجاناً لأنى منتدب ، ولكنه لا يُعطىَ للمحامين الموكلين إلا بثمن يزداد ويتضخم كلما تضخمت أوراقه ! . . سلمت زميلى الملف الذى جاء فى طلبه لقاء ورقة تسجل أخذه وتوكيله للدفاع ، وعدت إلى مقعدى أفكر فى هذا التصرف من نواحيه : لقد قرأت اسم هذا الزميل بالذات باعتباره مدافعاً عن هذا المتهم بالذات خلال التحقيق وأمام قاضى الإحالة ، ولكنه ذكر أمام هذا القاضى أنه موكل فى الإحالة فقط ، وهكذا تحتّم ندب محام للمتهم يترافع أمام محكمة الجنايات وكنت صاحب الدور !

وقد وكِل الزميل للترافع أمام محكمة الجنايات فمتى وكل ؟ ولمَ تأخر فى طلب الملف إلى اللحظة الأخيرة ؟ أتراها المصادفات أم هو التدبير والإحكام لغاية أو غايتين هما الوصول إلى نسخة من ملف القضية بغير ثمن والاستفادة من دراسة محام آخر للقضية دراسة سجلت خلاصتها على الملف شأنَ المحامين جميعاً ؟ لقد تداعت المعانى فى نفسى وقلت : إنْ صدَق أن الغاية الأولى قامت فى نفس المحامى أو فى نفس المتهم وذويه ، أكان يليق بى أن أُنيلهم ما يبتغون ؟ هذه جناية موضوعها سرقة أحراز الطب الشرعى ، وهى إنما انتقلت من الجنحة الخفيفة إلى الجناية الغليظة لأن موضوع السرقة مِلْكٌ للدولة لا للأفراد ، فما أشد تهكم الظروف حين تَزرع على جِسْر هذه الجناية فعلا آخر يشترك معها فى الطبيعة ولكنه لا يُدمَغ بهذا الاعتبار الإجرامىّ الرسمى هو التحايل لحرمان الخزانة العامة

من حق مقرر لها اعنى ثمن الملف ! . .

وكان اليوم موعد نظر القضية ، فرأيت أن أذهب بنفسى لأتثبّت من تولى الزميل أمر الدفاع ، ولأثبت فى محضر الجلسة أن زميلا قد وكل للدفاع وأستقيل من الانتداب ، وكنت أحسب أن الأمر لن يقتضى أكثر من دقائق ، ولكن الدائرة رأت أن تبدأ بنظر القضايا الصغيرة وأبقت قضية الأحراز لتكون مسك الختام ! . . وأخيراً جاء دورها فأثبتّ حضور زميلى واستقلت ، فأقالتنى المحكمة وانصرفت . .

وكان من حق هذه القضية أن أسجل هنا بعض ما أثارت من خواطر ، ولكن الملف ليس عندى ، وإننى لا أذكر فيها على وجه الدقة إلا هذه العبارة التى قالها محامى أحد الموظفين المتهمين خلال نظر معارضة فى أمر حبسه : « إن المال السايب يعلم السرقة » ! . . كان المحامى يُنحى على الإهمال البيروقراطى الشائن ويتخذه أساساً لمعاملة موكله بالرفق عند تقدير العقوبة أو عند تقدير ظروف الحبس أو الإفراج .

نعم ، ولكنها قضية تستحق أكثر من هذا الحديث .

* * *

وقد يكون غريباً أن أترك القضية نفسها لأتحدث على هامشها قليلا ، ولكن أى غرابة وقد كنت أنا نفسى « حاشية » من حواشيها ؟

قبيل انعقاد الجلسة شهدت محامياً كبيراً ناجحاً يتلفت إلى المقاعد التالية لمقاعد المحامين ويخاطب شاباً صغيراً أشبه بساقطى الكفاءة بقوله : « لقد فاتتك قضية . . . دعْك من هذه الأقوال ، إنها مأساة اجتماعية بالغة ، إن فيها أشياء خفية غير ما سمعتَ ، يجب أن تكتب فيها ! . . » . أدركت أن المخاطَب ممثل صحيفة أو مجلة ، وأدرك المحامى الكبير غايته من حديثه حين قال له هذا الصحافى : « بعد أن تخلص من الجلسة سأمر بك فى المكتب » .

نعم سيمر به فى المكتب فيكتب له أو يُملى عليه أنه فعل كذا فى هذه القضية

وترافع فقال كيت وكيت ، ولعله أن يهتبل الفرصة فيزوده بأخبار أخرى تتعلق بقضايا أخرى ، ولعل هذه الأخبار أن تنشر مجزأةً على أعداد متفرقة ، كما أوصى يعقوب أولاده أن يدخلوا من أبواب متفرقة ، فتسير الركبان بذكر هذا المحامى الذى أكرر أنه محام ناجح وكفؤ أيضاً ، ولكن الكفاية قد أثبتت فيما يظهر أنها وحدها لا تكفى لإنجاح المحامى فى مهنته ، والنجاح نفسه قد برهن فيما يظهر على أنه مخلوق قلِقٌ لا يطيق أن يطيل الثواء ، فهو مفتقر إلى التجديد وتقديم الأسباب والمغريات حيناً بعد حين ، وهو مفتقر إلى هذه الدعايات التى قد تصدّ عنها نفوس الناشئة من المحامين وتعتبرها عملا غير جائز فى مهنتهم الرفيعة المترفعة ! ولكنها كلمة علىٍّ كرم الله وجهه : « قُرِنت الهيبة بالخيبة والحياء بالحرمان » ! .

***

القاهرة فى ٢٥ فبراير ١٩٤٠ :

جلست فى غرفة المحامين بمحكمة مصر بعد الانتهاء من قضيتى . كانت عامرة بالزملاء فبدت حية رائعة : حلقاتهم وأحاديثهم المتشابكة ورشفاتهم المنوعة وروحات الخدم وجيئاتهم بينهم ، كل ذلك ألّف صورة حلوة جميلة .

كنت بجوار شيخ من شيوخ المهنة معروف بالفضل هو الأستاذ م . ج ؛ ألمَّ الحديث بقضية المشترين الذين زعموا أنهم دفعوا أكثر من الثمن واعتمدوا على ماجاء فى العقد الرسمى فحدّثنى الأستاذ قائلا : « لقد حصلت لى حكاية مثل هذه : كنت وكيلا عن قوم باعوا عيناً لبعض ذوى قرباى ، واتفق الطرفان على دفع جميع الثمن عند التصديق على العقد ، ولكن أقربائى دفعوا جزءاً من الثمن قبل التصديق ولم يأخذوا بما دفعوا سنداً ، وكان العقد مجهزاً قبل هذه الدفعة ، وفيه أن جميع الثمن يدفع عند التصديق فلما حان حينه أبى البائع اعتماد ماقبضه من قبل ؛ رفع أقربائى دعوى يطالبون بهذا الفرق فخسروها فى الدرجة الأولى ، فحضرت عنهم أمام الدرجة الثانية ، وصارحت المحكمة بجلية الأمر وطلبت منها أن تقرر استجواب

الخصوم ، فأجابت هذا الطلب فلما مثل البائع أخذت أناقشه حتى اعترف بقبض ما أنكر قبضه من قبل ، وهنا اندفع رئيس الدائرة سامى باشا ينهره وينحى على على ذمته الخربة ، ويقول له : « لقد أوشكنا أن نشك فى ذمة المحامى ! »

واستطرد محدثى فقال : أن س . كان قاضى قليوب فأصدر حكما غير صائب ضد موكل لى ، ولم يكن نصاب القضية ليسمح بالاستئناف ، فلم أجد وسيلة إلا أن رفعت دعوى جديدة هى هى فى حقيقتها الدعوى القديمة التى فصل فيها بالرفض ولكنى تحايلت لتصويرها بصورة أخرى ؛ جاء خصمى فدفع بعدم جواز نظر الدعوى لِسبْق الفصل فيها ؛ وهنا توليت الرد على هذا الدفع وتعمدت فى ردى أن أُفهم القاضى وجه الخطأ البين فى الحكم السابق ، ففهم وصاح فى الرجل : أتصطلح أو لاتصطلح ؟ ان لم تصطلح فلأحكمنّ عليك ! .. قال محدثى وهكذا نجحت المناورة — فهى لم تكن إلا مناورة — فقبل الرجل الصلح وأرضى القاضى ضميره ! . .

* * *

القاهرة فى ٢٦ فبراير ١٩٤٠

منذ أكثر من عام عهدت الىّ سيدة أظنها ، من اسمها ، أرمنية فى الدفاع عنها ، فى تهمة إصابة خطأ أحدثتها سيارتها ؛ توليت الدفاع وقضى ببراءتها .

خاطبتنى اليوم تلفونياً وذكّرتنى بنفسها وقالت أنها تريد أن تلقانى من أجل قضية أخرى فحددت لها موعداً أقبلت فيه مع رجل ذكرت انى رأيته يحضر جلسة القضية الماضية ودفعت إلىّ بأوراق القضية الجديدة ، فاذا بها متهمة فى إدارة « بنسيونها » للدعارة السرية . . خاطبتها بالفرنسية معتذراً عن الحضور فى أمثال هذه التهم ؛ احمر وجهها حمرة طبيعية ظهرت فوق حمرته الصناعية وقالت : لماذا ؟ قلت إنى فى خدمتها فى غير هذه القضايا ؛ عادت تلح ولكن صاحبها تولاّه الغضب

أو التغاضب ، فاستنهضها قائلا بلهجة المستاء : « يا الله بق ! » فانتهزت الفرصة ووقفت مسلماً وذهبا .

رويت الأمر لبعض الزملاء من أصدقائى فأجمعوا على تخطئتى واتجه بعضهم فى التخطئة إتجاهاً فلسفياً كان يفحم غيرى فقال : هذه متهمة من حقها أن يدافع عنها محام ، فافرض ان جميع المحامين سلكوا مسلكك فماذا تكون النتيجة ؟ تكون حرمانها من هذا الحق الذى لاشك فيه ، ولستَ تنكر أن قانون تحقيق الجنايات قد كفل لكل متهم فى جناية أن يتولى الدفاع عنه محام ، ومحام أتم التمرين !

قلت مستكملاً لصديقى اعتراضه — وقد رُكِّبت فىَّ عادةُ جمع الأدلة ضد نفسى خاصة وتوجيه الاتهام لِذاتى — قلت لصديقى : « وأنا نفسى قد ندبتنى المحكمة للدفاع عن امرأة اتهمت بالتزوير فى محررات رسمية ، حين أثبتت فى طلب الترخيص لها باحتراف الدعارة أنها غير متزوجة حالَ أنها كانت فارة من زوج ما زالت فى عصمته ؛ وإنى لأذكر أنى تحمست فى الدفاع عنها إلى درجة لم يرح لها الرئيس حين رآنى أشكك فى قيام الزواج ابتداءاً تشكيكاً أساسه أن عنصر الرضاء لم يتوفر فيه لأن الزوجة لم تحضره بنفسها وإنما قيل فى وثيقته أن عمها كان وكيلها فى النكاح ، أما الزوجة فالثابت فعلا من الأوراق ومن إقرار الزوج نفسه أنها لم تنفذ هذا الزواج ولم تعترف به بل فرّت من قريتها ساخطة إلى القاهرة حيث تلقفتها المدنية الفاسدة ، فبدأت ببيع الورود على رواد المقاهى ثم أسلمها الورد إلى الشوك ! .. غضب الرئيس ، وهو حليم المظهر ، وقال — بعد أن تلفَّت إلى المؤلف الفقيه عضو اليمين واستوثق منه فيما أظن — «عقد الزواج عقد رسمى لايطعن فيه إلا بالتزوير » قلت إن العقد معدوم أصلا لغياب عنصر الرضاء ؛ قال : المحكمة لاتسمع كلاما فى هذه النقطة ؛ قلت : حسن وقد فرغت منها وسأنتقل إلى غيرها ولست أدرى أيكون حظها عند المحكمة خيراً من حظ هذه النقطة ولكنى أرجو أن تدعونا نؤدى واجبنا » . وترافعت الخ .

أذكر هذا جيداً ففيمَ كان هذا الاستحماس وفيمَ هذا الرفض اليوم ؟ أى

تناقض يشتمل عليه هذا البنيان الإنسانيّ الذي يسمى « أنت » ؟

ستقول : الانتداب تكليف وجَبْرٌ ، والتوكيل اختيار ؛ وستقول : الانتداب حِسبة وزكاة ، والتوكيل استئجار وشراء ؛ وستقول : حساب النفس في الانتداب أشد ، والضمير ساهر يقول لك إنما قصرتَ لأنك منتدب ، فيكون رد الفعل مغالاةً في الدفاع وإسرافاً في تلمس وجوه البراءة ولو بأقوال ما كنتَ ترضى الاعتماد عليها لو كانت القضية هي القضية والظروف هي الظروف بفارقٍ واحد ، هو أن المتهمة قد دفعت إليك أجرك !

ستقول فتطيل . . . أتراك تعجز عن القول والإطالة ؟ ولكنك لن تقول الحق كله حتى تسجل على نفسك غرابة الأطوار ومفارقات التصرف ! . . .

***

ولقد تذكرت الآن أنني منذ عشرة أعوام اقترحت وأنا سكرتير لجنة المناظرات باتحاد الجامعة إقامة مناظرة موضوعها : أيجوز للمحامي ويجب عليه الدفاع عن الباطل أم لا ؟ ولقد كنت أحد المتناظرين وتكلمت في صف التحريم .

وأذكر أني استأنست في مناظرتي بالحديث الشريف الذي جاء فيه ما معناه أن النبي (ص) قال : انصر أخاك ظالماً أو مظلوماً ؛ قيل : أنصره مظلوماً فكيف أنصره ظالماً يا رسول الله ؟ قال : أن تمنعه من الظلم .

وكان من المصادفات أن آخذ في قراءة كتاب « شيشرون » الذي كتبه المؤلف الألماني « اولينبرج » وترجمه إلى الفرنسية « زوبير بوقييه » ، وأن أبلُغ فصله الثالث عن ولاية شيشرون للقنصلية وصراعه مع « كاتلين » الذي كان يدبر لقلب الجمهورية في روما وولاية السلطان بنفسه حتى أثَّر شبحه في نفوس مجلس الشيوخ فارتضوا أن يقوم شيشرون قنصلا في روما لا حبًّا فيه ، وإنما خوفاً من « عليّ » .

اضطر « كاتلينا » إلى الفرار من روما ، ثم لقي حتفه مدافعاً أجناد الجمهورية ، وأحسّ المؤلف بالعطف على الرجل فأخذ يدافع عنه في كتابه ، وجعل من عناصر دفاعه أن شيشرون نفسه لم يجد غضاضةً في أن يتولى كمحامٍ المرافعة

عن فريق من شركاء « كاتلين » فى مؤامرته مثل « پيبلوس سيلا » الذى لم يخلُ اتهامه — فيما يقول المؤلف — من أساس . وكأنما اشتد عطف الكاتب على « كاتلين » فأسرَّ بين سطور حديثه أن شيشرون إنما قبل تلك المرافعة لقاء أتعاب مرتفعة ، يريد بذلك أن ينال منه انتقاماً لصريعه « كاتلين » ! . .

هذا خطيب الرومان ومحاميهم وشيخ ديمقراطيتهم ، لم ير بأساً بأن يدافع عن متهم بالاشتراك فى مؤامرة لقلب نظام الحكم ، وهو الذى لم تَسَعْ الدولة زهوَه يوم أفشلَ ذلك التدبير ! . .

ما أطرف هذه المناظرة حين تجرى بين كبار المحامين ، لا بين طلاب السنة النهائية بكلية الحقوق !

***

الإسماعيلية فى مساء الأربعاء ٢٨ فبراير ١٩٤٠

. . . . . .

قد كان ما كان ، فهل تنكر أن هذه الإسماعيلية أنعشت نفسك ، وأن جولتك على شاطئ بحيرة التمساح فى صحوة الشمس قد أيقظت فؤادك ، أو هزمت جحافل السوداء فيه ؟

أَنكِر أو لا تنكر ، فالحق أبلج والباطل لجلج ، كما قال لك زميلك فى مذكرته المهذبة التى فاضت « أدباً » وامتلأت رقة وعذوبة حديث فى حقك وحق موكلك ! . .

إن عليك أن تَفر من هذه الذكرى ، إن من الظلم أن نُعفّى هذا الأثر الطيب بهذا الحديث المؤلم الممض ! . . ولكن أليس أنك فى انتظار القطار الذى يؤوب بك إلى القاهرة ؟ فأى شىء يدوم حتى تريد أن تستديم هذا الأثر الحسن ؟ وأى إنسان يستطيع أن يحمى نفسه ضد تداعى المعانى وما يحمله من منغصات ومؤلمات ؟

. . .

خذ إذن فى غير هذا من ألوان الحديث ، عُـد إلى قضائك ومحاماتك وقانونك ؛ قلْ إنك ذكرت إذ رأيت الإسماعيلية هذا الحكم الجديد الذى صدر عن محكمة الاستئناف العليا المختلطة قاضياً بإلزام شركة القنال أن تدفع كوبونات أسهمها بسعر الذهب ! قلْ إذن أنك شديد الاغتباط بهذا الحكم ، أنت الذى لم تر فى حياتك شكل سند قنال السويس ؛ إنما اغتبطتَ إذ رأيت حكما جديداً يثبت أن فى مصر قضاة ، وأن فى القضاة ضمائر ! . . لست أعرف من تفصيلات الدعوى شيئاً ، ولست أزعم أن هذا الحكم قد طابق الصواب حتما ، ولكنى أقدر أنه دليل لا شك فيه ينهض بنزاهة يد القضاء ، فإن المدعين متعددون وهم حملة أسهم وسندات لا يستطيعون مهما وحَّدوا جهودهم وأجمعوا أمرهم أن يتقدموا بالجُعل الذى تستطيعه شركة قوية جبارة كشركة القناة ، فضلا عن أن ما تفيده هى من فرق الحكم لا يقاس إليه ما يفيده أى واحد من المدعين حملة الأسهم والسندات . قالت الصحف إن الفرق بين الدفع ذهباً والدفع ورقاً يقدر بخمسة ملايين من الجنيهات ؛ هذا إذن هو المبلغ الذى تعرف الشركة أنه كان فى كفة القضاء ، أتراها كانت تتورع عن أن تسعى بخُمسه رشوة لثلاثة من المستشارين يضمنون الأغلبية أو قل لخمسة فتُضيع مليوناً وتوفر أربعة ؟ أتراها كانت تتورع عن هذا — وقد سمعنا من حكايات الشركات فى العالم أعاجيب — لو أنها آنست من نفوس القضاة قليلا من الميل ؟

تبارك الله أن الحق من أسمائه ! وتبارك القضاء إنه من أعمال الله ورحمته ، قد وُكلت به فى حياتنا الدنيا نفوس آدمية ، ولكنها حين تسمو لا يقف سموها عند حد ، إنها لتكاد أن تبلغ السَّبعَ الطباق ! .

* * *

الإسماعيلية فى عين المساء

إنك تأبى إلا أن تجترّ أحزانك حتى حين تكون فى أوج مسراتك ، ان يدك

لتمتد إلى هذه الحافظة تستخرج منها هـذه المذكرة التى أعلنك بها زميل فى قضية رفعها قريب من عصبتك على موكل هـذا الزميل . لن أترك لك التعليق فإنه يؤكد شعور حزنك ؛ حسبك أن تضع يدك حيث تقع لتقطف بعض الزهرات اليانعات من هذه الحديقة التى تشرف المحاماة كل تشريف !

١ — « .. وتمسكه بمـا دوّن فى المستند رقم ٣ المقدم منـه إنما هو مغالطة ظاهرة القصد منها التحايل على تصحيح دعوى فاسدة الشكل »

٢ — « .. وقد ظن المدعى أنه بهذا التعديل قد أصلح فساداً قديماً وفى الوقت نفسه أفقد دعواه ركنها الأساسى » .

٣ — « .. فأما ما سماه قاعدة بديهية فنقول أن هذا هو النص الصريح الوارد فى المادة ٢٦٦ من القانون المدنى فليراجعها إذا لم تكن قد مرت عليه من قبل » .

٤ — « .. إن القائل بهذا إما أن يكون متعنتاً مخالفاً لضميره ، واما أن يكون ضعيف العقل سيء الفهم لايدرك الأشـياء على حقيقتها على أن قاعدة الغنم بالغرم تفقأ عين كل مكابر » .

٥ — « .. والجواب على هـذا أن الأمر إما أن يكون قد اختلط على المدعى اختلاطاً ظاهراً نتيجة لشيطان الطمع الذى تسلط عليه فساقه معصوب العينين شارد الفـكر سقيم الفهم والمنطق ورمى به فى بحر الشراح المترامى الأطراف فجمع منه طائفة من الأقوال والمبادىء والأحكام على غـير هدى ثم حشى (كذا) بها مذكرته ظناً منه أنها تؤيد نظريته الفاسدة ، واما أن يكون قد تعمد الإتيان بها فى مذكرته ، وهو يعلم تمام العلم أنها فى وادٍ ونظريته الخاطئة فى واد آخر ليملأ بها صحائف بيضاء أو ليوهم بها خصـمه مغامراً ومخادعاً فى آن واحد بناء على نظرية من نظريات أمثاله الطماعين المغامرين (ياتصيب ياتخيب) غـير شاعر بأن فى مصر قضاة الخ ..

٧ — « .. فاللهم هب لنا عقولاً سليمة على الدوام حتى نفهم بها الأشـياء على حقيقتها » .

٨ — « . . أيبلغ الجشع بالمدعى إلى هذا الحد ؟ ! أم تراه قد حنّ إلى أيامه الماضية السوداء أيام كان مستأجراً للارض المبيعة ، فأذاق خلالها البائعين ألوانا من العذاب وجرّعهم كئوساً من الحنظل الخ »

٩ — « . والخلاصة يا أيها المدعى اسمح لنا أن نقول لك أن أشعب الذى تضرب به العرب المثل فى شدة الطمع فيقولون (طمعُ أشعبى) إذا قيس بك فى هذه الصفة لتضاءل حتى لايكاد يرى » .

***

يجب أن أعترف أن هذه ليست المذكرة الفذة التى خرجت هذا الخروج عن موضوع القضية وعن حدود اللياقة فى حق الخصوم وفى حق الزملاء بل فى حق المحكمة التى يعرض عليها هذا النوع من الدفاع !

ويجب أن أذكر انى عرفت أمثلة اسوأ من هذا المثل ، ولكن صدرى المتسامح أخذ يضيق بهذا الأسلوب ؛ أخذت أضيق كمحام وكمصرى قبل أن أضيق كنائب عن موكل هو ذاتٌ بشرية معينة ، وقبل أن أضيق كذات إنسانية هى « أنا » .

ومن عجبٍ أن المحامين يرتكنون على هذه المادة الواردة فى قانون العقوبات التى تعفى من العقوبة القذف والسب الذى « يسنده أحد الأخصام لخصمه فى الدفاع الشفوى أو الكتابى أمام المحاكم » ، « فإن ذلك لايترتب عليه إلا المقاضاة المدنية أو المحاكمة التأديبية » .

من عجبٍ أنهم ينتفعون بهذه المادة ولكن أتراها تحمى كل قذف وكل سب حتى لو كانا مُقحَمين وكانا بعيدين كل البعد عن موضوع الخصومة ؟

أحسبُ أن الأمر صار الى حيث يستحق شيئاً من الحزم ، وأحسب أن قد آن للقضاء الأهلى أن يضع المعايير ويبين الحدود ، على الأقل فى الميدان المدنى ، فأنى لأعلم أن أحكاماً مختلطة قد قضت التعويض على المحامى وموكله معاً من أجل مثل هذه المذكرات والأقوال .

أتراني أقرع الباب وأدعو إلى المبدأ ؟ أم أترك غضبى الحق يذهب ضحية

الصبر والحلم والعفو هذه الفضائل التى تنقلب رذائل فى مثل هذا المقام وبالقياس إلى هذا النوع من الناس ؟

***

الدقى فى ٨ مارس ١٩٤٠

منذ يومين أرسل إلىَّ الأستاذ عباس العقاد حكماً صدر ضده قاضياً بإلزامه بأن يدفع لوزارة المواصلات مبلغ ٤٧٥ قرشاً والمصروفات ؛ قال لى الأستاذ إنه يريد أن يعارض فى هذا الحكم تمسكاً بوجهة نظره فإن القيمة التى طالبته الوزارة بها هى أجرة مواصلة Switch بين تلفونين كانا له حين أصدر صحيفة « الضياء » فلما ترك هذه الصحيفة نقل كلاًّ من التلفونين إلى منزل لصديق من أصدقائه وقد تولى كل من الصديقين وفاء الاشتراك الخاص به لمصلحة التلفونات ولم يبق مبرر بل لم يبق سبيل للاتصال بين التلفونين فإنهما فى دارين مختلفتين عند صديقين مختلفين ، فعلامَ إذن تستحق أجرة أو رسوم هذه « المواصلة » المستحيلة ؟

قال لى الأستاذ وكأنه يدافع عن نفسه أمامى أو كأنه خجل من المعارضة فى دفع هذا المبلغ الضئيل : « وإنى لمستعد أن أدفع المبلغ إن نصحتَنى بالدفع » .
كان جوابى أنى أنا قد وقفت موقف الامتناع من مصلحة التلفونات منذ سنين يوم تركت منزلى فى القبة إلى سكنى فى إدارة جريدة « الوادى » ودعوت المصلحة إلى نزع آلة التلفون قبيل انتهاء النصف الأول من العام أى قبيل انتهاء مدة القسط الأول ، فلبت طلبى وغادرت المنزل إلى مقر « الوادى » ، ثم أتت تطالبنى بالقسط الثانى عن تلفون القبة ، فامتنعت عليها لأنى لم أنتفع بالآلة ولأنها بتنفيذها طلبى وبسكوتها عنى قد أوهمتنى أنها وافقت على وجهة نظرى وإلا فقد كان من الجائز -- نظريا — أن تترك الآلة لمالك المنزل أو من يحل فيه محلى فينتفع به ؛ ولكن المصلحة أقامت الدعوى أمام محكمة عابدين التى أحسنت الإصغاء لدفاعى وقرأت مذكراتى ولكنها انتهت إلى الحكم ضدى ، ولعلها أخذت بما تمسكت به

المصلحة من أن الاشتراك هو فى حقيقته اشتراك لعام كامل وإنما تستوفى المصلحة قيمته على مرتين فإن تخلى المشترك عن بعض العام فهو وشأنه ولكنها هى لا تتخلى عن أجرة العام كله وتراها حقاً ثابتاً بمجرد التعاقد ! . .

رويت للأستاذ هذا وأضفت أنى لاحظت فى عين جلستى قضية مشابهة للمصلحة ضد الأستاذ عبد القادر حمزة لا أعرف مصيرها ؛ رويت له هذا لأُبين له ألاّ موضع للخجل من هذا الموقف ، ولأَقفه من جهة أخرى على الاتجاه الغالب فى القضاء — وإن كنت سمعت أن ثمت أحكاماً مخالفة صدرت من محاكم أخرى — ولكنى لم أر بأساً بأن يقيم معارضته ويعرض وجهة نظره على القضاء لا سيما أن ثمت فرقاً بين حالته وحالتى وأنى قرأت فى نفسه الميل إلى هذا السبيل ، وقد كان شديد اللوم للوزارة على هذا العنت وكان يعقد الموازنة بينها وبين شركات الاحتكار .

وهكذا أقمنا المعارضة وسننظر ما يكون . . .

***

ذكرت ، عند سماعى الموازنة من الأستاذ ، هذه القضية التى ما زالت ثاوية فى مكتبى : قطعة أرض شهرت مصلحة الأملاك بيعها بالمزاد العلنى ، رسا المزاد على رجل ودفع خُمس الثمن المشروط دفعه ، ولكن المصلحة أبتْ مع ذلك أن تتم الصفقة له ، فاضطر الرجل إلى القضاء ليرغمها على ما أَبَتْه ، وقد وكلنى فى دفاعه بعد أن رفع هو قضيته ، فطلبتُ إلى المحكمة أن تلزم مصلحة الأملاك بإيداع ملف المزاد فعارض محاميها ولكن المحكمة سألته : أىّ مصلحة لها فى إخفاء الملف ؟ وقررت إلزامها بإيداعه .

كيف رضيت مصلحة حكومية لنفسها أن تصنع هذا ؟ وكيف استساغت أن تبيع الأرض إلى آخر بعين السعر الذى بلغه عطاء المدعى لا بأكثر منه ؟ وأى دفاع تتقدم به ؟ إنه تحفُّظٌ مطبوع فى إعلانات المزاد يقول إن المصلحة مطلقة الحرية فى قبول أو رفض أى عطاء بدون إبداء الأسباب ! ولكن لجنة المزاد قد قررت إيقاع البيع لموكلى ودوَّنت هذا فى محضرها وأغلقته ! . . لا يَهم ،

فإن ثمت مسماراً آخر يقضى بأن العقد لا يتم إلا بموافقة وزير المالية ووزير المالية لم يوافق ! . .

من الحق أن أقول إن المشترى الذى فضلته المصلحة على موكلى هو جارٌ للأرض المبيعة ، ولكن من الحق أيضاً أن أقول إن هذا الجار قد حضر المزاد بالفعل وساهم فيه وقرر بأنه يكف يده ، ولولا وجود موكلى لما ارتفع السعر إلى حيث بلغ ، فهل يكون جزاؤه أن تنزع الأرض منه لتعطَى لغريمه الذى كان يسعى لأخذها بالبخس ؟ ألم تكن الكياسة تقضى على الأقل بأن تطلب المصلحة من هذا الجار أن يدفع بعض الجنيهات فوق ما دفعه موكلى ليكون ثمت وجهٌ للتفضيل ؟ إن الملف يفضح هذا ففهِمنا سر الاعتراض على إيداعه . . .

وهذه الرخصة التى استبقتها اللوائح والقوانين لوزير المالية ، هل هى رخصة صماء أعطيت له مجرد إعطاء بغير حكمة ؟ إن الشارع منزه عن العبث ، والعقل يأبى إقرار هذا ، فإنما قرر الحق المذكور لاستعماله حين توجبه ضرورةٌ شديدة ، كأنْ يتضح أن من رسا عليه المزاد جاسوس غير مرغوب فيه أو هيئة تريد أن تستعمل العين المبيعة فيما لا ترضى عنه مصلحة الدولة أو أن عملية المزاد قد شابها عيب خطير ترتب عليه حرمان راغب من فرصة التزايد أو إرساء المزاد بثمن بخس فيه غبن لخزانة الدولة . . . وهنا لا نجد شيئاً من هذا كله ، ومصلحة الأملاك لا تزعم شيئاً من هذا كله فإنها مطمئنة إلى النص الذى يدرأها سلفاً ، مطمئنة كل الاطمئنان فلم تتريّث بل بادرت فسجلت العقد لمشتريها الذى كفّ يده عنها فى مزادها ولكنها هى لم تكفّ عطفها عليه ففضلته بغير مفضِّل وميزته بغير مميّز حين رجع إليها يقول لها ملِّكينى ما لم يكن حقًّا لى ولم يعد حقًّا لك فملَّكَتْه . . .

***

القاهرة فى ٢٤ مارس ١٩٤٠

أمة سادت على الدهر الأمم
وعلينا أن نسود العالمين !

عدت من المحكمة مبكراً وجلست فى غرفة مكتبى . . .

طرق الصوت مسمعى ، فيه حلاوة القوة والاتساق . . وقفت فى الشرفة ، رأيتهم يسيرون ، فرقة من جنود مصر المفداة ؛ لم أر الطربوش أجمل مما رأيته اليوم ؛ لم أر اللباس المصرى أكرم مما رأيته اليوم ؛ ذلك أنى لم أر طربوشاً واحداً وإنما رأيت مئات الطرابيش تتعدد على مئات الرؤوس ولكنها تتحد فى اللون وفى الوضع وفى الطول ، زاهية شديدة الزهو على رؤوس يزهو بها الوطن . رأيت فى هذه الطرابيش مصرَ المتحدة ، ولم أر مصر المبعثرة بين ستة ألوان من الطرابيش وستة أقيسة من الطرابيش ، ناهيك بسائر مايوضع فوق الهامات من عمائم ومناديل ، وزعابط وطواقى وهواء يداعب شعوراً لم تخلق ليداعبها النسيم ! .

كان الإشراف على هذه الصفوف المتراصة من شرفة عالية متعةً لنفسى ، وأرسلت البصر معها فى سيرها حتى أدركتها فى ميدان ابراهيم ، فقلت هذه مصر الحديثة قد وصلتْ بين ميدان عابدين وميدان ابراهيم ، بين مقر فاروق وتمثال « أبى أصبع » الذى آن لوزارة الشئون الاجتماعية ولوزارة الدفاع أن تصححا لعامة مصر اسمه وتعلّم نساءها الملتحفات فى البرد الأسود أن له اسماً آخر وأن له تاريخاً عليهن تَرداده لأطفالهن ! .

تفهت حياتى أمام نفسى وحقرت وجودى ، وكنت مخلصاً — مدى دقائق على الأقل — حين تمنيت لو جرى نجمى فى غير مجراه فكنت جندياً من هؤلاء ولم أُرَسل محامياً مهما يَقُلْ فلن يقول إلا كلاماً ، ومهما يصنع فلن يصنع إلا ألفاظاً ، ومهما يُنتج فلن ينتج شيئاً فى حقيقة الأمر : لن يزيد الثروة العامة فتيلاً ؛ إن مَثَله الأعلى أن يرد الحق الضائع على أهله ، وأين هذا من الخَلْق ، من

الايجاد ، من استحداث ثروة للوطن ؟ ان المحامى يعيش مستهلكاً فهو إذن عالة على المجتمع عند إجراء الحساب الختامى الدقيق ! .

هراء فى المحكمة ، وهراء فى المذكرات .. يعارض فيقول ان الحكم الغيابى قد « أجحف بحقوق الطالب » ويرد على مذكرة زميله فيقول إنه قد غالط وألبس الحق بالباطل ، ويشكو المحضر إلى رؤسائه لأنه تواطأ مع المتهمين ليؤجل التنفيذ أو لأنه لم يستنزف آخر « حصيرة » من حصر الخصم المحكوم عليه بالمبلغ والفوائد والمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة ! .

أيتها المهنة .. إنك الدنيا .. إن أطلنا التفكير فيك وأخلصناه لم يؤدِّ بنا هذا إلا لنتيجة محتمة هى الانتحار ، هى مغادرتك إلى غيرك ! ولكن ترياقك فيك ، فى مشاغلك التى تنتزعنا من التفكير فى أمرك ، فى ضجيج الحياة الذى يُصم آذاننا عن أن تسمع نجوى النفس وهى منها جِدّ قريب ، فى هذه الفلسفة المغرضة التى نتسلح بها ضد أنفسنا : جندية ؟ وهل الجندية إلا دفاع ؟ إستهلاك ؟ فهل الجندية إلا استهلاك ؟ وهل استغنى المنتجون فى حقولهم ومصانعهم عن هؤلاء المستهلكين الذين يقومون دونهم يحمون أمنهم ويوفرون هدوءهم ويصدون النسور الساطية والوحوش الضارية والحيتان فواغرَ الأفواه عن جوهم وبرهم وبحرهم ؟

نعم ! وكيف لايرتدى المحامى ثوب مهنته يوماً ليدافع عن « المحاماة » وينافح عن وجوده ! . والمحامى الذى لاخير للمحاماة فيه ، لاخير فيه للموكلين ! .

***

القاهرة فى ٢٥ مارس ١٩٣٠

ذهبت اليوم إلى مكتبة كلية الحقوق أراجع كتبها ومجموعاتها فى بعض النقط القانونية التى عرضت لى فى قضيتين ؛ لقيت هناك الدكتور وديع فرج رئيس القسم المدنى الآن ؛ حدثنى فقال إنه يريد أن يكتب مقالاً فى موضوع لاشك أنه يرضى المحامين جميعاً ، وفحوى موضوعه أن له صهراً رفع دعوى مختلطة يطلب فيها إلغاء

أمر اختصاص لأنه صدر على أساس دين صورى ؛ قضى عليه ابتدائياً وألزم أتعاباً قدرها خمسة عشر جنيها ، وألغى الحكم استئنافياً وقضى له باتعاب قدرها ثلاثون جنيهاً مصرياً ! أما الأرض التى صدر الاختصاص بشأنها فثمنها كله مائة وخمسون جنيهاً لا أكثر ! .

كان الأستاذ يكلمنى فى حماس ويقول إن هذا الحكم فى يده وإنه مستعد أن يدفع به إلى أى محام ليكتب مقالاً بشأنه وليعقد موازنة بين تقدير القضاء المختلط للمحامين وتقدير القضاء الأهلى الذى بلغه أن بعض أحكامه تقضى باتعاب قدرها خمسة وعشرون قرشاً صاغاً ! . كان الأستاذ معجباً كل الإعجاب بالتقدير المختلط وبلغ حماسه إلى حيث قال إن شح القضاء الأهلى « فيه شىء من الغيرة » .

أما أنا فلا أنكر أن محاكم حكمت بخمسة وعشرين قرشاً ، بل أزيد على هذا أن هناك أحكاماً تهمل الفصل فى طلب الأتعاب ، وأحكاماً أخرى ترفض طلب الأتعاب صراحة ، ونوعاً طريفاً من الأحكام يأمر « بالمقاصة فى أتعاب المحاماة » حين لا تُتَصوَّر المقاصة مطلقاً ، فإن معنى المقاصة أن يتواجه ويتهاتر حقان متساويان لكل من الخصمين حقٌ ، كأن ترفع دعوى أصلية يرد عليها مَن رُفعت ضده بدعوى فرعية وتحكم المحكمة برفض الدعويين معاً ، فهنا تأمر بالمقاصة فى الأتعاب وأمرها مفهوم ، ولكنى رأيت أحكاماً صدرت فى قضايا استرداد وقد حكمت برفض دعوى الاسترداد وإلزام رافعها بالمصاريف ثم أمرت بالمقاصة فى أتعاب المحاماة ! . الاسترداد كيدىّ والحاجز قد مُنِىَ بالمضرة من تأخير التنفيذ بفعل الاسترداد ، ومع ذلك فإن الحكم يضن عليه أو على محاميه بشىء من الأتعاب ويأمر بالمقاصة حيث لا تتصور المقاصة لا لغةً ولا قانوناً ! . .

لا أنكر هذا ، ولكنى جادلت محدثى فيما ردّ إليه هذا التصرف ، وقلت له إنى لأحسب أن القضاة الأهليين يأخذهم شىء من الرفق بالمحكوم عليهم لأن أكثرهم من المعوزين ، ولكن القضاة ملومون كل اللوم إنْ هم تركوا هذه العاطفة تقودهم إلى حيث يحقرون المحاماة بمثل هذا الحكم المهين بخمسة وعشرين

قرشاً أو بعشرة قروش كما قيل ، كما أن هذا العذر لا يقوم حين يكون الخصم المحكوم عليه موسراً ، أو حين يكون ظاهر الكيد والمطال كما هو الشأن فى كثير من دعاوى الاسترداد .

***

القاهرة فى مساء ٢٥ مارس ١٩٤٠

نحن بدوٌ فى طبيعتنا الحقد والثأر ، ونحن حضرٌ فى طبيعتنا المكر والتدبير التحتىّ ! . .

شاب رياضى مثقف من أسرة عريقة ، شهد فرنسا ودرس فيها ، وساهم ويساهم فى كثير من مجامع الرياضة ونواديها ، زارنى الليلة وقال لى أن فلاناً عضوَ هذه الجماعة قد تقدم باسمه بين ثلاثة يقترح ضمهم فرفضتهم اللجنة المختصة بانيةً رفضه على تقرير مسهب تضمن أنه دساس طالما اشترك فى نوادٍ فأحدث فيها الفشل ، وسبق أن تشاجر فى فرنسا مع إخوانه المصريين ؛ قال زائرى : وقد عولت على أن أسرق هذا التقرير ثم أصطنع منه نسخاً مطبوعة أنسبها إلى هذه الجمعية ثم ألجأ إليك لتقيم لى دعوى ضد تلك الجمعية ! . .

قلت له : وأى محامٍ تظننى ؟ قال : ألم يبدأوا هم بالعدوان علىّ وسبى وقذفى ؟ قلت : إنهم فى حدود حقهم قد اقتُرِح اسمك فكلفوا من يعدُّ لهم تقريراً بشأنك فأنجز الرجل تكليفه وعرض التقرير السرى فرفضوا قبولك ! . . ثم إنك تريد أن تدبر جريمة بنفسك وتنسبها إلى غيرك ، وتريد أن يكون المحامى عالماً بهذا ابتداءً ثم يرتدى ثوب الغيرة على الحقوق ويرفع عقيرته فى حماس مصطنع حقير ينعى على « المجرمين » قذفهم ، ويطالب القضاء بالاقتصاص لك « أنت » منهم ! .

حذار يا صاحبى ، فإن سر المهنة لا يمنعنى من أن أضع يد العدالة عليك قبل أن تتم جرمك ، فليكن قولك هذا مزاحاً ، وإلا فإن فى تفكيرك هذا تبريراً جديداً لما أصدروا من قرار بشأنك ! . .

***

القاهرة فى ٢٩ مارس ١٩٤٠

أصبحت أمس فقرأت فى الصحف أن طلبة معهد الدراسات الجنائية بكلية الحقوق يزورون (اليوم) أى أمس سجن طرة ؛ لم يكن لدىّ عمل مستعجل فقلت : هذه فرصة أفلتتك إذ أنت طالب بذلك المعهد ، فلا تفوتنك هذه المرة ؛ ذهبت مع الطلاب وكانوا فى صحبة الدكتور محجوب ثابت .

ملاحظات كثيرة قيدت رموزها على علبة السجائر ، ولكن ملاحظةً لم أدوّنها تثب إلى هذه المذكرات قبل كل شىء ، لأنها ليست فى حاجة إلى التسجيل : كنت أخاطب فريقاً من المسجونين أستفسر الأسباب التى ساقتهم إلى هذا المكان ثم تحركت أنصرف ، فخاطبونى فى شبه مظاهرة : ماذا صنعتم لعنايات ؟ لازم تعملوا له شىء ! . .

. . . . . .

... ولئن قُيِّض لك أن تخرج إلى جو الحرية لتضرب فى زحمة الحياة حيناً آخر فأَقرئ وطنك سلاماً ، وانسَ أمسك وعش فى غدك ، أنزلَ الله عليك فى يومك هدوء النفس ، وكتب لك فى غدك هناءة العيش .

***

إننى أدع هذا النزيل لأنتقل إلى حديث زملائه . رأيت فى المستشفى واحداً منهم يقوم على مساعدة الممرض ، قدّمه لى الممرض قائلا : « وهذا كان أستاذاً » قلت : أين ؟ قال السجين :

— بطنطا .

— بأية مدرسة ؟

— لم أكن بمدرسة وإنما كنت مقرئاً .

— كنت تحمل كتاب الله فى صدرك ، فكيف حُمِلت أنت إلى هذا المكان اللفوظ من رحمة الله ؟

— تهمة .

— فيم ؟

— مع محمود علام .

— فى حادث ريّا وسكينة ؟

— نعم .

— فحدثنى حديثه فإنى قرأته صغيراً .

— كان يصطاد السيدات على سبيل الغزل فإذا كن معه قادهن إلى حيث يقتلن ويدفنّ وتنزع حليهن .

— وقد أجرم حقاً ؟

— وأى إجرام !

— ودورك ؟

— والله برىء !

— فكم بقى لك

— عشرون يوماً يكتمل بها عشرون عاماً (وصادقه المرض على قوله)

— إذن قضى الأمر وتقضّت العقوبة فلا يحزننّك أن تصحر بالحق .

— والله برىء .

— فبمَ أخذك قضاتك ؟

— شهد علىّ محمود علام كذبا

— ولمَ ؟

— كان بينى وبين حريمه فساد ، وكان يعلم جلية الأمر ، وحدث أن قضت المحكمة بإعدامه ، فدبّر عبد الهادى بك الجندى رئيس النيابة آنذاك أن يقاد من المحكمة إلى السجن على قدميه ليكون مثلةً للناس ، وكنت مطلق السراح أقف بين جمهرة المتفرجين ، فأشرت له بيدى إشارة الشامت المستهزىء وقلت « مبروك » فأسرّها وطلب من السجن أن يدلى بأقوال جديدة كانت هى اتهامى بالاشتراك وأدانني القضاء وقضى على بالأشغال الشاقة المؤبدة .

— ولـكن القضاء لا يمكن أن ينزل هذا العقاب الخطير إلا بأدله مقنعة .

— أقسم برب الـكعبة أنى لبرىء .

— فما اسمك ؟

— محمود البهى .

انصرفت عن الرجل وعن المستشفى كله ، وبلغنا بعض محال الصناعات فحدثت فريقاً من المجرمين عرفت من أحدهم أن لقبه « البهى » .

— أبينك وبين البهى الآخر قرابة ؟

— نعم .

— فما تهمته ؟

— إنه اشترك مع محمود علام .

— وهل كان شريكا حقا ؟

— بل برىء .

— أواثق أنت مما تقول ؟

— نعم .

— فـكيف حكم عليه ؟

— (مبتسما) يمكن كان عمل حاجة ثانية .

— هل تعرف أنه كان أجرم جرماً آخر ؟

— نعم .

— قتل ؟

— نعم ، مرة واثنين وثلاثة .

— ولم يحكم عليه فى تلك الحوادث ؟

— كلا ، بل لم يوجه إليه مجرد اتهام .

— إذن فهذا خلاص ذاك !

وقلت فى نفسى حائراً : « وذلك معنى جديد للقِـصاص ، إنه هنا مقاصة بين دينين ! » .

ولـكنى لا أنـكر أن الشك عذّب نفسى ؛ إن هذا الـكتاب الأثير عندى الذى يحمل عنوان « السر فى خطأ القضاء » والذى نقله مسعود وأحمد رشدى عن كتاب « جلرميه » الموسوم باسم Comment Se font les Erreures Judiciaires ، هذا الـكتاب قد أشاع الحيرة فى فؤادى ؛ إن ما يرويه من أخطاء القضاء الفرنسى التى فضحتها الشواهد المـادية شىء كثير خطير ؛ أفيمكن أن يكون محدثى صادقاً ؟ ليت أنى أستطيع الرجوع إلى ملف تلك القضـية الشنيعة لأقرأه قراءة قاضٍ يتحمل أمانة الحكم ، إنها هذه المرة أمانة الحـكم على الحـكم ، أمانة القضاء فى القضاء ! . .

ولـكنى قد هدأت نوعاً حين سمعت حديث « البهى » الثانى الذى زعم أن قريبه قد لقى العدل عن طريق الظلم ، وقُـضِى فى أمره بالصواب عن طريق الخطأ ؛ قالوا القضاء إلهام . . . فتلك يد الله ، إننى لأؤمن بالعدل الإلهى مبكراً أو متأخراً ، إننى لأؤمن به إيماناً لا يتزعزع ، وإنى لأخشى أن يكون حرصى على توكيد هذا المعنى مغرياً لى بتصديق حديث البهى الأخير .

***

وممن حدثتُ رجل فاحم اللون :

— ما جريمتك ؟

— قتل

— لمـاذا ؟

— للسرقة

— وبلدك ؟

— الحجاز

— وهل سرقت ما كنت تريد ؟

— نعم ، ٣٠٠ جنيه .

— وماذا تم فيها ؟

— موجودة ، أمانة عند آخر .

— فهل تظن أنه سيعطيك إياها بعد خروجك من السجن ؟

— نعم .

— فهبْ أنه أنكرها .

— لا يمكن ؛ الشرف يمنعه .

— فهبْ أن « الشرف » فاته ، أفمبلغٌ أنت الأمر للحكومة ؟

— كلا .

— خوفاً من أن يناله عقاب الشريك فى القتل ؟ أم خوفاً من أن تعاقب أنت ولا عقاب عليك بعد أن تستوفى الجزاء ؟

لم يحر الرجل جواباً ، كان يحمل نفساً غير صريحة لم يطهرها هذا التكفير الطويل فمنعنى الوصول إلى ما اشتقت إليه ، كنت أريد أن أعرف هل فى نفسه هذا « النبل » الجزئى الذى يوجد عند نوع من المجرمين بالنسبة لزملائهم ، ولكنى ظفرت منه بمعنى آخر من معانى الشرف ، هو هذا الذى يمنع شريكه من اهتضام حقه . أى شىء فى الوجود أكثر تعقُّداً من نفس الإنسان ؟

* * *

وحاورت ثالثاً وجدته متهلل النفس ضاحك الأسارير :

— قتل أيضاً ؟

— نعم

— لماذا ؟

— ظلم .

— ومن ظلمك ؟

— من شهد علىّ .

— من يكون ؟

— صديق ، اختصمْنا فثأر .

— أى نوع من الصداقة كانت ؟

— صداقة الليل .

— فما موضوعها ؟

— الخروج للسرقة ، فإن اعترضنا معترض قتلناه .

— وقد قَتلت فى غير الحادث الذى أُدِنت فيه ؟

— نعم ، مرة ، مرتين ، ثلاثة .

— ألم تكن فى حادثة منها عاملا لحساب غيرك ؟

— كلا ، لا أقبل .

— إنك تَقتل للسرقة ، أى للمال ، فما الفرق بين هذا وأن تَقتل بالأجرة أى للمال ؟

— إن من المجرمين من يريدون « شهرة الرجال » ويتعففون عن أن يكونوا أجراء للمستأجرين ، ونحن لا نخرج للقتل فى ذاته ، وإنما نخرج للزهو والسرقة ، فإن اعترضنا أحد قتلناه .

وقد لاحظت أن كثيرين من المجرمين يحزمون عماماتهم بالطريقة الخاصة بمذهب السبكية ، فاستوضحت أحدهم الخبر ، فقال إن بعض أشياع هذه الطريقة نزل السجن « مظلوماً » وقد خرج بانقضاء العشرين عاماً ، ولكنه انتفع بها فى التبشير لطريقته بين نزلاء السجن ، وهكذا كسب له أكثر من خمسين سبكيًّا ؛ قلت للرجل : « ففيم يفترق مذهبكم عن سائر مذاهب المسلمين ؟ » قال : « بل نحن مسلمون ، وإنما نقف عند الكتاب والسنة ، فإذا تساهل غيرنا لم نتساهل » . قلت : « فمثِّل » ؛ قال : « إن شيخنا ينهى عن الحديث فى محل الأدب ، لأن الملائكة مكلفون بقيد كل ما نقول فإن نحن تحدثنا فيه فقد أرغمناهم على ملاحقتنا داخله ، وهذا لا يليق فى حقهم !

***

وحدثت مجرماً صغير السن يبدو عليه أنه لم يفارق الحلقة الثالثة :

— إنك إذن قريب العهد بهذا المكان ؟

— كلا ، بل أنا على وشك مبارحته .

— إذن فقد حللته صغيراً ؟

— نعم .

— وكيف يحلّه الأيفاع الصغار ؟

— قتلت .

— ومن قتيلك ؟

— أبى .

— وذنبه ؟

— تعجلت إرثه .

— فقد كان باخلا .

— نعم .

— ولكن النتيجة : لا حرية ولا إرث ، فإن القتل من موانع الميراث ؟

— جهلت .

— وماذا كنت تصنع ؟

— قد أحرزت « المتريكليشن » .

— ولم تكمل ؟

— كلا ، لم أستروح متابعة العلم فأقمت مع أبى بأرضه الواسعة بشبلنجة ، وطلبت منه ذات يوم نقوداً أذهب بها إلى القاهرة فألهو حيناً فرفض ، فخزنت وصعدت إلى غرفتى كئيبا وليس فى ضميرى سوء ، ولكنى عرجت بحجرة أبى فدخلتها ونمت فوق سريره ، وكان من عادته أن يضع مسدساً تحت رأسه فلمسته يدى عرضاً ، فحملته ويممت شطر والدى فأفرغت رصاصة فى جسمه فسقط جثة هامدة ! . .

— إذن فالفكرة تولدت بمجرد ملامسة المسدس لا أثر الغضب ؟

— نعم .

— ولكن فيمَ كان دخولك حجرة أبيك ؟

— مصادفة .

— أي خواطر خطرت لك قبيل تنفيذ القتل ؟

— لاشيء .

— ألم تفكر في طريقة الهرب ؟ ألم تفكر في إمكان القبض عليك ؟ ألم تفكر في نتيجة القتل ؟ ألم تفكر في عطف أبيك عليك ذات يوم ؟

— كلا ، لم أفكر أي تفكير ؛ إنْ هي إلا لمسة المسدس فالإسراع إلى القتل !

— وماذا تنوي أن تصنع بعد مغادرة السجن ؟

— الإنابة إلى الله والاستقامة .

— ولكن ماذا ستصنع بحياتك وأنت بعد في سن مبكرة ؟

— سأعيش في أرضي .

— إنك لاتملك أرضاً منذ أن قتلت أباك .

— إن أهلي يزورونني وقد وعدوني أنهم سيعطونني عن طيب خاطر ماقضى القانون أن ينتقل اليهم ، أي نصيبي .

— أفئن كان حديثهم تصبيراً وعزاء ، فماذا أنت فاعل ؟

— كلا فإنهم يعطفون عليّ .

قلت في نفسي : هـذا مجرم لم يتحجر فؤاده بعد عشرين عاماً في قطع الأحجار ، إنه حسن الظن بالناس ، بل بالأقرباء أيضاً ، إنه يؤمن بالرفق والرحمة والغفران ...

وأردت أن أمتحن صدقه من حيث أمكنني الامتحان فانتهزت فرصة معرفتي بعض أهل شبلنجة وسألته : أتعرف هاشماً ؟ قال : نعم الدكتور هاشم الحكيم ، قلت : وتعرف سلامة بك ميخائيل ؟ . قال : نعم ، وهو قريبي ؛ قلت لقد مات

منذ قريب ، فهل وافاك نبأه ؟ قال كلا ؛ وتتبعت أساريره أتربص بها مظاهر التأثر ونوعه ، فلم أجد من ذلك شيئاً ، وسألته : هو قريبك ، وهو محام قدير ، فهل تولى الدفاع عنك فى تهمتك ؟ قال نعم .

ليت أنى أستطيع الرجوع إلى قضية الرجل لأرى مدى صدقه بالقياس إلى هذه الوقائع المادية .

***

ولقد تذكرت — حين لاحظت عدم تأثر الرجل بنبأ موت قريبه ومحاميه — ما يقال عن تبلد إحساس المجرمين ، حتى أنهم ليلقون من العذاب المادى ألوانا لا يحسونها كما يحسها السليم من الإجرام ؛ وقد حدثنا أحد ضباط السجن عن «العروسة» التى يجلد عليها مخالفو لوائح السجن ، فقال : إن المجرم يتلقى الجلدات صابراً غير شاكٍ ، وإنه ليجد من العار الشديد أن يتلوى أو يصرخ ، فإن أفلتت منه صرخة ، فهو المعيَّر بها بين ذويه ، وهو المشهَّر بأنه « صوَّت تحت العروسة » وروى الدكتور محجوب أنه شهد واقعة جلد وكانت الجلدات المحدودة عشرين فأتمها الجلاد والمجرم هادئ كأنّ الضرب فى حديد بارد ، وعندئذ تلفت باسماً وقال لجلاّده : « وكمان خمسة لأجل خاطر البهوات » يريد المتفرجين من الطلاب ! . .

***

وفى انصرافنا ألممنا بحجرة مأمور السجن ، ولاحظت قوائم من الرخام كتب عليها : ڤكتور هيجو ، جوليانو دو مديتشى ، عظيم من سكان فلورنسا الخ ، ولم أجد على القوائم شيئاً ، ولاحظ المأمور دهشتى ، فقال : « إنها لتماثيل تُصلح الآن ، هى تماثيل صنعها المسجونون ، نحتوها من الجبل الذى يقطعون حجارته ، وقد برعوا فى النحت إلى درجة أعجب بها أستاذ بمدرسة الفنون الجميلة أيما إعجاب » . وعلمت أيضاً أن الزهريتين الكبيرتين الموضوعتين على باب السجن الخارجى هما من نحت بعض المجرمين . لقد حفّوا مدخل السجن بالأزهار ، ولكنه إناء للزهر

ولا زهر . . كنفسٍ مجرمة بلا عطف وحياةٍ فى الجبل بغير حرية .

* * *

آن أن نخرج . وداعاً أيها المسجونون . ويا أيها السجن إنك لتشتمل على مذنبين فدعنى أرجو ألاّ يكون بين ضيوفك التاعسين أبرياء . إن فى خارجك طلقاء أفلتوا من العقاب . فليكن ؛ ولكن نفسنا الإنسانية لا تحتمل أن تنطوى أضلاعك الحديدية على برىء .

الوداع ؛ ولغير لقاء . .

***

القاهرة فى مساء ٢٩ مارس ١٩٤٠

فاتنى أن أسجل فى يومية الأمس أن مجرماً ممن حدثت ، قال لى إن القتل الذى ارتكبه كان قتلاً « بالإشناع » يريد أنه مثّل بالجثة فسألته أكان القتل ثأراً لعرض ؟ قال كلا ، وإنما قطعنا عضو التناسل تضليلا للمحقق ، حتى يتجه هذا الاتجاه ويشتبه فيمن يكون بينه وبين القتيل تِرةٌ على نساء ! .

ولكن المحقق لم يضل ، فإن محدثى قائم فى « طره » ! . .

***

القاهرة فى مساء ٣٠ مارس ١٩٤٠

فى مقطم اليوم تحت عنوان « القتيل المسلوق » ، قال مراسل الصحيفة السكندرى :

« رويت أمس خبر العثور على جثة رجل مقتول ومنكل به فى جهة الشاطبى صباح أمس . وقد ظهر أن هذه الجثة وجدت مقطعة إرباً بطريقة فنية تدل على أن الجانى أو الجناة يحسنون أعمال القصابة . أما لماذا سلقت فى الماء قبل وضعها فى الأقفاص التى وجدت بها فالظاهر أن ذلك كان لإخفاء الجريمة بغسل الدم قبل

نقل الجثة إلى المكان الذى وجدت فيه . ومما استوقف نظر المحققين أن إحدى أذنى القتيل مفقودة ، فاستنتج من ذلك أن الجناية حدثت للثأر ، وهذه عادة درج عليها بعض مجرمى الصعيد ، فإنهم يرسلون إحدى أذنى الضحية إلى ذويهم إشارة إلى أنهم قد انتهوا من مهمتهم الإجرامية » .

لم أكد أقرأ هذا الخبر حتى تذكرت ما قصّه علىّ مجرم طره وسجلته أمس من اللجوء إلى « الإشناع » أى التمثيل تضليلا للمحققين . ترى أكان صلم الأذن فى هذا الحادث لغرض التضليل عينه ؟

***

الرقى فى مساء ٥ أبريل ١٩٤٠

سلخت نحو ثلاثة أعوام متتالية وأنا مشترك فى أومنبوس الجيزة ؛ لم أكن أطالَب بإظهار بطاقة الاشتراك إلا نادراً ، مرة فى الشهر على التقريب .

ولكن الحال تغير منذ أيام ، أصبحت أطالب به كلما ركبت ، ولاحظت أن ما يجرى علىّ يجرى على سائر المشتركين ؛ ثار فضولى فسألت فعرفت أن مفتشاً قد ضبط طبيباً وجيهاً متلبساً باستعمال اشتراكه ستة أشهر بغير تجديد ! .

صفحة من التضامن الاجتماعى المعكوس ! . . رذيلة الفرد الواحد تنضح على الجماعة ، خطأ المرء يصيب بالويل أنداده « وكما يموت الجميع فى آدم سيحيا الجميع فى المسيح » تلك كلمات القديس بولس . . .

والشركة ؟ وحقها ؟ والطب ؟ وكرامته ؟

هذه سرقةُ منفعة بغير جدال ، ولكن القانون قد أهمل مع الأسف تجريمها ، إن هذا الفعل الشائن يبقى مجرد جرم مدنى ، ولكنه لا يرقى ، أو لا يهبط ، إلى مرتبة الجرم الجنائى فى تشريعنا . كان مصيباً ذلك المستشار المصرى حين نشر فى كتاب العيد الخمسينى للمحاكم الأهلية مقالا نبّه فيه إلى بعض الثغرات فى التشريع الجنائى المصرى ومنها أنه لا يعاقب « من يستأجر عربة وهو عالم عدم قدرته على

أداء أجرتها » . لم يكن خياليا ، فها هو ذا رجل مثقف قد ترخّص لنفسه ذلك الاغتيال لحقوق غيره ، وهو أولى بالعقاب من مستأجر العربة ؛ رحم الله قاسماً أميناً ، كان لهذا الرجل حسُّ المصلح الاجتماعي المرهف : إن حدة بصره أرته ما لم يره غيره من المصلحين ، إنه لم يتعلق بالمسائل الواضحة الكبرى وحدها ، لم يُبدِ ويُعِدْ في الفلاح والعامل بكلام مرسل على عواهنه قد يصبح ضرره بهما أكثر من نفعه ، ولكنه خاطب الأمة كلها في ضميرها الجمعيّ ، إنه نشد المصريَ الصالح ، إنه نبّه إلى أمور صغيرة دقيقة لا تفطن إليها إلا النفوس الشاعرة الحساسة ، ولكنها مع ذلك جليلة الخطر ؛ أذكر اليوم ما قرأته طفلا في كتاب الترجمة الذي كان بين إيدينا بالمدارس الابتدائية : أذكر هذه النبذة التي اقتُبست من كلمات قاسم أمين وفيها أنحى باللائمة على راكبي الترام الذين يتواطأون مع عماله على اغتيال حق الشركة ، ويتقاسمون الغنيمة معاً حين يدفع الراكب للعامل نصف ما يجب عليه للشركة فيحفظه العامل لنفسه ولا يعطى الراكب بطاقة ! . . إن الإصلاح الحق يجب أن يتجه في مثل هذه المناحي ، يجب أن تتعلم الأمة الأمانة العملية قبل كل شيء . إن الفلاح الثرى الصحيح المتعلم قمين أن يخون نفسه ويخون أنداده ويخون وطنه إن لم نتعهد الأمانة في كيانه ؛ وليست الأمانة أمانة في المال وحده ، إنها أمانة في كل شيء : أمانة في اتهام الناس وفي مدحهم ، أمانة في القول ، ودقةٌ في النقل ، ورعاية للمواعيد ، وحفظ للعهود . ونحن نعيش في بحبوحة من الخيانة : موظف الحكومة لايسرق أموالها ولكنه يسرق أوقاتها ويؤدى عمله كيفما اتفق ؛ موظف العمل الحر همّه الأول أن يتساوى مع مخدومه ، فهو يسرق أسراره ، وينشئ العلائق مع عماله وزبائنه استعداداً لمنافسته ، وهو فوق ذلك يخونه في ماله ينتقصه ، أو في عمله يهمله ؛ وعامل المدن آلة يجنى تذمرها على كفايتها ؛ ومدرس المادة مذيع موقوت الإذاعة ؛ ووكيل المحامى سمسار لغيره من المحامين ؛ وهذا يترخّص لنفسه اتهام الناس بالإفك ؛ وذلك الناشر يزوّر الأمر على القراء ؛ وهذا المحامي يقول جاء في المحضر كيت وشيء من « كيت » هذا لم يرد ؛ ومحدثك السليم

النية يلخص لك الأمر أو يروى لك الخبر فيستعمل عبارات اليقين حيث لا يقين ، ويتصدى بالنبأ فتفهم أنه شاهد عيان ، وما هو إلا سامع عن سامع عن سامع ممن قال : سمعتُ والعهدة على الراوى . . .

ضروب من الخيانة أرجو أن تُدمَغ بالتحقير والتجريم ، وأن تتجه جهود المصلحين نحو مطاردتها فى صورها المنوعة .

***

القاهرة فى ٧ أبريل ١٩٤٠

فى حجرة المحامين بمحكمة مصر تسترسل الأحاديث وتستدعى الذكريات .

تحدث زميل من خير الزملاء علماً وخلقاً ومحاماةً ، فروى من أخبار شبابه الأول فى المهنة القصة الآتية :

كان يعمل فى بنى سويف وعهِد إليه موكل أن يرفع دعوى مدنية سنادها ورقة دفع بها إليه ؛ أقام الدعوى وأودع الورقة فى القضية ؛ جاء المدعى عليه فطعن السند بأنه مزور ؛ ارتبك موكله ووسوس له كاتب المحامى الذى فصله من عمله أن يقول : « إنه سلّم المحامى ورقة صحيحة فاستبدل بها هذه الورقة المزورة التى يطعنها خصمه ، وقد كانت الورقة المزعومة ورقة كاملة من الفولسكاب ، أما هذه التى استودِعت ملف الدعوى فلها ثُمن هذه المساحة ليس غير » ، واستشهد الموكل بشهود دعّموا قوله ، وتلفّت المحامى إلى نفسه يتلوّمها ، لأنه كان غرًّا لم يتحوط لمثل هذه الادعاءات فلم يستمضِ موكله على الورقة المسلمة إليه ، ولم يتركه يودعها المحكمة بنفسه . . . ولكن عين الله تسهر حتى على المهملين أحيانا . . . نظر المحامى فإذا الورقة التى أودعها المحكمة ثابتة التاريخ أى أنها دفِعت من قبل أن يتسلمها إلى هذا الموظف القضائى فوضع عليها علامته وختم المحكمة فى تاريخ تقديمها إليه وأعطى لهذا العمل رقمه المتسلسل ودوّنه فى الدفتر المعدّ لهذا الأمر أمر إثبات التاريخ . .

راجع المحامى هذا الدفتر الذى يتضمن البيانات الخاصة بالأوراق ومن تقدّم

لإثبات تاريخها وموضوعها فإذا به يقرأ فى القسم الأبجدى الذى يتضمن اسم موكله أن هذا الموكل قدم ورقة وصفها الموظف فى دفتره بأنها « ثُمـْن فرخ » وأنه — أى الموظف — لاحظ أن فى ظهرها آثار كتابة مكشوطة فرفض أن يثبت تاريخها حتى رفع الأمر إلى قاضى المحكمة فأشار بإثباته مع النص فى الدفتر على هذه الملاحظة . . .

أحس المحامى بأنه قد انتشل من وهدة وأن اتجاهه إلى البحث فى دفتر إثبات التاريخ إنما كان إلهاماً من الله أفسد به كيد الموظف المفصول والموكل الغادر والشهود الحانثين ؛ وأراد أن يقيم دعوى البلاغ الكاذب أو القذف على موكله فاستعطفه وقال له إنك لتعلم خفة حلمى وتعلم أن فلانا موظفك هو الذى حرضنى فقال لى إن المحامى يستطيع أن يخلص أما أنت فإنْ تؤخذْ فلا ملاذ لك ؛ قال المحامى : وقد اخترت أن أقتنع بعذر الرجل وأن أسكت . .

قلت أنا وقد ارتديت ثوب الواعظ : بل كان عليك أن تأخذه بوزره ، وأن تأخذ شهوده بشهادة الزور وموظفك الغادر بما حرّضه عليك ؛ إن المفسدين إن يُرخَ لهم الحبل يستطيلوا ، وقد كنت على وشك أن تضيع بما دبروا فأظفرتك العناية الإلـهية بشىء كان فى آن واحد دليل براءتك ووثيقة زورهم ؛ لم يكونوا إذن ليجدوا مخلصاً من يد العدل ولـكنهم وجدوه فى صدر ضحيتهم ، فى هذا الترفّع الآثم والعطف المجرم ، إنها كلمة كبرى ما قال علىّ : « إن الغدر بأهل الغدر وفاء عند الله ، كما أن الوفاء لأهل الغدر غدر عند الله » .

ومع ذلك فما كنا لنزيد غدراً . . إن قصارى ما نطمع فيه لهُـو الجزاء .

***

الرقى فى ٥ أبريل ١٩٤٠

يوم السبت المـاضى كنت فى محكمة عابدين ؛ أنابنى زميل من محامى دمنهور فى الحضور عن موكلته التى خاصمها بنك التسليف العقارى وأقام عليها دعوى

يستأديها عشرة جنيهات ، ودعواه أنها طلبت من البنك عقد قرض ودفعت تأميناً قدره ثلاثون جنيهاً ثم عدلت عن إتمام الصفقة ، وبما أن البنك أنفق فيما يقول أربعين جنيهاً فى التحضير للعقد فهو يطالب بالباقى وقدره جنيهات عشر ، راجعت قائمة الحساب التى تقدم بها البنك فرأيته قد رصد أتعاباً للمحاماة عشرة جنيهات ! قلت للقاضى إن هذا البنك قد أنشىء خصيصاً للترفيه عن الزارعين لا لإرهاقهم وإن له محامين تجرى عليهم أرزاق شهرية لقاء أعمالهم ، وأخصها تجهيز العقود ، وإن الصفقة لم يتم فلم تحصل المنفعة ، فحسبُ المرأة أن تفقد جنيهاتها الثلاثين وخليق بالبنك أن يترك حساب الأتعاب لغيره من المصارف التجارية البحتة التى ترهق الشعب وتشاركه أرزاقه . . . لم يحكم القاضى بعـد ، فقد أرجأ النطق بحكمه ثلاثة أسابيع .

***

القاهرة فى ٨ أبريل ١٩٤٠

عدت من محكمة الوايلى حيث نظرت معارضة الأستاذ العقاد ضد وزارة المواصلات ؛ ترافعت ، وبدا من مناقشة القاضى لممثل الوزارة أنه اقتنع بعدالة مطالبنا ، وقد أبقى النطق بالحكم إلى آخر الجلسة .

لاحظْت خلال انتظارى دور القضية أن القاضى تجهّم لـكاتب من الـكتبة العموميين وقال له متهكما : « تعال ترافع ! كفاية أنتم وخلوا المحامين يقفلوا مكاتبهم ! »

كان القاضى بادى الاستياء ؛ ليت هذا الاستياء الشريف يحل صدور القضاة جميعاً ، وليته يتخذ مظهراً عمليا بتنظيم تدخل هذه الطائفة الخطرة فى دور المحاكم . لقد أثبتت بعض القضايا الجنائية أن توثُّـق العلاقات بين الـكتبة العموميين و كتبة المحاكم أدَّى إلى سرقة أوراق من قضايا ، واستتبع عقاب فريق من هؤلاء وفريق من أولئك ؛ ولـكن هذا الشر ما زال مستفيضاً ؛ إن الـكاتب العمومى أو كاتب المحامى الذى يكون كاتباً عموميا هما ألصقُ بأقلام الـكتاب وأقلام المحضرين من

المحامى ومكتب المحامى مهما يكن ؛ فى تحديد الجلسات وفى إنجاز الإجراءات للأول ما يشاء وللثانى اللوائح والإجراءات وتعليمات القاضى وأوامر الرياسة وما إلى ذلك من الحواجز والموانع . إن شبح المحامى شبح مكروه ، إن مجرد دخوله قلم الكتاب أو قلم المحضرين يقابَل بالازورار ، إنهم يرون فيه رقيبا على ما يفعلون ، إنهم يرونه أجنبيا يقتحم داراً ليس من أهلها ! . .

الصَّغار فى مصر !

والصِّغار فى مصر !

***

القاهرة فى ٩ أبريل ١٩٤٠

حكمت محكمة الوايلى بقبول معارضة العقاد وإلغاء الحكم الغيابى ورفض دعوى وزارة المواصلات . الحكم قد صادف الصواب بغير نزاع ، فإن من المبادىء البديهية الكلية أنه لا أجرة بغير انتفاع ، وأنه لا تعويض بغير ضرر ، والوزارة كانت تطلب اشتراك القسط الثانى لا عن الخطين الأصيلين بل عن الفروع Switches مع اعترافها بأن الخطين الأصيلين نُقِلا بموافقتها إلى منزلين آخرين فلست أفهم كيف يتاح للمشترك استعمال خطوط فرعية داخلية لخطوط أصلية لم تعد فى حيازته ، ولست أفهم كيف يتاح له استعمالها وقد نقلت فعلا من مكانها ، من تلك الدار التى كانت فيها صحيفة وانتهت فيها صحيفة ؟

والتلفون لم يَبق فى الصحيفة إلا سبعين يوماً ، ومع ذلك فإن الرجل كان قد عجَّل للوزارة اشتراك ثمانية أشهر ونصف ، فلم تكتف الوزارة بهذا وجاءت تستأديه اشتراك الستة الأشهر الباقية ، فإن عقده كان أربعة عشر شهراً ونصفا ؛ وكانت الوزارة تحاجّنا بأن المشترك قد أقر كتابةً بقبوله « بقاء الخطوط الفرعية باسمه على أن ترفع مؤقتا » وهى قد استصدرت منه هذا الإقرار عند قبولها نقل الخطين الأصيلين إلى مشتركين آخرين عيَّنهما هو لها وأدّيا إليها القسط الثانى ؛

قلت للمحكمة أن هذا الإقرار كلام يتهاتر أوله مع آخره ، وإلا فما معنى بقاء الخط الفرعى باسم المشترك على أن يُرفع مؤقتاً ، وما مدى هذا التوقيت وما غايته ، وكيف تُتصور عودته إلىّ وانتفاعى به فى حين أن الأصل لم يعد عندى ولا عند المصلحة بل عند آخرين ؟

لو أن الوزارة كانت تستأدى قيمة القسط الثانى عن الخط الأصلى بفرض أن المشترك تركه قبل انتهاء مدة العقد ، كما فعلت معى ذاتَ عام ، لو أن الأمر كان كذلك لكان موقفها مفهوماً إلى حد ما ، لأنها عسيّة أن تزعم مثلا أن المشترك قد استنفد خلال المدة الأولى من الاشتراك الألفْ مكالمة المسموح له بها ، ولكنا هنا أمام خط فرعىّ ، خط فرعى أخرس لا يتصل بغيره ولا يتصل غيره به ، وهو قد أُزيل عن مكانه فأصبح حجراً فى اليم ، ولكنه مع ذلك فى نظر الوزارة حجر نفيس ، مَن احتكّ به ذات مرة وجب عليه أن يؤدى ثمن هذا الاحتكاك المقدس كذا من الجنيهات وكذا من القروش ! . .

***

اتصلت بالموكل تلفونياً بعد الجلسة بيوم وبعض يوم . . قال مبتدئاً : « إن غاب رسولك » قلت : « وجواب الشرط ؟ » قال : « رجّيه » ؛ قلت متكاذباً : أما اليوم فقد كذب المثل ! . . قال : هكذا ؟ – قلت : نعم ؛ قال إن المحاكم تحكم بهذا الرأى على أساس أن العقد ملزم وأنا عمدت إلى المعارضة إبراءً لذمتى فإنى لم أستسغ من الحكومة هذا التعنت ولم أر لنفسي أن أشاركها فيه إلا مرغماً بحكم القضاء ، وعلى كل فقد أتعبتك وأنا أشكرك

قلت : إننى قد خسرت أكثر منك ، فأنت خسرت جنيهات قليلة لا تبلغ الستة ، أما أنا فقد خسرت اللقب الذى خلعتَه علىّ والذى خلعه الفرنسيون على الأستاذ Boideleau فأسميتنى « المحامى كاسب القضايا » وأسموه : "L'avocat gagneur des procès".

قال : كلا ، فإن حقك فى هذا اللقب لم يعد قابلاً للسقوط منذ أن نجحت فى

قضايا فلان المشهور بالنحس ونكد الطالع ومن يتغلب على هذا النحس كله خليق أن يستحق هذا اللقب مهما يخسر من قضايا لغيره ! . .

كنت قد بلغت ما أريد من تدليل النفس أولاً ثم من المتعة بهذه الشهوة التى أحسبها من بقايا غريزة حب التعذيب المركبة فى طبع الإنسان والتى اتخذت فى بعض الأحايين صوراً محزنة فكانت Sadism نسبة إلى ذلك الماركيز الذى زعموا أن شهوته الجنسية ما كانت لِتَرضى حتى ينهال على أنثاه ضرباً فيُسيل منها الدماء .

كنت قد بلغت ما أريد من هذا وذاك ومن أمر آخر هو التمهيد للخبر الحسن بالخبر السيئ ليكون وقعُه أقوى وأحبّ ؛ ولعلّى قصدت إلى أمر أهم من هذه كلها هو إجراء هذه التجربة لأرى كيف يكون وقع النبأ على مثل الأستاذ العقاد فقد ألمت فى بعض يومياتى هذه بما يسبق إلى ظن الأفراد وألسنتهم حين يخسرون دعاواهم من تجنٍّ على القضاء ؛ ولقد أجريت التجربة : لم يبدُ من الرجل سخط على الحكم بل سبقنى إلى تبريره بأن العقد ملزم ، وإنما اتجه سخطه كله فأفرغه على المصلحة الحكومية . . .

آن إذن وقد بلغت ما أريد أن يعرف الحقيقة ؛ قلت : فما قولك يا أستاذ فى أنا قد كسبنا اللقب والقضية فى آن واحد ؟ أجاب مبتهجاً : إنك تهنأ حقاً فإن هذا المبدأ لو تقرر لأنقذ كثيرين من عنت هذه المصلحة التى لابد أن تعدّك منذ اليوم خصماً من خصومها ؛ قلت فى نفسى : « لقد نبهتنى إلى أن موعد أداء القسط الثانى عن تلفون المنزل قد حان منذ أول هذا الشهر فلأبادرن إلى أدائه قبل أن تستعمل المصلحة « حقها » فى قطع المواصلة لتعيدها ثانية بعد اقتضاء خمسين قرشاً ! . . .

وفى الطريق لقيت الأستاذ العقاد فقال إن هذا الحكم جدير بأن ينشر أو ينشر عنه خبر . . . أحسست أن الرجل يريد تحية لى وخجلت من هذا الإعلان على حسابه فأبديت أنه « لا لزوم » ! . . .

***

بورفؤاد فى صباح الجمعة ١٢ أبريل ١٩٤٠

بورفؤاد ! وما الذى قدم بى بورفؤاد ؟

إن ابن بطوطة لايستقر ولا يطيل الثواء فى مكان من شغفٍ شديد بالسياحة وحنين لايقاوَم إلى المجهول . . ولكنه هذه المرة قادم فى عمل . . ومع ذلك فإن عمله ما كان يقتضيه أن يغادر القاهرة مساء الخميس ؛ كان يكفى أن يغادرها مساء الجمعة فيلم مع الليل ببورسعيد ويتوجه إذا كان صباح السبت إلى محكمتها فيترافع عن هذا المتهم الذى قضت عليه محكمة الاسماعيلية بالحبس شهوراً أربعة فى قتل بغير قصد ولا تعمد فاستأنف حكمها إلى محكمة الزقازيق فأحالت أمره إلى هـذه الدائرة المتنقلة التى استحدثتها وزارة العدل منذ أسابيع وقضت بأن تسير إلى بورسعيد مرة كل أسبوعين لتنظر قضاياها وقضايا جيرتها المستأنفة تخفيفاً عن الناس وإشفاقاً عليهم من أن ينتقلوا هم إلى العدالة فى الزقازيق ؛ نظام أقرته وزارة العدل بالقياس إلى هذه المدينة وبالقياس إلى غيرها كالفيوم ودمنهور ، وإن دمياط — كدأبهـا على القرون — لصابرة تنتظر . . .

كان يكفى أن يغادر القاهرة مساء الجمعة ، ولعله كان مستطيعاً أن يغادرها صباح السبت على متن هذه الطائرة التى يشغفه ركوبها وترضى مصريَته مصريتُها وتتسق مع رفعة آماله وتعالى مثاله ؛ ولكن الجو عظيم كعظماء « وولزى » غدار متقلب الأهواء غير مأمون الجانب ، والأمر يتعلق بمتهم يقف على حافة السجن والأمل فى تبرئته قليل غير أن الواجب يجب أن يؤدَى أيًّا كانت النتائج ، ولعل رحمة الله قد ناطت بكلمات المحامى خفضاً من قدر العقاب أو وقفاً لتنفيذه ؛ وإن المحامى لَينسى أن يقول كلمة فى دفاعه فيعود على نفسه يعنفها كل تعنيف ويتلوّمها أشد التلوّم ويستقر فى نفسه يقين بأن موكله كان لابد رابحاً قضيته لولا نسى هذه الكلمة والله يعلم أنها كلمة لا تقدّم ولا تؤخر والله يعلم أن هذا هو حكم المحامى الصادقُ عليها قبل أن يدلى بدفاعه ولكن نسيانه قولها قد أضفى عليها كل هذه

الأهمية وحاطها بهذه الهالة الساحرة ؛ ذلك شأن المحامى بالقياس إلى كلمة أو نقطة فكيف إذا غاب عن متهمه وتركه بغير دفاع ؟ لقد حمّل البريد مذكرة مطولة ضمّنها دفاعه وأرسلها إلى المحكمة تتقدمه بخمسة أيام ، ولكن المذكرات فيما يقولون ليست إلا كلاماً بغير روح ، وإن للكلمة المنطوقة سحرها العجيب على مدى الأجيال وفى مختلف الميادين ! . . ثم منذا الذى يكفل للمحامى ألاّ تتجاهل المحكمة مذكرة دُفِعت إليها دفعا بغير قرار يصدر منها وقبل أن تسمع فى الأمر مرافعة ؟ إن المحامى الكهل يكرر عمل المحامى المبتدئ وسيكرره إن قدر له أن يشهد الشيخوخة ، ذلك أنه فى تقديره عمل نافع للموكل : إن ذاكرته ووقت المحكمة لا يتسعان لقول كل شىء ، وإن محاضر الجلسات ليست فى أكثر الأحوال إلا ترهات تلميذ غبى ، وإن المحكمة حين يمثل أمامها الدفاع المكتوب ستأخذ نفسها بتمحيصه ، فإمّا قبلته وإما رفضته رفضاً لا تستطيع أن تسوقه بغير أسباب .

* *

الجو عظيم له نبوة ومعتبة يا لها معتبة . . ولكن القطار الذى يسير يوم الخميس سيسير يوم الجمعة ، فما الذى يحملك من القاهرة قبل أوان الرحيل ؟ هو دعاء هذا البلد ، هو بعض حياتك الذى خلّفته فى بورسعيد ! . .

فلأعد إليها إذن ولأُحيّينّها تحيتها من شرفتها هى لا من هذا المكان . . .

***

بورسعيد فى مساء الجمعة ١٢ أبريل ١٩٤٠

كان ذلك منذ ثلاثة عشر عاماً يوم قال لك الطبيب إن فيك داءين يحتاجان إلى مبضع الجراح ، فأما أحدهما فلا ضير أن يبطىء رحيله ، وأما الآخر فضيف سوء ، إمّا غلبتَه على أمره ، وإما تريثت معه فاستفحل خطره وغلبك أنت على أمرك . . .

كنت قد انتهيت من أداء امتحانك ، وكنت قد شبعت عرضاً وتقليباً وترجيعاً فى هذه الثروة العلمية الفنية الرائعة ، ثروة الزعفران ، وألممت ببلدك شهراً أو بعض شهر ، وطار إليك على أمواج البحيرة صيت هذا الجراح الإنجليزى القائم فى بور سعيد ، فأخذت سمتك إليه وقد أعلنت أنك ذاهب لاستشارته ، وأضمرت أنك ذاهب لتسلم بدنك إلى مبضعه ، وأجرى الرجل العمليتين ذات مرة واستأصل الداءين ملحِقاً الهين بالخبيث ، وأقمت فى مستشفاه شهراً ونصف شهر وحيداً إلا من هذا الفلاح الفج الذى أرسلته أسرتك ليكون مؤنساً لك ، فانتهز الفرصة وجلب معه ولده العليل الميئوس من شفائه فجعله فى سرير إلى جوارك فى الحجرة التى كان مفروضاً أن تكون لك وحدك .

ليتك صورت عواطفك آنذاك ! . . ليتك قادر على تصورها الآن . . .

لم تكن قد بلغت بعد التاسعة عشرة ، ولكنك كنت فى أوج جدك ، وفى أوج أملك ، وفى أوج خلقك .

كنت صادق العاطفة ، صادق الوطنية ، صادق العطف على الناس .

كنت تعمل ، وتعمل فى سكون . وكان لداتك وغير لداتك يدهشون لجلدك على العمل والإنتاج ، وأنت تدهش صادقاً من أنهم يدهشون .

كنت تريد أن تكون شيئاً ، وكنت توقن أن ستكون شيئاً ، وكنت ترجو ألا تمضى عن الدنيا إلا وقد عملت لوطنك عملا صالحاً . . كنت ما تزال بعدُ ذلك الفتى الذى طرح مدرس الإنجليزية عليه وعلى زملائه فى السنة الثانية بالمدرسة الخديوية موضوعاً للإنشاء : « من أحبُّ أبطال التاريخ إليك Your favourite character in history » ، فأقبل وكأنما يتحدى مدرسه يكتب عن مصطفى كامل ، فإذا ما أتم القول فى بطله تلفّت إلى نفسه وكتب ، وهو الحي ، فى جرأة سافرة : « ولقد مات البطل ، مات فى فبراير ١٩٠٨ ؛ وفى يوليو من ذلك العام نفسه قد خرجت إلى الحياة ، أتراه إيحاء القدر بأن المولود الجديد هو تكملة البطل المفقود ؟ تلك عقيدتى ، وتلك غايتى فى الحياة » .

كنت ما تزال ذلك الفتى ، لم تزده خمسة الأعوام إلا جديداً يؤكد غروره ، ومديحاً يثبِّت يقينه ، وتحصيلا يرهف مطامعه ويوسع الآفاق أمامه ؛ — مضى سعد إلى الأخرى وأمسى بطلَك الأثير ، ولكن مصر التى عظُم باسمها مصطفى وعظُم باسمها سعد ، هى هى مصر الخالدة التى لا تتغير ، ولا يدرك حبَّك ذاتَها فتور . . .

أيها الطامع فى البطولة ، أيها المدخر نفسه لوطنه ، أيها السائر على درب المجد والخلود . . . إنك لتُلقى نفسك للمرة الأولى فى حياتك إلى مبضع الجراح ، وإنك لتهيب الموقف وتغلو فى تقدير خطورته ، ولكنك تقدم ، وإنك لتسأل الممرض فى استحياء قبل أن تقع الواقعة أترى تنجح العملية ؟ فيجيب هذا الفدم الثقيل ورأسه إلى أدواته يرفع فيها ويضع : « العلم عند الله » ! . . أيها الفدم الذى لزم من حياتى خمسين يوماً ، إنك لا تدرى وقع كلمتك ؛ أقبلت عليك فى سؤال من يلتمس الاطمئنان ، وفى نفسى أن تجيب ضاحكا : « إن هذه عملية من عمليات اللهو لا خطورة فيها » ، أقبلت أسألك وقد هيأت نفسى لأصدق جوابك الذى أعددته أنا لك فجاء الجواب مخيباً للأمل ، بل جاء الجواب مثبطاً للعزيمة ! . ولكنك تقدم لا تتردد ، لقد عزمت فى نفسك أن تكون العملية ولا بد أن تكون ، ولقد اشتد ولعُك بهذا الشاعر الفرنسى الذى أسموه شاعر الفكرة الرومانتيكية ، لقد اشتد تأثرك بهذا الرواقى الذى صوَّر موت الذئب فى بعض صوره الخالدة ، والذى أطلق على لسان بطله المحاصر تلك الأبيات التى ملكت عليك أمرك ، والتى ما فتئتَ تتغنّاها فى وحدتك مسموعةً وغير مسموعة :

« الصياح والابتهال والبكاء
كل ذلك مخجل على سواء
فانشط فى أداء رسالتك مهما تكن ثقيلة وطويلة
فى انتظار أن يدعوك الصوت إليه
عندئذ تَحَدّ مثالى : ومُتْ بغير كلام ! . . » .

لا شكاة ولا تردد . . . ولكنك تنظر إلى موقفك متحسراً ؛ لئن اختطفك الموت ليأخذنّ عليك سبيل العمل لمجدك ولأسرتك ولوطنك ؛ إنك حريص على أن تحيا ، إنك تكره الموت لنفسك وللناس . . . ولكن من أنت حتى تعترض إرادة القدر ، ونظام الكائنات ؟

ونجحت العملية كأنما كان ممكناً ألاّ تنجح ! . . وظهر إكبارك لشأنها فى نص برقيتك التى أبرقت إلى أسرتك فقد كان حمداً لله على أن « نجحت العملية » ! . . ولكن عملية نفسك قد بدأت منذ أن انتهى عمل المبضع . . . بدأتْ مع هذا القدم الثقيل الذى لا أدرى كيف استساغ جراح إنجليزى مثقف أن يجعله ملاك مرضاه ! وبدأت مع هذا المؤنس الذى لا أُنس فيه ، وبدأت مع هذا الألم النفسى الممض الذى طويت عليه جوانحك لأنك لم تر إلى سريرك قريباً ولا صديقاً ؛ كنت رواقياً ولكنك بقيت إنساناً يمزقك الألم لأن قومك لا يقدمون فتراهم ولكنك لا تنطق ولا تشكو ولا تطلب بل إنك لتسرف فتكتب إلى والدك تتقدم إليه فى ألاّ يجشم نفسه من أجلك عناء السفر ! . . ومضت أسابيع وأقبلت والدتك وشقيقك الأكبر إبرهيم . . . قدِما مع الفجر ، ركبا من أجلك الليل فى هذه البحيرة التى تقترن فى نفسك بالتاريخ والسحر والتى تصل مثواك بمثواهم فاستيقظت على فرحة لم تطل لأن الزيارة وجهُ نهار . . ويلم بنفسك ضيق شديد ولكنك لا تبدى ولا ترجو ولا تشكو . . . أتراها مهمتك فى الحياة أن تمرض وحيداً فى انتظار أن يدعوك الصوت إليه ؟ وأى وحدة ؟ إنها الوحدة المشوبة بقدمٍ ثقيل وأنيس لا أنس عنده . . .

* * *

أتذكر حزنك الشديد حين انتهى إليك نبأ إقالة الوزارة النحاسية الأولى فارتفعت حرارتك وقلِق طبيبك ؟ أتذكر رسائلك الإنجليزية إلى تلك الصحيفة التى كان طبيبك يدفعها إليك كل يوم فتقرأ فيها ما تردّ عليه فلا تنشر الصحيفة لك رداً ؟ أتذكر يوم حمل إليك البريد خطاباً رقيقاً يبلغك الشكر من الرئيس

المُقال ويرجو لك الشفاء ؟ أى غرٍّ فى الحياة كنتَ حين أحزن نفسك أن تجد الخطاب مكتوباً على ورقة من أوراق مجلس النواب ، وإنْ حمل طابع بريد كسائر الخطابات الشخصية ! . . كان مقياس النزاهة فى نفسك لايحتمل هذه القصاصة من قصاصات الدولة ولا يستسيغ أن يتناولها زعيم فيخط عليها خطاباً مهما يتصل سببه بالحياة العامة فهو خطاب شخصى ! . .

وأخفيت الخطاب عن الناس لا زهداً فى الزهو وإنما خشيةً على الرجل أن تقتحم الأعين خطابه فتجرح الألسن نزاهته ! . .

ما أحوجك إلى أن تضحك ضحكة تجلجل كصوت الموج الذى تشرف من مجلسك عليه ! . . بل ما أشد حاجتك إلى أن تبكى من أجل كثير ، أن تبكى من أجل نفسك ، ومن أجل مَثَلك !.. أن تبكىَ من أجل غيرك ومن أجل وطنك !..

أليس حقاً إذن أن هذا البلد يطوى جوانحه على بعض نفسك ؟ أليس مفهوماً أن تحنّ إليه بين الحين والحين كأنما تزور فيه قبر عزيز أو تثوى منه إلى صدر حبيب ؟

وفى ذلك المستشفى لهّيت سعير الحمى بما حملت معك من روايات « شللر » ؛ لروح الأديب تحية وسلام فقد صرفتنى « لصوصه » عن ألم الجراح وسعار الحمى ، وملكت « لصوصه » علىّ نفسى فلم أكد أغادر المستشفى إلى دمياط حتى أخذت فى تعريبها وأخذت فى ضعفى أُملى التعريب على شقيقى محمد ولم أجد صبراً يتسع لمراجعة التعريب فأنا أريد أن أرى اسمى فوق عمل مطبوع ينشر فى الناس ، وأنا قد انتويت بينى وبين نفسى أن أكون معرب شللر فلا أضيعن وقتاً آخر فى « اللصوص » فإن قراء العربية فى احتياج إلى أن يقرأوا بعدها « الحب والدسيسة » و « ألعوبة القدر » و « ديمتريوس » و « فيسكو » وأنا قد انتهيت من قراءتها وجعلت للثلاثة الأولى ملخصات دقيقة وافية نشرتها بالفعل فى صحيفة البلاغ .

إلى المطبعة أيها الغر المتكبر الذى لايسمح أن يعرض كتابه فى الكلية التى تنتظمه . . . إلى المخزن إذن وليكن هذا المصير زاجراً لك عن الاسترسال فى تعريب بطلك الذى فتنك وفتنتك منه الاتجاه الوطنى الحماسى الخلق الذى لازم ذلك

الدور من حياتك ! . . ولتتصرم الأعوام لترى غيرك يعرب « الحب والدسيسة » وينشرها فى الناس وفى نظارة الأوبرا حاملة عين العنوان الذى اخترته أنت ، ولترى آخر يعرب « فيسكو » ويجعل عنوانها « الطاغية » ولتطو أنت جوانحك على كثير فلو نجح عملك الأول لما وقفت عند حد . . كنت فى فورة نشاطك ، كنت مكثراً حتى فى أوراق امتحانك ، حتى فى خطاباتك إلى أصدقائك وكم ملك العجب والدك حين رآك ترسل خطابين فى آن واحد يحملان عنواناً واحداً وقد أوشك أن يمزقهما حمل ثقيل . . .

أليس حقاً إذن أن هذا البلد يطوى جوانحه على بعض نفسك ؟ أليس مفهوماً أن تحن إليه بين الحين والحين كأنما تزور فيه قبر عزيز أو تثوى منه إلى صدر حبيب ؟

وأى شىء أعز من المثل الأعلى الذى تحطّم ؟ . . وأى شىء آثر عند النفس من أملها الذى تهدّم ، أو أحبُّ إليها من ذكر بعضها الذى مضى وكان خيرَ ما فيها ؟

***

بورسعيد ، فندق . . . فى مساء ١٢ أبريل ١٩٤٠

نهض الفتى عن القبر ، قد نفَض على حافته أشجان قلبه وتخفَّف بمناجاته من بعض وزره ! . .

وكأنما أقبلت نفسه على الدنيا فطوّف فى الطرقات يتملّى ويفكر . . . انطلق إلى أمام على هذا الرصيف الذى يؤثره مصعّداً البصر إلى هذا التمثال الضخم الذى يقف بين الشرق والغرب وبلغه فصعد الدرجات السبع : عدّها واحدة واحدة وأعجبه عددها كما أعجبه وضعها وقال : عظيم من عظماء الفن أحسن تخليد نفسه فخلّده قومه وأنشأوا تمثاله آية من روائع الفن بمقدار ما أتيح له أن يفهم الفن : وجه طويل ملأ الحزم ما بين عارضيه فوق جسم ممتلىٔ سامق ، ويمين تشير بأصبعها صوب البحر الأحمر وشمال قد نشرت صفحة . . أتراها فى خاطر المثّال مصوّر

القناة أم صفحة الحضارة ينشرها واصِلُ الشرق بالغرب ؟ ووسط اكليل الغار القائم على بعض وجوه القاعدة قد خطت هذه الكلمة اللاتينية منسوبة إلى ربّ التمثال : "A Pareiri Terram Sentibus" ! تداعت الصور متزاحمة على خاطر الشاب : رأى ، فى منظر ، الفلاحين يحفرون القناة تحت رقابة السياط اللاذعة كأنما تقمصت أبدانهم أرواحُ آبائهم بناة الهرم : حقّق التاريخ القريب عذاب أولئك وروى الرواة غيرَ متثبتين وربما مغرضين عذاب هؤلاء الأقدمين .

ورأى ، فى منظر ثانٍ ، حفلة افتتاح القناة وما كان من أجل شق القناة وعجب لقوم يبشرون للقرض من جديد !

ورأى ، فى منظر ثالث ، حلم الهندسة يتحقق وأمل الفراعنة ومحمد على الكبير يجوز الخاطر إلى الوجود ، رأى الشرق يصل الغرب هذه الصلة الحميمة المباشرة ، ورأى مصر تصيب إلى الشر بعض الخير . ومرت أمام عينيه صورة الصباح من هذا اليوم حين عبر بورسعيد إلى بورفؤاد على هذا المعبر الذى جعلته شركة القناة صلة المدينتين وجعلت أجر العبور به مليمين اثنين للذهاب أما الأوبة إلى بورسعيد فبالمجان . . . هذه البيوت الأنيقة يسكنها العمال وإن منهم لطائفة من المصريين تقل بيوتهم عن بيوت زملائهم الأجانب ولكنها بيوت حسنة على كل حال . . وهؤلاء العمال الذين استبقوا مساكنهم فى بورسعيد . . . ها هى ذى أعمدة الطعام يحملها إليهم صبية صغار من بيوتهم إلى مكان عملهم فى بورفؤاد ؛ أخذته الغبطة حين رأى العمود يتألف من أوان ثلاثة ، فإن هذه الأوانى لن تحمل البصل والزيتون الأخضر ولكنها تحمل فى أغلب الظن لحما وخضراوات لابد أن تصيب منه ومنها أسر العمال كما يصيبون . . بارك الله فى الفن إنه يحمل الحضارة حيثما ذهب ويحمل الثروة حيثما حلّ ، والثروة محال أن تمضى دون أن تصيب منها سائر الطبقات بطبيعة العمل بل بطبيعة الأشياء لا بطبيعة الحقد الاجتماعى والكسل والتماس الرزق من السماء .

أيتها الشركة التى شهدتُ فى الاسماعيلية آثار حزنك بعد حكم القضاء بالدفع

ذهباً . . ليت شيئاً قيماً من أسهمك بقى لهذه البلاد مدفوعةً أرباحه بالذهب أو بالورق أو بما دون الورق ! . .

***

وكان ظن الفتى أن يأخذ فى طريقه على هذا الرصيف الطويل الممتد حتى يتعب دون مداه ، ولكن رجلا من الشرط قد اعترضه فى لطف وأدب مقدماً عذره بأنه ينفذ أمراً ؛ وقعت لهجة الشرطى موقعاً حسناً من نفسه ، وانفلت راجعاً حتى بلغ شارع كتشنر فأخذ يقطع ذلك الطريق الرحب الممتد دون أن يؤمل إدراك غايته . . إنه يعرف هذا الطريق ، وإن عجبه لا ينقضى من أن يظل حاملا هذه الشارة وهو خير طرق المدينة وأعظمها . هذا شارع كتشنر ، وذاك ميدان دلسبس ، وقد مرّ حديث تمثاله ، وعلى الميناء نُصُبٌ تذكارى للجنود الزيلنديين والاستراليين فى الحرب الماضية وتمثالٌ للملكة ڤكتوريا قد أقامه الرعايا البريطانيون فى بور سعيد فوق نافورة متواضعة وكتبوا عليه هذه العبارة :

The British subjects at Port Saïd hereby commemorate the 60 th year of the reign of Queen Victoria — 1897.

لا بأس أن تحمل هذه المدنية دلائل هذا التعاون المصرى الغربى ، فإنها هى نفسها نتيجة هذا التعاون وعاصمة هذه القناة الواصلة بين الشرق والغرب ، ولكنها بعدُ المدينة المصرية الخامسة أو السادسة فى كتب الجغرافية ، وإن كانت الثالثة فى حقيقة الأمر وعند الذين يعرفون طنطا ويضعونها مطمئنى الضمير قبل الزقازيق مباشرة . . ومدينةٌ هذا شأنها يجب ألا تُغبَن فيها حصة المصرية ، فتلك فى الحق قسمة ضِيزى كما يقولون . . . ومع ذلك فإنا حين نظفر بحصتنا لا نحرص كل الحرص على إعطائها طابعنا ، فهذه مصلحة الكورنتينات قد مُصِّرت منذ قريب ولكنى إلى اليوم أقرأ هذه العبارة على ذلك البناء القائم فى شارع سعيد : « مساكن حكما الكورنتينة » ؛ عبارة نقشت سنه ١٨٩٣ ، ومع ذلك فإن ذمتنا العربية اللغوية ما زالت راضية عنها وفى البلد مجمع لغوى كريم ! . وكيف لا تقبل

ذمتنا اللغوية ذلك وهى التى قبلت وما تزال تقبل أن تقرأ هذه العبارة على عربات بولمان « عربيية الأكل » نعم عربيية بياءين ، وإلا فما الفرق بين الحكومة النحوية وبين كلام العامة الذين يقولون « عربية » بياء واحدة ! . .

***

وتريّث الشاب أمام مكتبة من هذه المكتبات الكثيرة التى لا يحتاج إلى وصفها بالإفرنجية لأنه لم يشهد إلا مكتبة واحدة عربية ! . . وقف أمام واجهة مكتبة من هذه المكتبات الأنيقة فوقعت عينه على هذا الكتاب « عبودية الجندية ومجدها »(١) إنما سحره اسم المؤلف قبل أن يلم بالمؤلَّف ، إنه شاعره الأثير « الفرد دوفينى » ! . . ما أدقّ المصادفات ! . . إنه ليهبط هذه المدينة التى تقترن ذكراها فى نفسه بذكر هذا الشاعر فيعترضه فى طريقه وكأنه يذكّره بنفسه ويطالبه بحقه عليه ، ويهز نفسه هزة قوية لتعاود سيرتها يوم كانت تتأثره وتتأثر به ! . . أقبل على الكتاب فاشتراه فى حدب ظاهر ، ونقش اسمه عليه مقترناً باسم المدينة وتاريخ اليوم كأنما يحرص على جمع أجزاء هذه الصورة بعضها إلى بعض ويأبى أن تفوته سعادة الوجود مع هذا الشاعر فى هذه المدينة فى لحظة واحدة . . وإنه ليأخذ فى تقليب الكتاب فتزداد مسرته ويزداد إكباره لدقة المصادفة . . إن الشاعر قد ضمّن الكتاب مذكراته عن أعوامه الأربع عشر التى سلخها فى الجندية ، إنها أعوام كانت تكون — فيما يقول — « هباء لو لم تصحبها عين يقظة ونفس قوية التأمل ، وخاطر يختزن الصور حتى يحين حين إخراجها على غير انتظار » . . ما أحسن قول الشاعر ، أو الكاتب ، فى مقدمته :

« حين يكتب المرء عن نفسه تكون الصراحة خيرَ ما يوحى إليه »(٢) .

إنه ليقلب صفحات أخرى فيفهم سر العنوان : فى الجندية مجدها ، مجد الدفاع عن الوطن ؛ وفى الجندية عبوديتها ، عبودية الضمير لما يأباه الضمير . . . العبودية

---

(١) Servitude et Grandeur Militaire.

(٢) Quand on parle de soi la meilleure Muse est la franchise.

التى فرضت على ذلك القائد الفرنسى أن ينفذ أمراً بإطلاق النار على ألوف من الأسرى أثر الانتصار ، فنفذ الأمر كجندى ، ثم مات من الأسى كإنسان ! . . وإن الكاتب لا يعدم وسيلة للتوفيق بين الجندية والضمير : إن العبودية يجب أن تكون مطلقة ، والخضوع يجب أن تكون تاماً حين يكون الوطن فى خطر ، حين يكون الأمر متصلا بالدفاع عن حوزته ، فإذا ما بلغ جنده الأوفياء من ذلك ما يريدون ، وتمّ لهم النصر فلا ضرورة لأعمال الوحشية ، لأنها لا تكون عندئذ إلا أعمال انتقام يأباها الضمير . .

لولا كسله لأقبل على هذا الكتاب يأكل صفحاته أكلاً لمًّا ؛ إنه يخاطبه ، إنه يتجاوب مع مشاعره ، إنه يتخذ موضوعه عبودية الجندية ومجدها . . والجندية هى بعض الحياة . . وهذه الحياة التى يعيشها والتى عاشها بين صفوف المحاماة وغيرها فيها حظها من المجد وفيها حظها من الرق ، ولكن أتراه مستطيعاً أن يوفق بين شطريها على نحو ما فعل الكاتب المحبوب ؟

أيها الشاعر العبقرى كم أود أن تتاح لى فرصة تعريب هذا الكتاب . . ولكنى سأردّ نفسى إلى شىء من التواضع فأقصر أملى على قراءته كله . . .

ولأقنع فى تحيتك بأن أجعل ختام يوميتى قولك فى مقدمتك :

« هذه لوحة متواضعة لشطرٍ غامضٍ من حياتى ، لن أحاول أن أبدو فيه شيئاً آخر غير نفسى ؛ وإن الحوادث التى أسردها فيها لا تظهر عظيمة كما كنت أحب لها ، ولكن ماذا نصنع ؟ إن المرء ليس حرًّا دائماً فى اختيار الدور الذى يستهويه تمثيله ، والثوبُ لا نصيبه حتماً فى أكثر الأوقات مناسبةً لارتدائه » .

***

القاهرة فى ١٣ أبريل ١٩٤٠

عدت من بورسعيد . . .

ذهبت إلى محكمتها صباح اليوم حوالى التاسعة إلا ربعاً ؛ كانت قضيتى

الثانية والعشرين فى قائمة طويلة من القضايا . . سرنى أن أرى الهيئة منعقدة فهى إذن قد أقبلت فى الموعد القانونى ؛ سألت عن قضيتى فعلمت أن الهيئة طلبتها قبل دورها ولم ينبهها المتهم إلى أن محاميه سيحضر ولم تتنبه هى من تلقاء نفسها ؛ عجبت لهذا ، عجبت لقضية تطلب قبل دورها دون أن يلتمس ذلك محام وتحريت السبب فقيل إن عضو اليسار مريض قد اشتد به المرض وإنه يقيم فى الجلسة على مضض وقد استُدعى قاضى محكمة الاسماعيلية ليجلس مكانه فرأت الهيئة أن تصفّى القضايا المحكوم فيها ابتدائياً من محكمة الاسماعيلية حتى يُفصَل فيها قبل حلول قاضيها فى الهيئة لأن من المبادئ المقررة عرفاً والعادلة والمفهومة ألا يشترك القاضى الذى أصدر الحكم المستأنف فى الهيئة التى تنظر استئناف حكمه . ولكن لى مذكرة فى القضية . . . ألم تكن كافية لتنبيه الهيئة إلى وجود محام عن المتهم أم تراها قد حسبت — والمتهم لم ينبهها — أن المحامى قد اجتزأ بالمذكرة عن الحضور ؟

وقفت فاستأذنت الهيئة فى طلب القضية رقم ٢٨ متجاهلاً ما علمته من الزملاء ؛ طلبها الرئيس ثم ما لبث أن قال : « نحن نظرناها وجعلنا الحكم آخر الجلسة » قلت : ودفاع المتهم ؟ قال : تفضل ترافع أما التلخيص فقد تلوناه ؛ لا بأس وترافعت . . . استطعت أن أكسب الإصغاء وأن أقول كل ما كنت أريد قوله رغم كثرة ميل الرئيس على العضوين خلال المرافعة وأردت أن أستوثق من وجود المذكرة فقلت فى ختام مرافعتى إن النقطة القانونية موضحة توضيحاً أكثر فى مذكرة أرسلتها بالبريد ولا أدرى هل بلغت المحكمة ، فقال الرئيس : إنها فى ملف القضية .

كانت الهيئة كيّسة يسود الأدب خطابها للمحامين ولكنما يبدو لى أن عدد القضايا كان أكثر من الوقت ويبدو لى أن المرافعة الطويلة التى أدلى بها نائب وشيخ فى قضية مخدرات نُظِرت قبل مرافعتى قد أخذت من المحكمة أكثر من الوقت الذى قدرتْه وقد اشتملت على كثير من التكرار ومن الكلام الذى لا يغنى والذى كان صاحباه يتنازلان عنه بمجرد مناقشة الرئيس إياهما بشأنه . وقد اضطر

الرئيس أن يقول للشيخ وكان هو المترافع الثانى بعد النائب : « لسه حاجة ثانية يا أستاذ ؟ » اضطر أن يقول هذه العبارة أكثر من مرتين يريد أن ما يسمعه ليس إلا تكراراً لا جديد فيه ؛ لى الحق أن آسف للتصرفين معاً ، لتصرف المحامى يكرر ويضيع الوقت وتصرف القاضى يقاطع المحامى بهذا السؤال أو يتركه يترافع ليهمس فى أذن زميل .

تمت مرافعتى وقيل الحكم آخر الجلسة ؛ عدت إلى القاهرة ولست أدرى حتى الآن ماذا كان فى ذلك الآخر الموعود .

***

القاهرة فى ١٤ أبريل ١٩٤٠

دخلت قاعة جلسة محكمة عابدين الأهلية . . وجدت القاضى الهادىء محتدًّا فى مناقشة مع محامٍ يترافع ؛ لم ألبث أن فهمت أن هذا المحامى يترافع ضد زميل له فى قضية أتعاب . . إنه يزعم أن زميله — الذى لا أعرفه — قد استولى بطريق الإكراه الأدبى على جنيه واحد زيادةً عن المقدّم ! . . . منذا الذى يلوم القاضى بل منذا الذى لا يشكر القاضى حين يسمعه يصيح فى وجه المحامى المترافع قائلا : « أنا أفهم أن المحامى الذى يحضر ضد زميل يكون عنده كلام وجيه يقوله حتى يوجد المبرر لهذا الحضور » .

لك الشكر يا سيدى القاضى ؛ لقد كنتَ محامياً ناجحاً كفؤاً ، وإنك قد اقتعدت كرسى القضاء بجدارة ، وربما بخسارة ، كنت إسماعيل مجدى المحامى فأصبحت القاضى إسماعيل مجدى . فلك الحمد من المحاماة على أنك لم تنسها ، وأنك تنتصف لها من نفسها . كثيرون غيرك كانوا محامين وأمسوا قضاة ، فلقى المحامون منهم عنتاً لا يرون مثله من القاضى الذى لم يلبس الروب الأسود يوماً . . ظاهرة عند المتمعنين تفسيرها . . وقد يكون عند زملاء الأمس معاذيرها . . والتفسير والعذر كلاهما فى حيز علم النفس الذى يسع صدره كل شيء .

أيتها المهنة العجيبة . . يا مهنة العبودية والمجد فى آنٍ واحد . . مَن فرّ من حَرِّ لظاك لم يَسْلُ حلو جناك ، ومن أغمض العين عن نارك تسمّرت عينه الأخرى فوق جنتك . . مَجدُك يثير الغبطة ، والراحل عنك لا يلبث أن يحنّ إليك ويغبط المقيمين فى رحابك . . ومِن بُعدٍ يبدو رواؤك أبهى مما هو فى الواقع . . والقاضى تجرح كرامته كلمة من مفتش . . والقاضى تؤذى عاطفته جملة ترد على أقلام زملائه الذين نظروا حكمه المستأنف إليهم ، أو نظروا طلب النقض المثار ضده . . فى طبيعة الإنسان الذى كبت الغيظ وطوى الجوانح على غضاً أصابه من فوقه أن يفرج عن نفسه ، أن يطلق هذا التيار المحبوس من عقاله لينصبّ فى مجرى أكثر انخفاضاً من مستواه . . ولكن تيار الغضب قد ينطلق انطلاقاً طبيعياً عادلاً ، وقد يصادف أهلاً لا يقوّمه غيره . . وما لى لا أكون منصفاً فأفترض أن من قضاة اليوم زملاء الأمس ، من يستبق لمهنته القديمة إعزازها ، وذلك مصدر اشتداده حين يراها أحياناً تمرّغ فى الوحل بأيدى فريق من بنيها ؟ . .

***

القاهرة فى ١٨ أبريل ١٩٤٠

يا بور سعيد تلك قضيتى الأولى فى رحابك ، جاءنى الخبر أنى قد ربحتها . . تلك إحدى القضايا القلائل التى يظهر أثر الدفاع فيها حاسماً ؛ إن البراءة التى قضت بها المحكمة ليست إلا ثمرة لجهود الدفاع فى مذكرته ومرافعته .

حفظتِ لى ودك يا بور سعيد ! . .

ولقيت النبأ ، قرأته فى خطاب زميل ، وكان عندى صديق يزورنى فلحظ على وجهى شيئاً بعد إذ فرغت من قراءة الخطاب وسمعته يخاطبنى قائلا : « لا تحزن » ما عرف من موضوع الخطاب شيئاً ولا سمع بالقضية ، ولكنه قال ما قال . إذن فهو وجهى الذى أوحى إليه قوله . . عجيب ! . . وإذن فأنت تلقى نبأ فوزك بالابتئاس .. لم يكن حزناً ما وجدت ، ولكنه كان تأملا أسود قريباً إلى الحزن .

كان سؤالاً من النفس إلى النفس : أيها المحامى الذى سخَّر فنه وقانونه لتبرئة متهم ، أتراك اليوم راضياً عن نفسك وقد ظفرت بما تريد ، أم تراك آسفاً لأنك أهدرت دم قتيل وأغلقت باب التعويض فى وجه ذويه ؟ حرية متهم — ولتكن حرية برىء — فى كفة ، ودية قتيل فى الكفة الأخرى ؛ أيهما يرجح فى موازينك ؟ من أدراك أن أم الغلام ليست فى حاجة إلى بضعة جنيهات ترقأ دمعها إن استطاعت وتكفل لها الرزق شطراً من زمان ؟ من أدراك أنها لم تكن تعيش على أملٍ ركّزتْه فى هذا الغلام الناشىء الذى اغتالته سيارة موكلك فى منتصف العقد الثانى من حياته ؟

ولكن عزاءك معلق بأمل : إن القضية لم يكن فيها مدع مدنى يطلب التعويض عن دم القتيل ، وإن الحكم الجنائى النهائى قد صدر فى خصوص الدعوى الجنائية ، فلعل أسبابه أن تترك ثغرة لأولياء الدم ينفذون منها إلى حقهم المدنى إن همّوا باستيدائه أمام المحكمة المدنية ؛ إن الحكم الجنائى فيما يقولون مقيِّد للقاضى المدنى ، ولكن هذا القول لا يصدُق على إطلاقه ؛ إنه يقيده بمقدار ما حكم به ، وقد تسمح أسباب البراءة بمناقشة المسئولية المدنية ابتداءً .

أيتها المهنة يا ذاتَ المجد وأختَ الاستعباد ، كيف تجمعين بينهما فى غمد واحد ، وكيف تلهين بإقامة أحدهما فى وجه صاحبه فى الزمن الواحد والحادث الواحد ؟ هذا هو المحامى لم يكد يزهو بما كسب حتى ران على نفسه إحساس الضعة ، إحساس الذلة والرق حين وجد فنه يسخَّر لإغلاق ثغرة الأمل الأخيرة فى وجه أرمل ثكلى . .

جندية . . وجندية . . وتلك هى الحياة . .

***

القاهرة فى مساء ١٩ أبريل ١٩٤٠

ما زال فى نفسى أثر ما دار بالأمس فى جلسة الدائرة الـ . .

إن ما حدث قد صد نفسى حتى عن الكتابة ، ولو فى وصفه وتسجيله .

كانت القضية دعوى رفعتها لموكل أمام الدائرة الجزئية مطالبة بنحو سبعين جنيهاً ، فقضت بجميع الطلبات بعد جلسات طويلة متعددة ، وبعد مجهود قضائى مشكور ، توجه حكم متين الأسباب . واستأنف خصمى فى اللحظة الأخيرة ، تعمد هذا لأن الحكم الابتدائى كان مشمولا بالنفاذ المعجل بشرط الكفالة ، وموكلى الفلاح صاحب المصنع الريفى البسيط قد قصرت يده عن دفع الكفالة ، فكان حتما أن ينتظر صيرورة الحكم نهائياً ، أى الفصل بتأييده استئنافيا قبل أن يستطيع تنفيذه .

وعرضت القضية للمرافعة فى جلسة أمس . ترافع محامى المستأنفين ، وقد كان حضرة الزميل النائب الأستاذ م . غ ، ثم جاء دورى فاستهللت بالتماس الفصل السريع فى القضية ، لأن تنفيذ الحكم معطل لما أبديت من فقر الموكل ؛ ثم قلت إن الدعوى محتاجة إلى شىء من البسط والتفصيل ، لأنا بصدد معاملة تستر فى ثناياها رباً غير مشروع ، وإن النائب الذى تقدم إلى وزير المالية يسأله : ألم يئن الوقت لإنشاء بنك للتسليف الصناعى أخذاً بيد الصناعة ، فى حاجة إلى أن يطلع على مثل هذه القضية ليرى أن إنشاء هذا البنك مطلوب ، لا لتشجيع الصناعة ، وإنما لانتشالها من وهدة الربا الفاحش الذى يتشكل بأشكال مختلفة ، والذى سرت عدواه من بيئاته الأولى إلى بيئات ما كان له أن يترعرع فيها

ثم أخذت فى تصوير منشأ القضية بأن موكلى صاحب مصنع صغير للألبان ، وأن صناعته تحتاج بطبيعتها إلى المال السريع لتمويلها ودفع أثمان اللبن أسبوعاً فأسبوعاً مع النفقات اليومية ، وهو لا يستطيع أن يبيع بضاعته بسرعة وإنْ استطاع فبثمن بخس ، ولهذا نشأت حاجته إلى أمثال خصمه ممن يتخذون شكل التجارة وشكل الوكلاء بالعمولة ليودع البضاعة عندهم ويسحب عليها بعض ثمنها حتى إذا نضجت للبيع وتحسن السوق باعها .

كان الرئيس يحسن الاستماع ، فلما بلغت ذلك قال بهدوء : « إن المرافعة

التى نسمعها هى مرافعة اجتماعية ، والمرافعات الاجتماعية قد تكون ضرورية لمعرفة التكييف ولكنها لا تغنى عن الدليل ، فما الأدلة ؟ » .

كانت المقاطعة قاسية وغير منتظرة ومفاجئة ، لأنه كان يحسن الإصغاء إلىّ ، وكان زميلاه الفاضلان أشد منه إصغاء واهتماماً . وقد كنت حضّرت مرافعتى على نمط خاص متسلسل ، تُسْلمنى نقطة إلى نقطة ، وكان لا بد من هذا الكلام الذى قلته ومن كلام آخر يليه ، ليستطيع القضاة أن يفهموا وجهة نظرى ، ويلموا فى جلسة بهذه القضية المتضخمة بأوراقها ، خصوصاً أن القضية لم يكن بها عقد اتفاق ولم تكن بها ورقة محاسبة ، وإنما قامت على واقعة استطعنا إثباتها ، وهى أن موكلى سلّم للخصوم عدداً من صفائح الجبن وتسلّم منهم كمية من النقود ، وكان كلا الأمرين على دفعات ؛ وقد أكملنا هذا بقرائن ودلالات تؤدى إلى إثبات أن التسليم كان على سبيل الوكالة بالعمولة ، ثم حللت هذه العمولة وقلت أنها إن كانت بريئة وجب ألا تزيد عن رقم معقول عيّناه فى الدعوى وخصمناه وإلا كانت ساترة لربا فاحش ، واستندت إلى أن المشرع نفسه قد فطن إلى هذا فنص فى المرسوم بقانون المخفض لسعر الفائدة والصادر سنة ١٩٣٨ ، على أن كل « عمولة » تستر الربا الفاحش لا تُعتَبَر ! . .

ولأن الخصوم قد أنكروا أنهم تسلّموا البضاعة على سبيل الوكالة وزعموا أنهم تسلموها على سبيل الشراء مع أن المبلغ الذى دفع عن كل صفيحة كان رقماً ضئيلاً ، صار من الواجب التصدى لخصومنا وبيان نوع معاملاتهم ؛ وصار من الواجب بسط الظروف التى ترغم أمثال موكلى على التعامل معهم دون تحديد كتابىّ دقيق ، لتستطيع المحكمة أن تقدر هل هم قد اشتروا منى شراء حراً كما يزعمون ، أو هم قد تسلموا منى على سبيل الوكالة بالعمولة أو على سبيل التسليف بفائدة يجب أن تكون فى حدود القانون ، سواء أسميت عمولة أم سميت فائدة .

كان لا بد من هذا كله ، ولكن مقاطعة الرئيس مشفوعةً بمقاطعات متعددة من محامى الخصوم — واعترف بأن الرئيس نبهه إلى عدم جوازها — قد قطعت

سلسلة الدفاع قطعاً ، واضطرتنى إلى أن أقفز إلى الكلام فى التدليل المادى على أنهم لم يشتروا وإنما تسلموا باعتبارهم وكلاء ، ولم تكن الأدلة حاسمة بنفسها ، فقد كانت محتاجة إلى المقدمات وإلى التفصيل والتسلسل ، ولهذا قال الرئيس : إن المعاملة بدأت فوضى ! قلت : نعم بدأت فوضى ! . . قال : وما الذى منع موكلك من أخذ ورقة ؟ قلت : هو الفقر والاحتياج وطبيعة الصناعة ، وشفعت هذا بملاحظة لم أندم عليها فقلت : «وهكذا رجعنا مضطرين إلى المرافعات الاجتماعية !» .

وكنا قد احتكمنا أمام الدرجة الأولى إلى دفاتر الخصوم أنفسهم فأبوا تقديمها فسجلت المحكمة الجزئية عليهم هذا الامتناع ، فلما مثلوا فى الاستئناف تعللوا بأن الدفاتر بعيدة فى بلاد أخرى ، فقدمت للمحكمة شهادة من السجل التجارى ليس فيها ما يدل على أن للخصوم محلا تجاريا آخر فى تلك البلاد الخارجية .

وأخيراً قررت المحكمة أن تصدر حكمها آخر الجلسة ، وقد انصرفت آسفاً محطم الأعصاب ، متعجباً من أن تصدر هذه الملاحظة عن رئيس كان محامياً . . .

ليكن ما يكون ، ولكن ليعرف القضاة الأهليون أنهم هم المسئولون الأُول عن الوصول إلى هذه النتيجة التى لاحظها الكثيرون ، وهى أن المحاكم الأهلية كادت تخلو من المرافعات . .

ولست أريد المرافعات ذاتها كفن جميل ، وإنما أريدها أيضاً لأنها تجلو الحق وتضع أيدى القضاة على نخاع الموضوع وتلخصه لهم ، وتجعل مهمتهم فى المراجعة مبسّطة معبّدة الطرق .

وطوبى لمصر يوم يعلن القضاة فيها ترحيبهم بالمرافعات الاجتماعية ويشجعون المحامين عليها ، ويشكونهم لأنهم يقصرون فيها ! . .

طوبى لمصر يوم يعرف القاضى أن مهمته أن يوجه التشريع بما يبدى فى أسباب حكمه ، وأن مهمته ليست مجرد مهمة قضائية ، وإنما هى مجموعة متشابكة إحداها المهمة الاجتماعية .

***

القاهرة فى مساء ٢٠ أبريل ١٩٤١

سألت اليوم عن الحكم فى القضية التى تحدثت عنها أمس ، هو التأييد وإلزام المستأنفين بمصاريف الاستئناف ، ثم بمائة قرش أتعاباً للمحاماة !

الحكم فى صالحنا إذن والحمد لله :

ولكنه لا يؤثر فيما كتبت ؛ إن انتقادى كله ما يزال مبرَّراً ، بل لعله قد ازداد بالحكم وضوحاً . . .

* * *

أما الأتعاب ، أما قِلّتها ، فقد كدنا نألفها حتى أوشكت أن أنهِى هذه اليومية أو هذه الملاحظة بغير عرض لها . ولو كان الخصوم فقراء يُعييهم أن يدفعوا أتعاباً محترمة لَتقدَّم العذر بين يدى المحكمة ، بل لوجب الثناء عليها ، ولكنهم فى الحقيقة أغنياء أغنياء ، فمتى يرتفع مستوى الأتعاب فى قضائنا الأهلى ؟

أقسم لقد تولانى خجل شديد حين كنت أمام موكل اسبانى اختار التقاضى أمام المحاكم الأهلية بعد معاهدة مونترو ، وكنا بصدد تصفية حكم صادر له ضد موظف كبير سابق ؛ كان المبلغ المحكوم به نحو ثمانين جنيهاً ، وكانت الأتعاب المحكوم بها جنيهاً واحداً ! . . هنا قال الرجل الأسبانى بعربيته المحطمة : « عيب جنيه واحد عشان راجل ! » ثم قال إن المحاكم المختلطة التى كان يرفع قضاياه إليها من قبل كانت تحكم فى مثل هذه الدعوى عينها بعشرة جنيهات أتعاباً ، ولم يستطع خصمه نفسه أن يمارى فى صدق هذه الملاحظة .

***

القاهرة فى ٢٠ أبريل ١٩٤٠

منذ عامين اثنين مات أستاذى الجليل الشيخ أحمد السكندرى . للرجل فى نفسى معزة ، وذكراه فى نفسى تتجدد ، على الأقل فى المناسبات .

نبشت مذكراتى القديمة المهملة ، قرأت فيها ما يأتى :

القاهرة فى ٢١ أبريل ١٩٤٨

شيعت بعد ظهر أمس المغفور له الأستاذ الشيخ أحمد السكندرى عضو المجمع اللغوى . كان الفقيد أستاذاً لى وأنا تلميذ «بالسنة الثانية سادس» بالمدرسة الخديوية ، كنا نُحِس بقلوبنا الصغيرة أن الرجل أكبر منا كثيراً ، وأكبر من باقى المدرسين الموجودين بالمدرسة ، أكبر بعلمه ، فقد كان بينهم من يفوقه بعشرة أعوام أو أكثر ؛ كنا نحس ، بغير أن يتكلم ، أنه مضطهد وأن الخديوية ليست مكانه ، وهكذا كان ؛ كان مغضوباً عليه هو وزميله فى التدريس والفضل ، الشيخ مصطفى العنانى ، فأبعدا من دار العلوم إلى الخديوية . وعهد إليهما ، لا بالتدريس لفصول البكالوريا ، بل بالتدريس للفصول المبتدئة ؛ وهكذا كان من حظى أن أتلقى دروس العربية فى السنة الأولى على العنانى وفى السنة الثانية على السكندرى .

كان الرجل فياضاً تضيق نفسه بنطاق البرنامج ، فيحدثنا أحاديث شتى فى متنوع ميادين الثقافة العامة ، وما زلت أذكر كم تبسمت فى نفسى عندما سمعته يقول لى : « إن بلدكم دمياط وعندكم البحر ، فاذهب وقف على شاطئه وصِحْ واخطب حتى تعتدل راؤك التى تنطقها غيناً أو لا تنطقها راءً مضبوطة ، فقد كان ديموستين الخطيب اليونانى الشهير لا يحسن النطق فأخذ نفسه بالمران على شاطىء البحر يخطب للهواء ويرفع صوته فوق ضجيج الموج حتى صار من أخطب الخطباء » !..

لقد تبسمت لأنه رحمه الله عاش ومات وراؤه غين أو راء غير مضبوطة ! .. ربما لم تكن بلدهم قريبة من البحر ، وإن انتسب لعروس الأبيض المتوسط ! . .

ولكنى رأيته فى الصيف الماضى على شاطىء رأس البر ، رأيته متكوّماً فى عباءة سوداء ومتمدداً على كرسى من القماش طويل فى الكازينو القائم على اللسان بالمصيف ؛ وفاجأته ، فهب الشيخ واقفاً وأخذ يتحدث حديث الحافظ الواعى ، الملم أدق الإلمام بما يتحدث فيه من شئون ، وكان معى عراقى قدمته إليه هو المرحوم الأستاذ محمود السيد سكرتير المجلس النيابى والكاتب القصّاص ، فظل يحدثه عن العراق جغرافياً كأنه زاره بنفسه — ولم يكن حتى ذاك الحين قد

زاره — وكأنه قد حفظ مواقعه وطابق بينها وبين مسمياتها القديمة ؛ كان يتحدث حديثاً غريباً بالنسبة لى أنا الذى مكثت فى العراق أكثر من سنة ، وكل حديثه من الكتب ومن كتابات الجغرافيين والمؤرخين ! ! . . وقال لى المرحوم وهو فى مجلسه برأس البر : « لقد فرغت من كتاب جديد ثم هربت إلى هنا لأكتب مقدمته » ورأيت الأوراق فى يده ، ولكنى لم أستطع أن أتلو منها شيئاً ، لأن خطه ، رحمه الله ، كان رديئاً جداً ، كان أردأ من خطى ! . .

ولقد سرت أمس فى جنازته ؛ ذهبت قبل موعدها بنحو نصف الساعة ، فكان السرادق شديد الازدحام ، وجلست فى أقرب مكان خالٍ يقع فى أول المدخل ، وجاء الوزيران لطفى السيد وعبد العزيز فهمى فجلسا فى كرسيين بجوارى ، وألح عليهما أخوه عمر السكندرى فى أن ينتقلا إلى الداخل فأصرا على الإباء ؛ وسنحت لى فرصة التفرس فى الرجلين : كان لطفى السيد ساهماً فى التفكير مطرقاً إلى الأرض كأنما يفكر فى النهاية ، وكان عبد العزيز فهمى كثير الكلام ، حتى لقد سأل أخا الفقيد عن مرضه والأطباء الذين عالجوه ، كأنما كان يستصعب المصاب ، وكأنما كان يحس — أو يريد أن يحس — بأن الموت جاء قبل أوانه ، وأن ثمت تقصيراً من ناحية الأهل أو الأطباء ، ولكنى سمعت أخا الفقيد يقول : « كنا فاكرينها شوية انفلونزا ، ولكنا عملنا كل حاجة » .

وحضر الدكتور طه حسين فأخليت له مكانى وجلس منفرداً ، إذ لم يكن إلى جواره كرسى خال . ثم سارت الجنازة ؛ كانت طويلة جداً ، وظلت محتفظة بطولها رغم امتداد الطريق ، لأن طلبة دار العلوم شاؤوا أن يدوروا ليعرجوا بالجناز فتسير أمام مدرسة دار العلوم ليهتفوا قائلين : « دار العلوم تحييك يا فقيد الإسلام ، دار العلوم تبكيك يا فقيد العرب » .

وفى الطريق قال الدكتور طه : « كان أستاذك يا عبده ؟ » قلت : « نعم ، فى السنة الثانية فصل سادس بالمدرسة الخديوية » ، قال : « نعم ، كان يضطهده هو والعنانى المرحوم على بك عمر فى ذلك الوقت » . وتكلم الدكتور طه عن

الفقيد فقال : « كان مظلوماً فى العهود المختلفة ، أُعطى أقل مما يستحق ، هو نموذج نادر من النوع القديم من الدارسين الدائبين على الحفظ والاستيعاب والجد وكان رغم عدم إلمامه باللغات الأجنبية يجعل أخاه أو غيره يترجم له كل ما يكتبه المستشرقون حتى يكون Au Courant ، كان رجلا طيباً » .

سار الدكتور طه المسافة كلها حتى مسجد السيدة زينب ومن ثمّ ركب سيارة من سيارات الأجرة إلى منزله بالزمالك » . ا . هـ .

***

القاهرة فى ٢٥ أبريل ١٩٤٠

أمور كثيرة أحسب أن الأوان قد آن لتحديدها بينى وبين نفسى . آن لى أن أضع دستوراً يبين الحقوق والواجبات ، وينظم الصلات بين هذه الأنفُس القريبة المتعارضه ، التى تسكن إقليماً واحداً يسمى « أنا » .

أقبل شخص لا أعرفه ، قدّمنى إلى نفسه وقدمته إلىّ بطاقة من موظف حكومى يعرفنى له قدم فى الصحافة والسياسة ؛ وبدأ الزائر حديثه : إن ابن عمه من تلك الأسرة الطيبة بالمحلة الكبرى ، إن أرضه مستغرقة بالاختصاصات والرهون وإنه قد لقى مشترياً لهذه الأرض يريد شراءها بعد تطهيرها من الحقوق ؛ وهو قد أنجز مساومة الدائنين جميعاً فنزلوا عن بعض ديونهم ، وبقى دائن واحد عرف من أبحاثه أننى محاميه ، وقد حاول التفاهم معه فاستغلق فهْمه فيما يقول ؛ هو إذن يريد أن أقنع الرجل بما أقتنع أنا به ، وهو يضع الأمر هذا الوضع الواضح : إن الأرض مستغرقة بالحقوق ، وأن تشبُّثَ الدائن بموقفه لن يضمن له استيفاء شىء ، فمن الخير أن يظفر بقيمةٍ مهما تكن . وأظهر أوراقاً تبين ما أشار إليه من استغراق ثم أخذ يشرح ويفيض ، وفى ختام حديثه قال : « ونحن إخوان ومستعدون لدفع ما تطلب من أتعاب » ! . . هنا ركبنى شيطان ، فنسيت أن الرجل زائر ؛ وأنه يحمل إلىّ بطاقة رقيقة ممن يطمع فى شفاعته عندى ؛ تجهّمت وسألته مَن يظننى

ومن أى الأنواع يحسب ذمتى ؟ تلعثم الرجل وقال أليس هذا العمل مجهوداً ؟ وهل سينقدك الدائن مقابله ؟ قلت له ليس هذا من شأنك ، ولكنك قد أخطأت حين حسبت أن تؤثر فىّ بأتعاب ، وإن عليك أن تعتذر وتسحب كلمتك ! . . قال : « قد سحبتها » فكأنما انقضى كل شىء ، فعدت أصغى إليه ووعدته أن أخاطب موكلى ! . .

وانصرف الرجل ؛ سألت نفسى أى غضاضة فيما عرض ؟ إن الغضاضة أن يكون الأمر الذى يتحدث فيه الرجل عملا عهد به الدائن إليك ؛ ولكن هذا الدين لا علم لك به ، فهو دين قديم قد نشأ قبل أن تكون محامياً ، وهذا الاختصاص قد أنجزه له محام مختلط ، وأنت لم تكن تعلم عنه شيئاً قبل أن يزورك هذا الزائر . إذن فالوضع الصحيح للمسألة أن زائرك هو الذى يوكلك ، وأن الدائن هو — فى هذا الخصوص — خصمك ! . . لا غضاضة إذن أن تقبض أتعاباً ، وأن تحاول ما استطعتَ أن تظفر بأحسن حلٍ يوافق المدين ولو على حساب الدائن !

هذا أمر ؛ والأمر الثانى أن الرجل لم يكلفك شططاً : لم يطلب إليك أن تَكْذب الدائن ، لم يطلب إليك أن تفتيه فتيا مدخولة ، وإنما عهد إليك فى أن تقنعه على ضوء ما تقتنع به ، فلا غضاضة فى أن تقبل منه أتعاباً حتى لو كنت موكلا من الدائن — لا من المدين — فى هذا الأمر بالذات ! . .

عجزتْ نفسى الدنيا عن أن تقنعنى بدليلها الثانى مجرد إقناع ، ولكنها أفلحت فى إقناعى بحجتها الأولى كل إقناع ؛ غير أن نجاحها ظل مجرد نجاح نظرىّ فقهىّ فهى عاجزة وستبقى عاجزة عن أن تعطى هذا الاقتناع نتيجته العملية ، ستبقى عاجزة عن أن تجعلنى أقول : « نعم » وأن تجعلنى أقبل هذه الأتعاب ! . .

حسن ؛ ولكن هل تحسب أيها الغر المسكين أن هذه الحنبلية الحديثة تجد من يصدق وجودها كالأفلاطونية الحديثة ؟ أُقسم أن موكلك الدائن سيعتقد — إن تخاطبه فى الأمر — أنك صاحب مصلحة ؛ وأُقسم أنك لن تجد من أصدقائك من يصدقك حين تُنهِى إليه هذه القصة ! فيمَ إذن قد انتويت أن تخاطب الرجل ؟

ولم لم ترفض هذه الوساطة التى لن تجلب لك خيراً وهى فيما تعتقد ستعود عليك بالظِنة ؟ إنك لا تستطيع أن تجيب !.. ولكنك لن تتخلى عن هذه الوساطة !.. إنك ما زلت أنت . . تضع نفسك مواضع الشبهات عالماً عامداً دون أن تفيد لنفسك شيئاً . . . تدافع عن هذه الشخصية السياسية أو العلمية أمام عدوها أو منافسها لتفقد عطف هذا العدو أو المنافس ، فإذا جاء دوره دافعت عنه فى غيبته أمام الشخصية الأولى لتفقد عطفها هى الأخرى . . ورأيك لنفسك وفى نفسك لأنك عندها فوق ظنون الناس وآرائهم . . . أنت الشيعى « عبد الحسن » فى نظر السُنَّة ، وأنت السُنى الغالى فى نظر الشيعة . . أنت المتعصب للشىء وضده . . أنت العدو للرجل وخصمه . . أنت مجمع المتناقضات ولكنك فى الواقع من الأمر لست عدواً إلا لشى واحد هو نفسك . . . أنت صانع الخصوم مبدد الأصدقاء ، أنت الواضع نفسه فى مواضع الشبهات فلتلقَ جزاءك العدل « ولتُتَّهم ولا أجرَ لك » ! . .

***

القاهرة فى ٠٠ مايو ١٩٤٠

أقبل هذا الشيخ الشهم الوفى يدعو إلى شاىٍ يقيمه المحامون توديعاً « للرّيس » . . . هل يعبّر هذا التعبير إلا طراز الهلباوى ؟ رئيس محكمة استئناف مصر قد بلغ سن التقاعد والنقيب السابق يدبر حفلاً لتكريمه . . أنقدت العهدة رسم الاشتراك نصف جنيه وأدّاه مثلى بعض زملاء . . . ولكن الأستاذ النقيب قد غادر القاعة وبدأ فريق آخر يعارض الفكرة ويعلن أنه يكره للمحامين أن يكرموا محمود باشا فهمى يوسف لأنه كان يعارض فى فسح باب النيابة والقضاء أمام أسرة المحاماة ! . .

لم أناقش صحة « الاتهام » ولكنى لم أرها تغير رأيى . . إن الرجل إن عارض فعن رأى وعصبية للقضاة . . . إنه كان يعلم أن يوم تقاعده وشيك الحلول فليس

يضير شخصه أن يملأ المحامون كراسى النيابة والقضاء . إذن فللرجل رأى ، وهذا الرأى قد صوّروه على ما رأينا فى غيبة الهلباوى لا فى حضرته . . فلم لا تتسع الصدور لتقبُّل الأفكار ولم لا يتسع الأفق أمامنا فنفهم وجهة نظر غيرنا ونقدر بواعثها ؟

***

القاهرة فى ١٢ مايو ١٩٤٠

كنت اليوم فى محكمة الأزبكية . . . بين القضايا التى نظرتها المحكمة دعوى رفعها ندل من خدم أحد المشارب المشهورة يطالب صاحب سيارة بتعويض عن إصابة أحدثها سائقه ؛ سأل القاضى محامى المدعى عن عناصر التعويض فقال : ثمانية جنيهات أجر الطبيب المعالج + خمسة جنيهات مرتب الشهر الذى تعطله المصاب خلال العلاج + خمسة عشر جنيهاً هى مقابل « البوربوار » الذى كان خليقاً أن يقبضه من العملاء خلال ذلك الشهر ! . .

وشهدت بعد ذلك صديقاً من رادة هذا المشرب يعمل فى بعض مصالح الحكومة بمرتب قدره ستة عشر جنيهاً ونصف جنيه . . لم أملك نفسى عن أن أداعبه على أساس هذه الموازنة الناطقة بين مرتبه ، ودخْل المدعى الذى يقوم على خدمته . . .

ليتنى أعرف رأى المحكمة فى هذا التقدير ، فهى قد أرجأت النطق بحكمها إلى آخر الجلسة . . .

***

القاهرة فى ١٥ مايو ١٩٤٠

مهنة العبودية والمذلة ، ومهنة المسئوليات الجسام فى غير حرية . . أى مجد أجد اليوم فيك ؟

تهمة قتل خطأ قضت فيها محكمة تلا بالإدانة ، واستأنف المتهم وعُهد إلىّ

بالدفاع عنه أمام دائرة الجنح المستأنفة بمحكمة شبين الكوم . . الجلسة الأولى اليوم وقد عهد إلىّ بالقضية أمس الأول ، المتهم مطلق السراح ، قدّرت التأجيل ، ولكنى رأيت السفر بنفسى وقرأت القضية على سبيل الاحتياط . . استيقظت مبكراً لأستطيع أن أدرك قطار السابعة والثلث ، فكان علىّ أن أغادر منزلى بالدقى فى وقت مبكر جداً واضطررت إلى أخذ تاكسى من أقرب محطة إلىّ ، وأدركت المحطة فى السابعة والعاشرة ويممت إلى مكتب البرق القائم فيها فأصدرت برقية إلى رئيس الجلسة قلت فيها إنى ألتمس — نعم بهذا اللفظ — حجز القضية حتى أصل المحكمة . . ووصل القطار فى موعده بعد ساعتين ، وأخذت عربة أبلغتنى المحكمة بعد ثلاث دقائق ووجدت الهيئة فى استراحة ؛ سألت كاتب الجلسة عن القضية فقال إن رقمها ١٧ فى الرول ، وإنها قد حكم فيها حضورياً بالتأييد ؛ استأذنت على الهيئة ودخلت فلقيتنى لقاءً حسناً ، وسألت عن القضية فقال الرئيس أنها قد فصل فيها بتأييد الحكم حضوريا لأن المتهم حضر .

— ولكنى أرسلت برقية أرجو فيها حجز القضية ريثما أصل .

— إن البرقية وصلت وهى موجودة فى الملف وتستطيع أن تعمل بها نقضاً .

— ومن أدرانا أن هذا الأمر سبب مقبول للنقض ؟ وكيف يكون موقف المحامى حين يضطر إلى هذا الحرج كله فى غير ضرورة ؟

— إن موعد الجلسة هو الساعة الثامنة .

— نعم ، ولكن الجلسة ما زالت مستمرة حتى الآن ، وها أنتم أولاء فى استراحة ، فكان من الممكن حجز القضية ريثما أحضر ، فإن انتهت القضايا كلها قبل حضورى فقد لزمتنى الحجة .

— أنا متأسف ، ولا حيلة لى بعد نطق الحكم .

— لا أقلّ من أن تأذنوا بإثبات حضورى هنا بعد نظر القضية .

— كلا ، فقد انتهت القضية بصدور الحكم فيها ، ولا مسئولية عليك ما دامت البرقية موجودة ، وما دام أن المتهم لم يقل لنا إن له محامياً وإنه يطلب انتظاره .

— ولكن البرقية لا تثبت أنى حضرت إلى شبين الكوم فعلا ، فلأقدم إليكم ورقة أطلب فيها إثبات هذا الحضور ، ولكم أن تسجلوا عليها ما تشاؤون ..

— كلا .

— إذن أنا مضطر أن أُبرق اليك بهذا .

وكان الرئيس قد استحضر فنجالةً من القهوة اعتذرت عنها ، فنظر نظرة العتاب والتأثر ! فاحتسيت منها قليلا خلال الحديث ، ولما انتهى عندما تقدم يممت وجهى شطر مكتب البرق فأبرقت إلى رئيس الجلسة أسجل عليه حضورى ورفضه إثباته وأطلب إيداع البرقية فى ملف الدعوى ، وأبرقت إلى وزير العدل أنهى إليه القصة . . . وعدت إلى حجرة المحامين بالمحكمة لا أكاد أجد نفسى من الألم الشديد الممض والهم المختلف الألوان : ألم الضمير الذى يزعم أنى لم أؤد واجبى على وجهه ، ولست ادرى ماذا كنت أستطيع أن أفعل فوق ما فعلت ، وألم الكبرياء من تصرف المحكمة أو تصرف رئيس الدائرة الذى يكشف استهتاراً عجيباً بالمحاماة ، أو بالمحامى على الأقل إن لم أقل بهما وبحقوق المتهم ، فإنى لا أرى عذراً يبرر صنيعه مطلقاً ؛ لقد وصلته البرقية ، بداهة ، قبل أن يعقد جلسته ، وكان رقم القضية السابع عشر ، وكان عدد القضايا يناهز الثلاثين ، وقد بلغت المحكمة والدائرة لمّا تفرغْ من قضاياها ففيمَ التعجل ؟ وفيمَ إهمال هذا الالتماس المتواضع ؟ إننى لأعرف قضاة تنتهى قضاياهم ولكنهم مع ذلك ينتظرون حضور الدفاع فى فى غرفة المداولة ويشغلون أنفسهم خلال ذلك بقراءة بعض القضايا المحجوزة للحكم . . وإننى لا أعرف أن محكمة أهملت مثل هذه البرقية من قبل . . بل إن أقل تصرف دأبت المحاكم عليه هو حجز القضايا للحكم مع مذكرات إذا لم يحضر المحامى أو إذا هى اضطرت إلى نظر القضية قبل حضوره . .

ولكن هيئة اليوم قد نظرت القضية وقد كان لها أن تؤجل النطق بالحكم إلى حين مع السماح بتقديم مذكرات خصوصاً أن المتهم غير محبوس فإن الحكم الابتدائى إنما قضى بتغريمه عشرين جنيهاً ؛ بل كان للمحكمة أن تؤجل النطق بالحكم

إلى آخر الجلسة فإذا وصلت والجلسة قائمة استطعت أن أترافع ولم يفتنى شىء ! . . ولكنها سمعت التلخيص ونطقت بالحكم فوراً والمتهم محامٍ قد قطع نومه وحمل الغبار فى هذا الطريق المرهق ليصل وينحنى ويؤدى واجبه ويضع عن نفسه مسئوليته ! . .

مهنة العبودية والمذلة . . مهنة المسئولية فى غير حرية . . أى مجد أجد اليوم فيك ؟

* * *

مهنة الكرامة والكفاح والمجد ! . . هكذا أسماك كوكب لامع فى سمائك ، هكذا ناداك مصطفى مرعى وهو يقدم بين يديك كتابه عن المسئولية المدنية بهذه العبارة الكريمة :

« إلى المحاماة ، مهنة الكرامة والكفاح والمجد : ذكرى أيام كريمة بين رفقة أعزاء » .

كانت حنين القاضى إلى عهده المترافع ، كانت تحية الوسام الأخضر للروب الأسود . . .

ولكن موقعة اليوم ما بالها قد انجلت عن انكسارك وكشفت ذلتك وفضحت ضعفك ؟ ما بال ردائك قد مُزقت مهابته وما بال هذا الوسام قد كبر عليه الاعتراف بمحض وجودك ؟

مهنة الكرامة والكفاح والمجد ؟

كلا ! إن هذا الثوب فضفاض ، إنه من شدة اتساعه يثبت أنه ثوب مخلوق لغيرك . . . حسبُك أن تُرَدّى إلى القناعة ، حسبُك من الاسم ثلثه ، حقُّك منه هذا اللفظ الفذ وحده . . مهنة الكفاح والكفاح فقط . . . وليس الكفاح كله كريماً . . وليس المجد بحظ الكفاح دائماً . .

***

القاهرة فى ١٦ مايو ١٩٤٠

أنا منذ اليوم محامٍ شرعى ! . .

ما فكرت أن أكونه يوماً ولكن هأنذا قد صرته . . .

وكنت اعتزمت يوماً أن أزاول المحاماة المختلطة ، ولكن ذاك الذى اعتزمته حين ظفرى بإجازة البكالوريا لم يتحقق ومن المؤكد ، بإذن الله ، أنه لن يتحقق .

ما أشد ما تلهو الأقدار بنا وتهزأ الأحداث ! . . كان اتجاهى الذى أقره أبى حين فرغت من الدراسة القانونية أن أنطلق إلى فرنسا فأنال إجازة القانون منها ثم أعود إلى وطنى فأزاول المحاماة المختلطة ، ولكن ترددى المضحك عدل بى عن هذا الطريق ، وكان لابد لكى يتم تهكم القدر وتستوفى صورة التناقض والمفارقة وتنقلب أوضاع الأمور ، كان لابد من أن يتربص بى الزمن إلى اليوم حيث تقرر لجنة قبول المحامين الشرعيين درج اسمى فى جدول المحامين تحت التمرين ! . . .

كان البرلمان ينظر مشروع قانون لتنظيم مهنة المحاماة الشرعية ورأيت بين مواده مادة تقصر حق مزاولتها على المتخرجين فى كلية الشريعة بالأزهر الشريف ؛ إذن فالبدارَ البدارَ قبل أن يمسى المشروع قانونا ، وهذه رخصة لمَ لا نفيد منها قبل ألاّ تكون ؟ ومن يدرى ؟ لعل خصومة أهلية تكون فى مكتبك أن تُسْلمك إلى خصومة شرعية . . .

وسألت عن إجراءات الطلب : قالوا شهادة من موظفين من عمال الدولة مرتب كل منهما لايقل فى الشهر الواحد عن عشرة جنيهات (!) بأنك حسن السير والسلوك وبأنك لم تدخل خدمة الحكومة المصرية من قبل وبأنك مقيم بالديار المصرية (!) ثم اجازة الليسانس ! . .

قلت ولكنى محام أهلى وهذه الصفة تفيد ضرورةً أنى نلت ليسانس الحقوق ! . .

قالوا هكذا اجراءاتنا . . .

استسلمت ، وللمرة الأولى أخذت فى البحث عن هذه الإجازة ، والحق أنى لم أعرف لها مستقراً وانتهيت إلى السؤال عنها فى كلية الحقوق فإذا بها ثاوية فيها لم تتحرك فسحبتها ثم أخذت فى تدبير الطلبات الأخرى ولم أستطع إلا أن أغبط موظفى الدولة وأرثى لمحامى الدولة فإن شهادة اثنين من أولئك الموظفين الذين تُظِلهم

الدرجة الثامنة أو السابعة بظلها الوارف المديد تغنى حيث لا تغنى شهادة نقابة المحامين الأهليين كلها على جلال قدرها وقدر نقبائها وأعضاء مجالسها . . .

***

أصبحت إذن محامياً شرعياً ، وقد أديت الاشتراك فترتب لى حق الحصول على مجلة النقابة . . . وأخذت أقلب الأعداد فاسترعى نظرى للوهلة الأولى محاولة تقليد مجلة « المحاماة » وقد أرضى هذا كبريائى المهنى ولكننى لم أسترح إليه فإنى أكره التقليد ، أكرهه لنفسى ولغيرى . المرء المقلِّد هو عندى امرؤ ممسوخ ، قد مسخ شخصيته وألغى وجوده واقتسر طبيعته على أن تنحرف عن جادتها ، وهو فى الوقت عينه مبدد يستبدل بحياةٍ نسخةً أو تمثالاً لحياة أخرى . . وهذه الحياة التى بدّدها ليست مِلكه وحده ، إنها مِلك الجماعة ومِلك الوطن ! . .

وأبعدت فى القراءة نوعاً فإذا البحث الافتتاحى منطوٍ على كثير من الأخطاء اللغوية وإذا صاحبه غير كفؤٍ لموضوعه : إنه محام شرعى لم يجد فى الفقه ما يغنيه عن الكلام فى « المحاماة قديماً وحديثاً » وأنه لَيعْرِض لمركز المحامى عند الرومان ، وإنه ليذكر أن الملك أنطيموس أصدر قانونا سوَّى به بين رجال المحاماة ورجال الجيش لِأنه أدرك « أن لا فرق بين من يحم (كذا) الذمار ويصد عن البلاد غوائل العدو وبين المحامين الذين يدافعون عن المظلومين ويستردون إليهم حقوقهم » ! . .

نعم ، ولكن المحامين فيما يظهر ليس من عملهم أن يحموا ذمار اللغة العربية ولو كانوا محامين شرعيين وهكذا اغتِيلَت ياء « يحمى » ظنًّا أنها مجزومة بـ «من» السابقة عليها ! . . وهكذا حلت الياء محل الألف فى فعل « بدا » مرتين فى ذلك المقال ، وهكذا أدالت الذال الرشيقة لنفسها من الظاء الغليظة فى كلمة « الحظر » بمعنى المنع ! . . أخطاء أشبه بأخطاء الإملاء فهل الأمر كذلك ؟ هل عمِد الباحث إلى إملاء بحثه على كاتب ضعيف فكان الخطأ المذكور ؟ حتى هذا الفرْض لا يمنع الانتقاد فقد كان على مصحح المجلة أن يؤدى عمله ، أن « يصحح » . .

***

كفى ولننتقل إلى أحكام المحاكم :

أخذ نظرى فى العدد الثانى قرار صادر عن هيئة التصرفات الابتدائيـة يحمل تاريخ ١١ يونية ١٩٣٩ . فى هذا القرار الذى أيد استئنافياً ذوق قضائى جميل وتصرف فقهى حسن .

وقف المرحوم محمد عزيز هيراتى الشهير بالهندى بعض أعيانه وشرط فى وقفه خمسين جنيها مصريا تصرف سنوياً من ريع الوقف لجمعية مؤاساة العميان الـكائن مركزها بالزيتون ؛ ولـكن هذه الجمعية قد انفضت فى عام ١٩٣٤ وحل محلها بالاتفاق معها « الجمعية المصرية لرعاية العميان » وتسلمت جميع من كانت الجمعية القديمة ترعاهم كما تسلمت معهدها الـكائن بالزيتون وأدواته ونهضت مكانها فعلاً فى أعمالها وأغراضها ، ولـكن المستحقين فى وقف الهندى قد أبوا عليها أن تستولى على الحصة المرصودة فى الوقف لجمعية مؤاساة العميان فتقدم معالى الأستاذ النقراشى باشا بوصفه رئيساً للجمعية الجديدة إلى هيئة التصرفات الشرعية بمحكمة مصر الابتدائية يطلب منهـا الإذن بصرف المبالغ المستحقة إلى جمعيته . أجابته الهيئة إلى ما طلب وقالت بين أسبابها ما يأتى :

« ومن حيث أن الواقفين الذين يقفون على الجمعيات يقفون فى الواقع على جهات البر التى تباشرها تلك الجمعيات لأن الجمعية باعتبارها أشخاصاً مجتمعين غير معينين لا معنى للوقف عليهم وليسوا جهة من جهات البر التى يقصدها الواقفون وإنما جهة البر هى الأعمال التى تقوم بهـا من إدارة ملاجئ أو مدارس أو توزيع صدقات أو مواساة طائفة من الناس المحتاجين للمواساة ، واختيار الجمعية لجعل الوقف باسمها إنما هو كاختيار مَن يعهد إليه الواقف بتنفيذ وقفه . . . وليس الحال فيها كالحال فى الوقف على مسجد معين أو حوض معين قد يكون مقصوداً للواقف فيه تعيين تلك الجهة نفسها مصرفا لوقفه لا مجرد ما تؤديه من بر . — ومن حيث أنه ظاهر مع هذا أيضاً أن الجمعيات فى النظم الحديثة إنمـا هى أشخاص معنوية تقوم بعمل

معين ويمثلها رؤساؤها أو بعض أعضائها حسب نظامها ولا تتغير شخصيتها بتغير من يمثلها . . . » .

أما الهيئة الاستئنافية فقد أيدت القرار ولكنها أضافت إلى أسبابه « أن المنصوص عليه شرعاً أن للقاضى أن يصرف ما هو موقوف على المسجد أو الحوض إلى مسجد آخر أو حوض آخر إذا تخرّب ولا يُحتاج إليه لِتفرُّق الناس عنه ، ولا فرق بين الموقوف على المسجد أو الحوض والموقوفِ على جهة خيرية تعذّر الصرف عليها فى أن للقاضى أن يأذن بالصرف إلى جهة أخرى » .

أعجبنى هذا القياس الأخير المختصر وبدا لى — على قلة إحاطتى بهذه البحوث الشرعية — قياساً معقولاً وفاصلاً وأعجبنى أن تحتاط الهيئة الاستئنافية فلا تجعل تأييد القرار مطلقا بغير أسباب حتى لا يؤخذ من ذلك أنها توافق على ما جاء فى القرار الابتدائى بشأن الوقف على المسجد والحوض .

هذا هو الذوق القضائى الحسن والاستدلال الفقهى المحقق للمصلحة الاجتماعية المرسلة والتدقيق القضائى فى تسبيب الأحكام .

***

القاهرة فى ٢٤ مايو ١٩٤٠

فى أهرام اليوم فقراتٌ من حكم أصدرته الدائرة المدنية لمحكمة النقض والابرام . هذا الحكم قد أعلن أن الإكراه البدنى الذى جعله المشرع جزاءً للمحكوم عليه فى عقوبة بغرامة مالية لم يوفها ، وجعل المشرع حده الأقصى ثلاثة أشهر لا تزيد ، هذا الاكراه قد أعلن حكم النقض أن ذمة المحكوم عليه لا تبرأ بتنفيذه براءة نهائية ذلك أن مقدار الغرامة الذى تقابله مدةُ الاكراه المذكورة لا تبلغ تسعة جنيهات باعتبار عشرين قرشاً عن الأيام الثلاثة الأولى وعشرة قروش عن كل يوم بعد ذلك ، فإن كانت الغرامة المحكوم بها على المتهم فوق المبلغ المذكور فإن للدولة أن تتتبعه فى أمواله تستأدى ما تبقّى من الغرامة بعد خصم هذه الجنيهات التسع التى تقابل

أقصى مدة للاكراه البدنى طبقاً « لتسعيرة » قانون تحقيق الجنايات ! . .

هذا هو المبدأ الذى أعلنته محكمة النقض على خلاف ما قضت به محكمة استئناف أسيوط من أن الاكراه البدنى ثلاثةُ أشهر تقوم مقام الغرامة كلها وتجبُّها ولو كانت ألفاً من الجنيهات أو فوق ذلك .

ليس المبدأ القانونى هو وحده الذى استرعى اهتمامى وإنما استرعاه كذلك أسلوب المحكمة . . إننى أغتبط بنقائه وصحته وسلامة هذه العبارات الواردة فى الحكم :

« وليس من شك فى أن الأخذ بما ذهب إليه الحكم المطعون فيه يؤدى إلى نتائج مزعجة بتسوية حال من وقعت منهم جرائم خطيرة استوجبت الحكم بغرامة فادحة بمن وقعت منهم جرائم هينة يتّسق حساب مقدارها مع حد الحبس المقدر للإكراه البدنى وهو ما يتنزه عنه كل تشريع » .

إن الضد يُظهر حسنَه الضدُّ . . ونحن حتى الآن نقرأ فى بعض الأحكام لغة لا تليق بعصرنا مطلقا . . نحن إلى الآن نصطدم بهذا التعبير الذى لا أدرى وجهه :

« وحيث أن المحكمة ترى معرفة هل قام الدائن بتنفيذ تعهده من عدمه » .

« من عدمه » هذه تطل برأسها الزنجى العجيب حتى بين سطور ناصعة من قانون سليم أحيانا .

« من عدمه » وأخواتها أسرة آن أن تطارَد وأن تُلزَم الإقامة فى دواوين المساحة والصيارفة حتى يأذن الله بانقضائها منها أيضاً فتبرأ منها اللغة والأوراق براءة كاملة .

***

القاهرة فى أول يونيه ١٩٤٠

كتبت وأودعت ، منذ أيام ، مذكرتى فى قضية أرض مصلحة الأملاك . لقد استهللتها بقولى :

« للمدعى طلبات أصلية وأخرى احتياطية . . ولكن للمصلحة العامة رجاء

نضعه بين يدى القضاء نلتمس تحقيقه مهما يكن الحكم الذى يصدر فى الدعوى : ذلك هو أن تعلن الهيئة الموقرة رأيها فى هذا التصرف الذى صدر عن مصلحة الأملاك وكان الباعث لهذا النزاع ؛ لقد أتيح للسلطة القضائية مكان سامٍ منيع لا تهبط منه الأحكام فى الخصومات فحسب وإنما يهبط منه أيضاً الكَلِمُ الطيب ، تهبط منه الموعظة الحسنة ، تهبط منه الإشارة الهادئة الحكيمة درساً لمن يُثبتون بتصرفاتهم افتقارهم إلى الدروس .

ومن هذا المكان العالى أيضاً يساق التوجيه للمشرع حين يرى مطبقو التشريع نقصه أو غموضه ، ومن هذا المكان العالى أيضاً يُزجَى التنبيه إلى السلطة التنفيذية عسى أن تصحح بوسائلها الخاصة ما لا يستطيع القضاء تصحيحه .

ولتاريخ القضاء فى مصر أن يفخر بما سجّل من سوابق فى هذا الشأن : أعلنت بعض أحكامه أن فى باب التزوير نقصاً لا يسمح بعقاب من يستحقون العقاب لأفعالٍ تتصل بالكذب فى عقود الزواج فبادر المشرع إلى ملء هذا الفراغ .

ونبَّهت بعض أسبابه إلى قصور القانون المدنى الذى لا يعرف المسئولية الشيئية عن انصاف العمال الذين يصابون بغير خطأ من مخدومهم نخفّ المشرع إلى تكملة نقصه .

وإلى وحى القضاء انصاعت الحكومة فاستصدرت العفو الجزئى بالقياس إلى بعض الأحكام » .

ثم قلت بعد استعراض الوقائع :

« هذه هى الوقائع مظلمة محزنة قد كشفت لنا تصرفاً شاذاً لا مبرر له ولا عذر يُعتذر به عنه ، فلننتقل من هذه الوقائع إلى مناقشة هذه التُكأة القانونية التى اتكأت عليها المصلحة فى تصرفها حاسبةً أنها تنجيها من نتائج العقد ، هذا هو قولها إن البيع تم على مقتضى أحكام لائحة ١٨٦٦ ؛ فماذا تقول هذه اللائحة ؟ إنها تقرر أن للمصلحة أو لوزارة المالية الحق فى قبول أو رفض أى عطاء . إذن فلنناقش هذا الشرط لنرى هل هو شرط مشروع واجب الاحترام أو أنه غير ذلك ، ثم

النرى — إذا سلمنا جدلاً بوجوب احترامه — كيف يكون تطبيقه .

إن هذا الشرط إذا اعتبر شرطاً إراديا كان شرطاً باطلا يَبطُل وحده وينفذ العقد ، وإذا اعتبر شرطاً فى عقد من عقود الإذعان وجب أن نهتدى فى فهمه وتطبيقه بقول الأستاذ سالىْ :

« إن تفسير العقد الإذعانى وتحديد الالتزامات التى يولدها يجب أن يكون فى ظل هذه الاعتبارات ، فيفسر العقد كما يفسر القانون ، لا باعتبار أنه وليد إرادة الأفراد فنُعـنَى بتفسير هذه الإرادة ، بل باعتبار أنه ينظم المصلحة العامة لمجموع الأفراد الذين يخضعون له ، فنطبق هذا القانون التعاقدى تطبيقاً يراعى فيه مقتضيات العدالة وحسن النية ، وننظر فيه إلى ما تستلزمه الروابط الاقتصادية التى وضع لتنظيمها » . (نظرية العقد للأستاذ السنهورى بك ص ٢٨٤) .

ولا نزاع أن مقتضيات العدالة وحسن النية تقضى باحترام نتيجة المزاد وتمنع نزع الأرض من يد المدعى لإعطائها بنفس الثمن ، وبدون طرحها مرة أخرى فى المزاد ، لمتزايد آخر رفض الشراء أولاً بنصف هذا الثمن ، وكان للمدعى الفضل فى إبلاغ قيمة الأرض إلى ما بلغته ؛ فإن استبعدنا فـكرة العقد وقلنا إنا أمام قانون من القوانين ، وجب أن نطبق القاعدة المتقـدمة من باب أولى ، وهذا هو الأستاذ سالى يقول إن العقد يجب أن يفسر كما يفسر القانون ، أى أن من المسلم به تفسير القانون فى ضوء الاعتبارات التى ذكرها فى عبارته المقتبسة آنفاً ؛ والأستاذ Jèze من أئمة القانون العام يقرر أن السلطة العامة تخرق قواعد المزاد إنْ هى عقدت صفقة بالممارسة دون سبب قوى جدى تبرر به رفضها الموافقة على نتيجة المزاد .

. . . .

« والواقع أن التأمل فى بنود اللائحة التى تستند إليها المصلحة يُسقط دفاعها فإن البنود المذكورة — فضلا عن أن تفسيرها يجب أن يكون على ضوء اعتبارات العدالة والمصلحة العامة وحسن النية التى ذكرها « سالىْ » ، وكلُّ هذه العوامل

تقضى باحترام حق المدعى واحترام حجية المزاد، واحترام كرامة اللجان الحكومية وصون أوقاتها وأوقات المتزايدين عن العبث، إذ لا معنى لإجراء مزاد تعتزم إهمال نتيجته فيما بعد — نقول أن بنود اللائحة، فضلا عما تقدم بيانه، يجب أن تؤخذ باعتبارها وحدة لا تتجزأ، ونحن نقرأ من بين أحكامها المادة ١٥ التى تجرى هكذا: «تقفل جلسات المزاد بموجب محاضر تعمل بمعرفة قومسيون البيوع ولا تقبل أية زيادة بعد قفل جلسة المزاد، لا بالمديريات أو المحافظات ولا بنظارة المالية» ومعنى هذا أن اللائحة افترضت لقرار إرساء المزاد حجية احترمتها، حتى ضحت فى سبيلها بالمصلحة المادية للخزانة العامة، ورفضت تقديم أى زيادة.

والمادة ١٣ قضت بإجراء القرعة بين المتزايدين الذين يعرضون سعراً واحداً — فى حالة المظاريف كما هو المعقول — وهذا يبين حرص المشرع على تحقيق العدالة والمساواة بين المتزايدين، ويُظهر أن تفضيل أحدهما على الآخر لا يجوز تركه لهوى المصلحة فيحكّم فيه الحظ والاقتراع!».

ثم قلت فى ختام المذكرة:

فى غرفة حضرة صاحب العزة مستشار التحضير علقت لوحة نقشت عليها هذه الآية الكريمة: «يأيها الذين آمنوا أوفوا بالعقود».

لسنا نملك إلا أن نتوجه بهذا الأمر الإلٰهى إلى الحكومة المهيمنة على القانون والراعية للعدل والكافلة للحقوق والمذكّرة بالعهد والنادبة إلى الوفاء بالعقود؛ إن القدوة فى الخير والشر تهبط من أعلى إلى أسفل، فلتحرص الحكومة على أن تضرب للمحكومين مثلا طيباً. ولئن يجاوزها الصواب ويَفُتْها أن تضرب هذا المثل، فإن فوقها قضاءً من حقه ومن واجبه أن يقول لها: إنك أخطأتِ، وإننى أردك مرغمةً إلى الصواب، وإنك اعوججتِ، وهذا دورى لأقوِّم الاعوجاج. وهذا هو العدل».

هذه أجزاء قليلة من مذكرتى، فماذا قال الحكم بشأنها؟ إنه لم يذهب مذهبنا لا فى الرأى ولا فى التوسع، وقد استعرض بعض ما قلنا ورد على النحو الآتى:

« وحيث أن مثار النزاع فى الدعوى أن الشرط الوارد فى قائمة المزاد من أن للمصلحة الحق فى قبول أو رفض أى عطاء هو شرط مشروع واجب الاحترام من عدمه .

وحيث أن وكيل المدعى أورد فى مذكرته ص ٦ أن هذا الشرط إذا اعتبر شرطاً إراديا كان شرطاً باطلا يبطل وحده وينفذ العقد ، وإذا اعتبر شرطاً فى عقد من عقود الإذعان فواجبٌ تفسيرُه لا باعتبار أنه وليد إرادة الأفراد ، بل باعتبار أنه ينظم المصلحة العامة لمجموع الأفراد الذين يخضعون له ، فيراعى فيه مقتضيات العدالة وحسن النية ، وينظر فيه إلى ما تستلزمه الروابط الاقتصادية التى وضع لتنظيمها ، وأن المقتضيات المذكورة وحسن النية تقضى باحترام المزاد وتمنع من نزع الأرض من يد المدعى لإعطائها بنفس الثمن لمزايد آخر كان قد رفض الشراء .

. . . .

وحيث أن المحكمة ترى أن هذا الشرط الوارد فى قائمة المزاد هو شرط صحيح مشروع ليس فيه مخالفة للقانون وليس هو شرطاً إراديا فيبطل وينفذ العقد ، وإنما هو عقد احتفظ فيه البائع ، وهو أحد طرفيه ، بشرط خيار القبول أو الرفض بغير أن يقيد نفسه بأى قيد ، فله أن يستعمل حقه فى الرفض فى أى وقت شاء ، وقد كان واجباً على المدعى إذا كان يخشى تمسّك المصلحة بهذا الشرط أن يقتضى منها قبولا صريحاً ، وأن يكون هذا القبول متضمناً تنازلها عن خيار القبول ، وهو ما لم يحصل » .

كان الموكل قد اطلع على هذه المذكرات حين أرسلتها لتعلن إلى خصمه بوساطة المحضرين ، فأرسل يشكر ويثنى على « النتيجة » المقدمة منى للمحكمة ! .. النتيجة ، فهذا أحد المعانى لكلمة Conclusion الفرنسية ولهذه الكلمة الفرنسية معنى آخر هو المذكرة ! . . ولقد عرفت فيما بعد أن هذا اللفظ كان لغة الجيل الماضى من المحامين ! . .

صدر الحكم فلم أر من الرجل جحوداً ، بل رأيته يُقبل على مكتبي ويسلّطني على الاستئناف إن نصحته به أممته وإلا طويته . . . قلت للرجل إنه صاحب حق لا شك فيه ، ولكن الحق قد يصطدم مع القانون ، وهذه الأسباب التى اعتمدتها الدائرة السابعة بمحكمة مصر قد تعتمدها محكمة الاستئناف ، خصوصاً أنى اطلعت على حكم للنقض لم يصدر فى هذا الشأن وإنما صدر فى خصومة بين أفراد وأفراد ، شهَر الأُول مزاد تأجير أطيانهم فرسا على الآخرين ، ولكن الملاك رفضوا التأجير متعللين بما قالوا فى إعلان المزاد من أن لهم الحق فى رفض أو قبول أى عطاء بدون إبداء الأسباب ! . . كان الرجل يسمع فيَرضى عقله ويَكره شعوره ، فإنه يتشوّق إلى أن يسمع منى عبارة التأميل ليبادر إلى الاستئناف ؛ ولكنى لا أقبل أن أحمل ذمتى هذا الحمل رغم شدة ميلى فى الواقع إلى إجراء الاستئناف ، فقد كان ميلا يستند إلى أكثر من باعث : يستند إلى ما تبيّنته من شذوذ التصرف نفسه ، ويستند إلى لذة البحث القانونى والرغبة فى المغامرة لمعرفة رأى القضاء الأعلى ، كما يستند إلى العطف على الرجل وهو المظلوم فى موقفه من خصومه ، والكيّس الظريف فى موقفه من محاميه .

ولم أكد أسمع منه أن خصمه الذى اشترى الأرض بدلا منه يبغى أن يصالحه حتى سمعت صوتى يعلو ليغطى على أصوات التردد ومغريات الاستئناف ، سمعت صوتى يعلو ويقول : « خلاص ! وإن الصلح الأعرج خير من القضية الكاسبة .. الكاسبة ، فما بالك . . ؟ » .

لست أدرى لماذا تستبق الأمثالُ والحكمُ كلَّ هذا التأثير حتى فى توجيه تصرفاتنا ؟ لقد استوضح الرجل معنى هذا المثل فشرحت له أصْله الفرنسى وترجمتَه العربية ، فاقتنع وذهب « ليعرج » على خصومه أو مصالحيه !

***

القاهرة فى مساء ٤ يونيه ١٩٤٠

فى غرفة المحامين بمحكمة عابدين الأهلية — ويجب أن أضيف هذه الصفة الأخيرة منذ أن ازدوجت شخصيتى فأصبحت محامياً شرعيا وأهليا فى آن واحد — دارت الأحاديث بين المحامين المنتظرين كما يجب أن تدور . .

وانتقل المحامون انتقالاً طبيعيا إلى الكلام فى القضاة . . . أليس أصْدقُ حكم على القاضى ، كما قال أحمد بك حلمى وكيل محكمة مصر ذات يوم ، هو حكم المحامى ؟

انطلق الزملاء يروون من مواقفهم ونوادرهم : عرض اسم (م . و) وهو اليوم فى المعاش ؛ كان فيما قال المتحدثون حسن التقدير ولكنه كان مولَعاً بالسرعة ولعاً غريباً : ولىَ قضاء كفر الشيخ وكان يسكن القاهرة فلا يلم بمحكمته إلا فى منتصف العاشرة ، ثم هو حريص على أن يغادرها أسرع ما يستطيع فى سيارة تقله إلى طنطا عوضاً عن انتظار قطار شربين البطىء . . .

نظر ذات يوم دعوى مدنية محالة إلى التحقيق ؛ أمر الحاجب أن ينادى الشهود فإذا شهود المدعى نحو عشرة نفر وإذا شهود خصمه مثل ذلك . . . أسقط فى يد القاضى العَجِل وتصفح أوراق القضية فإذا موضوعها مطالبة بمائة قرش صاغ ! . .

لم يُضع القاضى وقتاً واستدنى المدعىَ إليه فعرض عليه أن يتنازل عن دعواه لقاء خمسين قرشاً وقبل الرجلُ فأنقدها إياه من جيبه الخاص واشترى رأسه بهذه القروش الخمسين . . .

هو صلح قضائى ولكن من نوع جديد . . .

***

القاهرة فى ٤ يونيه ١٩٤٠

فى حوادث إصابات السيارات ينتقل مهندس ميكانيكى لفحص السيارة ويحرر تقريراً بحالتها يضم إلى ملف القضية . . .

هكذا جرى العمل . ولـكن الذى لاحظته فى جميع ما عرض علىّ من قضايا القاهرة أن هذا التقرير يكتب بالإنجليزية . . . فما السر فى هـذا ؟ إن الموظف إنجليزى . . ولـكن ما السر فى هذا أيضاً ؟

إنه ليس شذوذاً سياسياً فقط ولـكنه شذوذ قضائى أيضاً فإن القاعدة الثابتة فى المحاكم الأهلية هى أن جميع أوراق المرافعات يجب أن تكون باللغة العربية وما يكون منها بلغة أجنبية تجب ترجمته . . . ومن المحقق أن بعض قضاتنا وبعض محامينا لايتقنون الإنجليزية . . ولـكن هذه التقارير لا تترجم . . أو أنا على الأقل قد رأيت ملفات كثيرة خالية من الترجمة .

آن الأوان للقضاء على هذا الشذوذ !

***

القاهرة فى مساء ٨ يونيه ١٩٤٠

هوّمت ، وظننت النوم من عينى جد قريب ؛ أسلمت نفسى لمضجعى ، ولـكن النوم أسلم للريح ساقيه . .

فزعت إلى هذه المذكرات . . . أحسست كأنّ أوراقها البيض تطالب بحق وتستأدى واجباً . . أحسست كأنها تذكّر بدَيْن وتلوم وتعتب . . . أكثير على عامل المِصعد أن يظفر منك بسطورٍ توافه ؟ إن موته قد أحزنك ، وإنك لَتنساه لتعود فتذكره كلما دخلت دولاب المصعد فى طريقك إلى مكتبك . . فما لك تكذب نفسك حين تغفل تقييد خاطر يلتصق بعملك وبمكتبك ؟

ذهب كأنما تخطّفه الموت ؛ انقطع عن العمل أياما ثم أقبل وقيل برىء ، وأصعدك إلى مكتبك وأنت تسأله عن صحته فيجيب « الحمد لله » منكسرَ الطرف مِن مرض ، وكان دائماً منكسر الطرف مِن أدب . ثم انقطعَ أياماً وأخرى وسألت عنه فنبئت أنه هلك ! . .

إذن فقد مضى إلى هذه الغاية التى تؤمِن بها وترهبها وتكرهها لنفسك

ولغيرك . . وإنه لشاب ما أحسبه تنصّف الحلقة الرابعة ، وإن له لزوجاً وبنين . .
وإنه قد سلخ ما سلخ من الحياة فى العمل الدائب ، فى هذه الحركة الآلية يدلّل هذا
المصعد الشرس الحرون . . . كنت تسافر فتراه آخر من ترى ، وكنت تؤوب
فتراه أول من ترى . . تغادر المكتب فى الصيف فإذا عدت فى بعض أيام الهجير
وجدته ، وإذا استأنفت راحتك ثم قطعتها من جديد وجدته فى مكانه . . وفى الشتاء
تحتد برودة الليل وتهبط من مكتبك فى العاشرة أو نحوها فتجده مكوّماً فى صندوق
المصعد يجمع فى جلسته بين التأهب لأداء الواجب والفرار من سعار البرودة . .

قامت العمارة قبل أن يولد . . وجُعِل فيها هذا المصعد الهرم ، هذا الشيخ
المتصابى المدلّل ، وقد مضى عامله كما تمضى ملايين البشر والبيت قائم والمصعد
يرتقى ويهبط ويحشرج ولكنه لايموت . . تتداول أرضَه ألوفُ الأقدام يلتمس
بعضها الخصومة فى مكتب من مكاتب المحامين وينشد بعضها البرء فى عيادة من
عيادات الأطباء ويسعى بعضها إلى ما يعرف الله أو ينكر ، ثم تمضى هذه الأقدام
لتضرب فى الأرض ولتبلغ نهاية الشوط فى هذا اليوم أو غده . . والأحجار قائمة
لا تزول والصخر ثابت لايريم . . والمصعد يهرم لتنحله الشبابَ يدُ صانع من هؤلاء
الصناع الذين يُصلحون ويعملون فى انتظار أن يلم الدور بهم فيمضوا عن الحياة
فى سكون . .

يا عامل المصعد يرحمك الله . .

ويأيها المحامى . . إنه لدور غير سعيد هذا الذى تلقاه . . وإنه لافتتاحٌ كئيب
لعملك اليومى . .

***

القاهرة فى صباح ١٥ يولية ١٩٤٢

أنا عائد من المحكمة التجارية الجزئية ، كانت قضيتى الأولى ؛ دخل القاضى
وجلس فما لبث أن طلب من الحاجب أن ينادى « الراجل اللى من غير كراڤات

ده » وأشار إلى المقعد الثانى فأقبل عليه كهل فى نحو الخامسة والأربعين ؛ سأله القاضى ما عمله فقال كاتب محام ، فاستفسر « عند من من حضرات المحامين ؟ » فقال إنه يعمل وحده ! قال القاضى : إذن لست كاتب محام ولكنك كاتب عمومى ! ثم طرده قائلا : اخرج وإلا حبستك أربعاً وعشرين ساعة أو ستة أشهر ثم نهره وقال للحاجب : إياك أن تدخله هنا مرة أخرى « ولاّ ابق دخّله يمكن رزقه كتير ! » .

جميلة من القاضى وليتهم كلهم يصنعون ! . . ولكن المهم ليس قاعة الجلسة ، إن المهم هو أقلام الكتاب ، بل لعل الأهم هو مكاتب حضرات المحامين أنفسهم !.. حضرات المحامين الذين يفسحون صدورهم لهذه الطبقة بل يجعلون عليها عمادهم الأول فى العمل ! . .

أيها القاضى لقد كنت محامياً فهل عانيتَ من هذه الطائفة وهذا « النظام » ؟ إن كنت أردت وجْه المحامين بعملك فهى مظاهرة لا أكثر ولكن ثِقْ أن اصلاح الطائفة لن يكون من خارجها ، إنه لن يكون إلا من الداخل ، لن يكون إلا بإصلاح المحامين أنفسهم لأنفسهم ! . .

***

القاهرة فى ٢١ ديسمبر ١٩٤٠

مات الهلباوى بالأمس ودفن الهلباوى بالأمس ، وشاءت الظروف ألا تعلم موته ودفنه إلا فى المساء ، نعاه إليك أستاذك الدكتور طه حسين وأنت تزوره فى منزله فلما انتويت الانصراف إلى المأتم قال لك إن العزاء قصر على تشييع الجسد ! ..

إذن فهذا شيخ المحامين قد ذهب إلى غير رجوع ، دون أن تتاح للمحامى فرصة السير فى جنازه ، ودون أن تتاح للمحامى فرصة الوقوف عند قبره ! . . من كان يتوقع أن يمضى الهلباوى هذا المضى المتواضع ؟ من كان يتوقع ألاّ يسير وراء نعشه تلامذته من المستشارين وألاّ يلتحم الرداء الأسود بالرداء الأسود فى وداعه ؟ مات فى يوم جمعة ، واليوم عطلة للقاهرة من أجل مسير المحمل ، هكذا راح والمحامون

لايعلمون ، وصدرت صحف الصباح خالية من نبئه وحملته صحف المساء فلم يبلغ الأكثرين إلا بعد دفنه ، وفاتت المحامين فرصة المحاورة حول ارتداء الروب فى الجناز أو عدم ارتدائه فقد قيل إنه لا يُلبس إلا فى جناز النقيب العامل دون النقباء السابقين ! . .

حياة قد انتهت لستَ أنت الذى تنقدها وتحكم فيها ؛ حياة طويلة ، ممتلئة ، عنيفة حتى فى أخرياتها كعنفها فى أوائلها . وقد مضى صاحبها بعد أن نقش اسمه نقشاً حاداً على كثير من صفحات التاريخ السياسى ، وعلى أكثر من الكثير من صفحات التاريخ القضائى . إنك لن تستطيع — حتى فى موطن الرثاء — أن تتجاهل أنه جلاد دنشواى الذى تؤبنه . ولكنك من دنشواى جد بعيد ، إنك لا تصلح حَكَماً عليها ، ولقد قرأت دفاع الرجل عن نفسه فلم تستطع أن تتخذه عنصراً صالحاً للحكم ، ولكن سؤالا بسيطاً يثب إلى أوراقك : لنفرض أن الجلاد لم يتكلم ، لنفرض أن العىّ قام مقام الطلاقة والبكأ حل محل الفصاحة ، أترى كان الحكم يتغير فى كثير ؟ أتراها كانت قضية من القضايا التى يؤثر فيها نوع أداء الاتهام ؟ إن الاتهام القوى ، فى بعض الظروف ، يستوى مع الاتهام الضعيف ، وإن قلّ أن يستوى الدفاع الضعيف مع الدفاع القوى ، ولكن حماس الوطنية المبارك لم يغفر للرجل مجرد موقفه ، وكيف يغفر له وهو الذى لم يغفر لفتحى زغلول أن يكون قاضياً من قضاة المتهمين ؟ إن كان عمل القضاء أن يفصل وكان موقف العدالة أن تبطش معصوبة العينين لا ترى عدواً ولا صديقاً ، ولا تعرف إلا وقائع وأدلة ، وكان القاضى مع ذلك قد باء باللوم والتثريب ولم يرح إلى موقفه حتى أخوه ، فما أولى أن يبوء بذلك محامٍ حر يستطيع أن يتخير من يشترى فصاحته ! . .

لئن كان شوقى قد استباح ، فيما قيل ولا أحققه ، أن يرسل إلى مُكرِّمى فتحى زغلول هذه الأبيات :

إذا ما جمعتم أمركم وهممتمو بتقديم شىء للوكيل ثمين

خذوا حبل مشنوق بغير جريرة وسروال مجلود وقيد سجين
ولا تكتبوا شيئاً إليه فحسبُه من الكتب حكمٌ خطّه بيمين

فإن حافظاً أظهرُ سبباً وأقوى حجةً حين يخلد موقف الهلباوى بقوله :

أنت جلادنا فلا تنس أنا قد لبسنا على يديك الحدادا !

. . .

مضى الشخص العام ، مضى المصرى يَحكم عليه المصريون ، وبقى الشخص الخاص ، بقى الهلباوى الذى تطوّع مشكوراً للدفاع فى قضية كوكب الشرق والسياسة سنة ١٩٣٤ ، فنافح عنك إذ نافح عن أستاذك الدكتور طه حسين وعن الدكتور هيكل باشا وحفنى بك محمود .

بقى النقيب الذى كان يتأجج غضباً من أجل كرامتك ، إذ كان رأس الجلسة التى نظِرت فيها شكوى خسيسة بَيَّتها أهل السوء والكيد ، وانتهى المجلس إلى إنذار المحامى الذى تَقدّم بها ضدك بعد أن أهوى عليه النقيب بلسان كلذع السياط ، وقال له إنه إنما يرأف بحاله لأنه حدث ناشىء .

أيها النقيب الراحل دعنى ألتمس لك رحمة الله وغفرانه . لقد مضيت عن الحياة بعد أن أخطأت وبعد أن أصبت ، ولقد لقيت من حياتك عنتاً ، وظفرت من قومك بالتقدير ، وظفرت من قومك بالحرب ، واقتعد كراسى الوزارة من رجال حزبك من اقتعدها ، وقيل أين الهلباوى ؟ فقيل رجل أسنَّ فما يقوى على جليل الأمور ! . . .

من المحقق أنك قد كفّرت فى حياتك عن بعض أخطائك ، وأرجو أن يكون ما لقيت فيها كافياً للتكفير عنها جميعاً .

أما نحن المحامين فإن صورتك قائمة فى دارنا تذكّر بالمحامى الشهم والنقيب الأول والمترافع الفذ .

وأما المحاماة فى الشرق فلن يُفتح لها كتاب إلا كنت صفحة باهرة من صفحاته !.

***

القاهرة فى ٥ يناير ١٩٤١

تلقيت خطاباً من العراق مرسلاً من « عميد كلية الحقوق — منير القاضى » هذا نصه :

« حضرة الأستاذ الفاضل السيد عبده حسن الزيات المحترم

تحية : نشكر لكم تفضلكم بإهداء كتابكم (حكايات من الهند) إلى مكتبة الكلية مقدرين فيكم حرصكم على العلم والأدب غير متناسين ما أبديتم فى الماضى من جهود مشكورة لهذه الكلية .

تفضلوا منا أزكى التحيات ووافر الامتنان » .

. . .

ترى لماذا سجلت هذا الخطاب فى حين أنك لم تسجل خطاباً آخر أرسلته إليك المفوضية العراقية بمصر ؟ حقٌّ إن ذلك الخطاب قد أُرسل إليك قبل أن تعرف لليوميات بعض حقها فقد جاءك فى أواخر عام ١٩٣٧ يتضمن شكراً رسمياً من حكومة العراق على جهودك وعملك فى كلية بغداد ويشفع ذلك بدعوتك إلى الرجوع إليها لاستئناف عملك . . ولكن أيكفى هذا التفسير ؟ أَيُخجلك أن تعترف بأنك تتبنَّى كتبك وبحوثك وأنك تسعد حين تُصغى إلى من يحدثك عنها كما يسعد الأبوان حين يحدثهما الناس عن أولادهما ؟ فما بالك حين لا يكون لهذا الأب بنت ولا ولد إلا بنات أفكار فى كتاب يؤلفه أو قصة « يستعيرها » من غيره ليترجمها ؟

***

القاهرة فى . . .

فى مكتب صديقى الأستاذ محمود المنجورى بوزارة الداخلية لقيت القاضى الأديب ا . ز : كان أحدَ أعضاء دائرة الجنح المستأنفة بمحكمة شبين الكوم التى حكمت فى

قضيتى قبل وصولى ! . . عرفت هـذا القاضى الفاضل منذ عشرين عاماً وهو فى مطلع حياته القضائية مساعد للنائب العام ؛ ليس هذا هو المهم بل المهم أنه عتب علىّ كثيراً لأنى كنت شديداً معهم يوم القضية ! . . ترى أكان الرجل يعتقد حقاً ما يقول ؟ ما أشد إذن ما تختلف وجهات النظر ! . . أنا الذى كنت شديداً ! . . كنت شديداً بكلمات لا أندم عليها وببرقية أردت بها إثبات واقعة . . أما « عمل » الدائرة ، أو إهمال الدائرة لشأنى وشأن الدفاع ، وأما حوار الرئيس معى ، فـكل ذلك خطرات النسيم العليل وكل ذلك الماء الفراتُ الزلال ! . .

ومع ذلك فإنى « لم أَجْرِ وراء » شكواى . . لقد أبرقت إلى وزير العدل من محطة شبين الـكوم فلم أكد أبلغ القاهرة حتى نسيت أو تناسيت واكتفيت بأن أبث هذه المذكرات الوفية شكواى ونجواى . . إن هذه المذكرات لا تشكو لأن أوضاع الأمور قد صارت إلى انقلاب فَعلىّ أنا إذن أن أشكو مذكراتى إلى رب السماء ! . . .

ليتنا انتفعنا كباراً ببعض ما حُفِّظناه فى المحفوظات صغاراً . . ليت أن كلاًّ منا وضع هذه المادة فى الباب الأول من أبواب دستوره : « عامل الناس بما تحب أن يعاملوك به » .

***

القاهرة فى ٢٥ مارس ١٩٤١

كان من المحتم أن تكتمل ثلاثة أشهر ويزاد عليها أيام لـكى تنفض عنك غبار الـكسل وتحنو على هذه المذكرات بالتفاتة . ومع ذلك فإن هذه المذكرات هى هى التى حنت عليك وهى هى التى تقبّلتك فى صدرها واستمعت إلى هرائك وسخفك وأصغت إلى هزلك إصغاءها إلى جدك !.. أتراك أنت أيضاً قد سَرَت إليك العدوى فأنت مدبر عمّن يُقبل عليك مسىء إلى من يحسن إليك ؟ اللهم لا إساءة إلا إلى نفسى فما هذه المذكرات . .

***

القاهرة فى مساء ٣ أبريل ١٩٤١

اللهم لا إساءة إلا إلى نفسى فما هذه المذكرات . . . ثم ؟ ثم إن طارقا قطع عليك الكتابة فتركت الجملة بغير تكملة ودسست هذه المذكرات المسكينة فى مكان ما لتظل الجملة حائرة تسعة أيام تنتظر الخبر ولتجىء الآن — حين لا تجد ما تعمله — فتذكر ما نسيت وتخرج المذكرات وتفتحها فلا تدرى ماذا كنت ناوياً أن تقول . .

ومع ذلك فستكون جريئاً يوماً ما فتدعو هذا الذى تكتبه يوميات ! . .

إن ما لايدرك كله لايترك جله نخذ فى استدراك ما فات وابدأ بهذا الفقيد الكبير ، ابدأ بلبيب عطية ، بهذا الرجل الذى مضى فى سكتة قلب من المحقق أنه لم يكن ككل القلوب ، فى سكتة قلب فاضت عليه آماله وتدلّت على جنباته مطامحه فكانت أكبر منه ولكنه هو لم يكن من القلوب الصغار .

رجل أثار الانتقاد وأثار التهكم أحيانا ولكنى لا أحسبه أثار كثيراً من البغض . رجل أرثيه اليوم صادق الأسى على وفاته والله يعلم كيف وقع خبرها فى نفسى . . . إن الموت رفع من صفحة الرجل السطور التى أثارت الانتقاد وبدأت صفحاته الطيبة تتضخم وتكبر فحكمتُ حكماً سليماً لا زلت ثابتاً عليه بأن موته كان خسارة أصابت القضاء .

ذكرت للرجل نزاهة يده ، وذكرت له حزمه فى معاملة أعضاء النيابة وأخذهم بمعايير شديدة فى سلوكهم ، وذكرت له عنايته باللغة العربية ، ولئن كانت هذه العناية قد أصابها شىء من المغالاة فإن الصفقة — مُحمَّلاً بعضُها على بعض — هى كسب للغة ذلك أن مراعاة الأسلوب الصحيح ولو شابها التكثُّر خير من الإسفاف اللغوى الذى يسود بعض الكتابات القضائية ، ولقد عنى بالترافع عنايته بالأسلوب الكتابى وهو الذى دعا أعضاء النيابة إلى أن يتكلموا فيما أسماه « أدبيات الدعوى » .

لقد مضى ، مضى ولعل الموت كان آخر ما يفكر فيه ، فقد كان لتفكيره

ما يشغله ، كانت رياسة النقض نقطةً محققة فى تقديره وفى تقدير الناس فهو صغير السن وهو وكيل المحكمة وبين رئيسها وبين التقاعد أمد غير قصىّ ؛ ومن يدرى ؟ لعله كان يفكر فى السياسة والوزارة فقد قيل إنه اتخذ من « ثروت » مثالاً يحتذيه ، ولأن ثروت ترافع بنفسه وهو نائب عام فى قضية الوردانى الذى اعتدى على رئيس الوزراء بطرس غالى ترافع لبيب عطية وهو نائب عام فى قضية الفلاّل الذى شرع فى الاعتداء على رئيس الوزراء اسماعيل صدقى .

ولقد أحسست بشعور من الأسى يظلل نفسى حين ذكرت حملتى على الرجل وأنا رئيس لتحرير « كوكب الشرق » ثم لتحرير « الوادى » وذكرت مطالبتى بمحاكمته وهو نائب عام لأن عبارةً نسِبت إليه قد يؤخذ منها تعريضه — وهو المستشار المحتفظ بمنصبه — بإحدى دوائر الجنايات . يعلم الله أنى ما تحركت فى حملتى بباعث شخصى وإنما هو تقديسى لقضائنا المصرى وغيرتى على سمعته وجزعى من أن تنشر الصحف عبارة منسوبة للنائب العام يُشتَمّ منها التعريض بهيئة من هيئات القضاء ولو كانت هذه الهيئة هى بالذات الهيئة التى قضت بإدانتى فى جريمة صحفية قبل أن يَعرِض لها النائب العام بما آخذته عليه وطلبت محاكمته من أجله .

ومع ذلك فإنه لم يكن إلا بشراً وأنا لم أكن إلا بشراً فلئن تجنّيت عليه غير عامد — ورجائى ألا أكون قد فعلت — فهأنذا أفتح صفحة ضميرى راضياً بالحساب فازعاً إلى الله وإلى روح الرجل بالاستغفار الصادق القانت .

اللهم فلترحم هذا الفقيد ولتعوّض هيئة القضاء خيراً ولتكتب لآمالنا الثائرة شيئاً من الهدوء وشيئاً من الرأفة بها والرفق معها ، نحن الضعاف يا رب أمام قوتك ! . . ولتُطامِن يا رب من غُلَوائنا ولتخفف من حدة شهواتنا ، وأَوزِعْنا يا رب أن نقول مع القائلين : « قُلْ بفضلِ الله وبرحمته فبذلك فليفرحوا هو خير مما يجمعون » .

***

القاهرة فى ١٤ يوليه ١٩٤٣

يوم ميلادى . .

أحتفل فيه بنفسى فى دائرة نفسى . . أقلب ذكرياتى ، وأقلب أوراقى . .

أخذت أنفض ما كتبت من مذكرات فى العراق . . كان من المصادفات أن يقع نظرى فيها على اسم السيد « رشيد عالى آل كيلانى » الذى تردد وما زال يتردد بشأن ثورته العسكرية الجريئة التى لم تلبث أن نجحت حتى أُحبِطت ، ففر إلى ألمانيا يربط مصيره الشخصى بمصيرها . .

لم يكن فى هيئة الرجل ما يدل على بطش عسكرى ، ولم يكن فى تعليمه أيضاً ما يؤهله لذلك : جسم نحيل ، وقامة ذات انحناء قليل ، وعينان مُجهدَتان تستعينان بالمنظار ، وهو مؤلف فى قانون الجزاء ، أى العقوبات ، وهو أستاذ هذه المادة بكلية الحقوق ، وهو وزير للعدل وللداخلية يوم كنا بالعراق ، ومع ذلك فقد كان منتدباً لتدريس تلك المادة بالكلية ، وكان بهذه الصفة عضواً فى مجلسها . .

إننى أرى على طيف الذكريات منزله الواسع ، وأرى رسم المأدبة العامرة التى أقامها فيه تكريماً لبطلنا الاقتصادى الكبير « طلعت حرب » ، وأسمع الأبيات الخفيفة التى ألقاها « معروف الرصافى » ، معروف الذى قدِّر لى أن أراه وأسمعه بعد أن حفظت فى السنة الأولى بالمدرسة الابتدائية قوله :

وقاطرةٍ ترمى الفضا بدخانها وتملأ بطن الأرض فى سيرها رعبا

* * *

وقرأت فى يومياتى :

بغداد — فندق مود

صباح الجمعة ٢٤ أكتوبر ١٩٣٦

زارنى أمس الأول مساء رشيد بك عالى آل كيلانى ومحمد بك زكى : الأول وزير الداخلية والعدلية ورئيس وزراء سابق ، والثانى رئيس مجلس النواب حالا ووزير العدلية سابقاً .

كانت زيارتهما لى رداً لزيارتى لهما بعد عودتى من مصر ، وقد تحدثنا فى مجلة « القضاء » لأنها رسميا تحت إشراف وزير الحقانية ، وسألت الوزير عن وقع التعليقات التى أنشرها فيها على أحكام محكمة التميز العراقية وغيرها من محاكم العراق فقال : « زَيْن » ؛ وقال زكى بك : « علق على الأحكام بما ترتأيه » ؛ قلت : « إذا علقت فمن المؤكد أنى لن أعلق إلا بما أرتأيه ، ولكن هل فكرة التعليق فى ذاتها مقبولة ؟ » ، فأجاب وزير العدلية بلهجة حازمة : « فكرة التعليق مطلوبة ومستحبة . إنها إن لم تنفع للأحكام التى وقعت ، فهى تنفع لما يماثلها فى المستقبل » . ا . هـ

أما اليومية التالية مباشرة فقد سجلت ، فى ٣٠ أكتوبر ١٩٣٦ ، الانقلاب العسكرى المفاجىء الذى قام به بكر صدقى فأسقط الوزارة الهاشمية التى كان زائرى من أقطابها وأقام وزارة حكمت سليمان . . .

فكم وكم من أحداث تستحق التعليقات ! . . والتعليقات على الحوادث الجسام كالتعليقات على الأحكام ! . .

***

مصر الجديدة فى ٥ يونيه ١٩٤٣

فى اعتكافى تلقيت اليوم هذا الخطاب من الأستاذ لطفى باشا السيد بعد يومين من إهدائى كتابى لسعادته :

هليوپوليس فى ٤ يونية ١٩٤٣

إلى حضرة الأستاذ عبده حسن الزيات

سيدى الأستاذ

سرنى أن أهديتنى كتابك « سعد زغلول من أقضيته » ، ولا شك فى أنى سأجد متعة لذيذة فى قراءته ، إذ أنك أنت كاتبه وصديقى سعد زغلول موضوعه ، فهو بطرفيه غاية فى الإغراء بقراءته ، وإنى إذ أقدم لك شكرى على هذه الهدية

النفيسة ، أقدر حق تقديره عملك الطيب فى دراسة هذا الرجل العظيم ، وعلى الخصوص من هذه الجهة . فتفضل يا سيدى الأستاذ بقبول شكرى وخالص تحياتى . أحمد لطفى السيد . »

إذا كنت طربت مرة لما تفضل به الأستاذ الكبير من عبارات رقيقة تخصنى ، فإنى قد طربت مرات وطربت طرباً عظيما لما جاء فى خطابه من إكرام وتكريم للرجل العظيم ، والزعيم العظيم ، والقاضى العظيم .

* * *

مصر الجديدة فى صباح الخميس ١٠ يونية ١٩٤٣

أملى ما يأتى على أخى عباس فى الساعة الأولى من صباح الخميس ، فالليل ما يزال قائماً ، وإنما أملى لأنى مريض قد أُلزمت الفراش .

بعد ظهر الأمس الأربعاء قبيل الساعة الواحدة ، أى منذ اثنتى عشر ساعة تقريباً ، زرت دولة أحمد زيور باشا فى شقته بعمارة شركة التأمين الإيطالية بشارع الملكة فريدة ، ويهمنى أن أبادر بتسجيل ما سمعت منه خشية التحريف والنسيان .

كنت يوم الثلاثاء ، أى أمس الأول ، قد ذهبت بنفسى إلى مسكنه ومعى نسخة من كتابى « سعد زغلول من أقضيته » كتبت عليها الإهداء لدولته وأرفقت بها خطاباً ضمنته بعض أسئلة عن بعض القضايا التى عالجتها فى كتابى وعن بعض القضاة الذين عرضت لهم ، وذلك لأن زيور باشا كان زميلا لسعد فى القضاء ، وطالما جلس عضوَ يمين فى دائرة سعد .

. . . . . .

وأقبل علىّ فى بساطة وإيناس هاجماً مباشرة على الموضوع . . ودار الحوار :

— وإنه ليهمنى بصفة خاصة أن أستوضح دولتكم بشأن جناية رشيد التى اتُّهم فيها المدخوم ، والتى انتقل فيها سعد إلى رشيد والإسكندرية لإعادة التحقيق بنفسه ، وقد ورد الحديث عنها فى كتابى من ص ٣٢١ إلى ٣٤١ .

— فكّرنى حكمنا فيها بإيه ، بتاع إيه ؟ جناية قتل ؟

— نعم ، وحكمتم فيها بالإعدام ، وكان متهماً فيها أول الأمر ضابط سودانى ثم اتهم فيها آخر ، وكان معترفاً ولكنكم كنتم متشككين فى اعترافه .

— نعم نعم ، ووجدوا ورقة خاصة بالقتيل بتاع شركة تأمين إيطالية فى بيت المتهم .

— نعم (وهمست فى نفسى دهشاً من قوة هذه الذاكرة ، فإنى قرأت هذه الواقعة فى ملف الجناية) .

— وكان المتهم سائراً فى جنازة القتيل يبكى .

— صحيح . (وزادت دهشتى فإنى قرأت ذلك فى الملف أيضاً ؛ إن الرجل إذن ما زال يذكر بعد خمسة وأربعين عاماً دقائق قضية كان فيها مستشاراً من خمسة مستشارين ؛ من هذا اطمأننت إلى ذاكرة الرجل وصدق حديثه) .

— وإيه كمان ؟

— جناية الجزيرة الشقراء ، وقد ورد الحديث عنها فى الكتاب من ص ٣٨٦ إلى ٣٨٩ ، وجناية هامة أخرى نشر المؤيد حكمها فى عدد ١٠ يونية ١٩٠٢ تحت عنوان : « كيف ترفع الدعوى العمومية بطلب إعدام الأبرياء » ، وقد ورد الحديث عنها فى ص ٣٨٩ — ٣٩٣ ، ولخصت له الأمر بأن ما يهمنى هو أن الحكم تضمن حملة شديدة على رجال البوليس فى أسلوب عنيف قوى العبارة ، فقال غيرَ متردد : « نعم ، هو سعد كان شديد على رجال الإدارة » .

تلوت لدولته العبارة الآتية من ص ٣٩١ ، وهى جزء من أسباب الحكم الذى اشترك دولته فى إصداره :

« وحيث أن وقوع مثل هذه التصرفات بحجة إظهار الفاعل أو كشف الحقيقة أشد خطراً على النظام العام من خفاء الجانى أو تخليصه من العقاب ، لأنه لا شىء أسلب للأمن ، وأقلق للراحة ، وأزعج للنفوس ، من أن يعبث بالنظام من عُهِد إليه حفظ النظام . وحيث أنه لا يصح أن تكون مثل هذه التصرفات

أساساً للحكم ، بل لا يصح غض النظر عن المؤاخذة عليها ، لأن ذلك مما يضر بالقضاء ويجعله عوناً للظلم ، بدلا من أن يكون نصيراً للعدالة » .

فقال وهو يبتسم ابتسامته الصافية ويشير بإصبعه : « هذا كلام سعد ، والفرنسيون يقولون : Le Style c'est l'homme »[١] .

وتلوت على دولته من حكم آخر اشترك فيه أيضاً : « لا يصح أن يُتخذ هذا الاعتراف أساساً لحكمٍ ترتاح ذمة القضاء إليه مهما كانت صفة المتهم وسيرته » . فقال أن هذا كلام سعد .

. . . . . .

وسألته عن قضـية الوقف المشار إليها فى ص ٣ وقد كان هو عضو اليمين وطلعت عضو اليسار وسعد الرئيس ؛ تلوت عليه قول الحـكم :

« من حيث أن الدفع بِكوْن ورثة الناظر على وقف لا يُلزَمون بتقديم حساب عن مدة نظارته إذا مات مجهلا ، لا يمكن قبوله لأن إجهال المورث تقصير لا يمكن أن يتحمل تبعتَـه غيرُ تركته ، وإذا صح هذا المبدأ يكون حَملا للخونة من النظار على الغدر بالأوقاف التى تـكون تحت نظارتهم ، وإرشاداً لهم للتخلص من عواقب غدرهم بواسطة الإجهال . ولا يصح لشريعة تحترم الوقف وتحافظ عليه أن تقرر مثل ذلك » .

فقال دولته بلهجة جازمة : « هذا كلام سعد ، هو كان يكتب كويس » . وكنت ذكرت لدولته قبل تلاوة هذه الفقرة أن الدائرة كانت مؤلفة من سعد ومن طلعت ومنه هو ، فعدت بعد تلاوة الفقرات أستوثق مرة أخرى بقولى : « إذن فليس هذا كلام دولتـكم ولا كلام طلعت ؟ » فرد مؤكداً : « هذا كلام سعد» . وحصل مثل هذا تماماً بالنسبة للحكم المشار إليه فى ص ٥ والخاص بالبربخ .

ثم بدأت أسأل دولته عن قضاة ذلك العهد مصريين وأجانب وبدأت بـ« ولمور » فاعترض قائلا : « لا ، لا ماتسألنيش عن أموات ؛ كلهم كانوا أصحابى » .

---

(١) الاسلوب هو الرجل .

قلت : « إنى لا أسأل عن شىء ممنوع ؛ هل صحيح أن « ولمور » قدم تقريراً يقترح فيه استعمال اللغة العامية فى المحاكم ؟ » فأجابنى : « هذا صحيح وهو شىء معروف ، وكل البلد كانت ضده ، وغير معقول أن نقضى على لغة البلد » .

. . . . . .

وذكر الباشا من مزايا سعد قوة الذاكرة ، وقال إنه لم يكن يكتب تلخيصاً للقضية ، ومع ذلك كان يأتى فى الصباح وهو متذكر كل شىء . ثم أضاف : « كانت له Memoire Angélique ذاكرة ملائكية كما يقول الفرنسيون . وإنى أذكر أنه فى قضية ملوخية كان محامون كبار ، منهم نقولا توما والحسينى ، فمدحوا تلخيص سعد رغم أنه كان ضدهم ، وقالوا إنهم بعد هذا التلخيص فقدوا سلاحهم » . ثم قال : « إن سعداً قد وضع القضاة الإنجليز فى محلهم » فلما استوضحته قصْدَه قال : « إنهم لم يكونوا يقرأون القضايا ، وكانوا يكتفون بقراءة ملخص بسيط يكتبه المترجم فألزمهم أن يعملوا تقارير مستوفية » . ثم قال : « إن سعداً كان أحسن قاض فى المحاكم الأهلية » .

وسألت دولته عن حكاية تصحيح الحكم المذكورة فى الكتاب (ص ٣٩٤ — ٣٩٦) ، فقال إنه لا يذكر شيئاً يؤيدها أو ينفيها .

***

القاهرة فى مساء ٢٢ فبراير ١٩٤٤

زارنى فى المكتب هذا المساء الشيخ عبد القادر المغربى عضو مجمع اللغة العربية الملكى بالقاهرة ونائب رئيس المجمع العلمى بدمشق . الشيخ سورى فاضل من أهل طرابلس . جاءنى من أجل نزاع بينه وبين صاحب مكتبة موضوعُه نسخٌ من مؤلفات الشيخ تسلّمها خصمه ؛ ليس هذا هو المهم . المهم أن الحديث تشعَّب فقال لى إنه زار سعد زغلول حوالى سنة ١٩٠٧ فى بيت الأمة وكان عنده الشيخ رشيد رضا ، وكان سعد يتحدث عن صحته ويردد كثيراً كلمة Regime فسأله

الشيخ معناها ووضحه سعد ، ثم استطرد من توضيحه إلى الكلام فى التعريب .
وكان من رأيه تجويزه ، أى قبول اللفظ الأجنبى اللازم مع إعطائه وزناً عربيا ،
كأنْ يقال « الرجيم » بفتح الراء أو بكسرها ؛ قال محدثى : وقد أعطانى سعد عدداً
من الأفكار فى الموضوع وأوصانى أن أكتب فيه فى المؤيد ، فكتبت فيه عدة
مقالات أعجبت الشيخ على يوسف فقال زِدْها واجعلها كتاباً ، فنفذت فكرته ،
وكانت ثمرة ذلك كتاب « الاشتقاق والتعريب » ، وهو أحد الكتب التى يدور
النزاع بشأنها بينه وبين صاحب المكتبة !

قال محدثى : وكان سعد يعطف علىّ ، وأخذ يسعى لإيجاد عملٍ لى حين علم أن
الشيخ محمد عبده هو الذى استقدمنى لأكون موظفاً فى دار الإفتاء ثم مات قبل
وصولى فلم يمكن تعيينى ، وكان توظيفى صعباً لأن قانون رياض باشا لم يكن يسمح
للأجنبى أن يتجنس بالجنسية المصرية إلا بعد تمضية خمسة عشر عاماً فى مصر » .

هكذا كان سعد موحياً لغيره ، خالقاً للأفكار وموجّهاً للبحوث !

ولكن هل صحيح أنه كان فى هذه المسألة اللغوية يرى هذا الرأى ؟ وهل
يسلكه هذا فى سلك المحافظين ، أو المجددين ، أو المعتدلين ؟

إن هذا « التعريب » بهذا المعنى هو أمر — مهما يكن الرأى فيه — خالٍ
من الإسراف والتطرف ، فمفهومه أن اللفظ الأجنبى الذى لا يمكن إيجاد لفظ
عربى يؤدى معناه تحتضنه اللغة العربية بعد سبكه فى مسبك أوزانها المعتمدة ،
فأين هذا من الاقتراح العجيب الذى أقدم الأستاذ عبد العزيز باشا فهمى على إبدائه
وهو استعمال الرسم اللاتينى ؟ ليس أعجب من هذا الاقتراح إلا أن المجمع ما زال
يبحث فيه . . .

***

القاهرة فى ١٦ مارس ١٩٤٤

يرحمهما الله . . .

يرحم الله صديقى العزيز ، صديقى العزيز فى لغة القلب لا فى لغة النفاق ، يرحم الله صديقى عبد الحليم أباظة .

ويرحم الله زميلى فى المكتب الأستاذ محمد أمين الرفاعى .

كانت تملأهما الآمال ، ومع ذلك فقد ذهبا على غير انتظار . .

تلفَّت ذات مساء فقرأت نعى الأول مات موتَ الفجاءة . .

وتلفت ذات صباح فتلوت نعى الثانى ، مرض سبعة عشر يوماً ثم مضى . . مضى قبل أن يتم تمرينه فى المحاماة ، وقد كان واسع الأمل فى العيش ، كثير الاهتمام بالحياة . . .

فى الحلم طالعت وجهيهما . . وفى الصبح مالت نفسى إلى ذكراهما . . رأيتنى أذكر منكوبى قنا وأصوان . . قلت إن قليلاً من الصدقة قد ينفع جائعاً أو مُعْتَرًّا ، وليكن فى عين الوقت ذكرى للصديق القديم وللزميل الصغير . . هكذا أرسلت إلى مبرة محمد على عن طريق الأهرام مبلغاً قليلاً متواضعاً على روحيهما . . فليكن لهما ثوابه « والله يدعو إلى الجنة والمغفرة بإذنه ويُبَيِّن آياته للناس لعلهم يتذكرون » .

***

الإسكندرية فى ٤ مايو ١٩٤٤

قدمت الإسكندرية من أجل تلك القضية الهامة التى تشغلنى وتؤرقنى . . رواية عجيبة تنتظر الكاتب الموهوب ، بل تنتظر الكاتب الواقعى الذى لا يطلب منه إلا أن يسجل ما يرى ويسمع ، فإن عجائب الواقع هنا فوق عجائب الخيال . .

ليس من أجلها أسطر هذه السطور ، فإن مكانها الأسفار حين يَقرّ أمرها وتقرّ النفوس ، ومكانها الآن خاطرى وقلبى . . .

أسأل الله لصديقى السلامة من المكايد ، وأسأل لقلبه البرء من هذا الهوى العجيب ، من هذا المرض الذى يعيا به الطبيب ، ومن هذا الجرح الذى

يستعصى على مبضع الجراحين الأُساة ! . .

وفى الإسكندرية طالعنى خبر ذلك الوجيه . . إذن فقد مضى ، ومضى هو أيضاً أكثر ما يكون أملا فى عيشٍ ، وأحرصَ ما يكون على حياة . .

طافت بالنفس ذكرياته : فذلك إنذاره الذى كلفك أن تُعده باسمه لتعلِـن به وصياً سابقاً ، ولتعلِـن به وزير العدل مساءلةً عن تصرف قديم لمجلسٍ حسبىٍّ . . وقرأت الأوراق فتبسمت حين رأيت أن قاضى المجلس قد أصبح هو الوزير الذى سيوجه إليه الإنذار . . إن القدر يتهكم ، ومن تهكمه ما يحلو وما يمر . . وكتبت الإنذار بالفعل ، إنذاراً مطولا قاسَ قلم الكتاب طوله وعرضه ، فجعل عليه رسماً قدره مائة وثمانون قرشاً . . ورسم الإنذار فيما يتعارف الناس أربعون قرشاً . . ليت أن الوزير يقرأه . . سيجد متعة وراحة نفس حين يستعيد ذكريات الشباب . . وسيسأل نفسه : أيهما كان أحب إليها ، أن يسير فى سلم القضاء إلى غايته ، أو أن يطفر من حياة القضاء وهدوئه إلى حياة السياسة وما فيها ؟ . .

واتصلت الذكريات . . دعاك هذا العين الراحل مع كثيرين « لتتناولوا الشاى بمنزله بحلوان الحمامات احتفاءً بمقدم سعادة الدكتور أحمد ماهر » .

كان من حظك أن تستمع إلى الرجل ، إلى حديث أحمد ماهر الخصب الصريح المتدفق الهادىء ، وأقبل عليك يسألك : « ليه مابقيتش تكتب لنا القضايا التى كنت بتكتبها ؟ » ، يريد سعادته سلسلة من المقالات كنت نشرتها فى صحيفة الدستور وضمنتها ما تبينته بنفسى عن كثب فى قضايا الطلبة الذين كانت الوزارة النحاسية تلقى القبض عليهم وتدفع بهم إلى المحاكمات ؛ ضمنتها ما تبينته خلال دفاعى فى القضايا المذكورة من أمور تبكى وتضحك ، ولكنها لا تضحك إلا لتبكى ! . . إن مذكراتى أضيق من أن تتسع لتلك الأحاديث ، وحسبى أنها أصبحت أحاديث مسجلة فى تلك الجريدة ، ولكنى لا أستطيع إلا أن أبث إلى هذه المذكرات لواعج نفسى من أمرٍ أراه فوق الأمور : لقد أفسدوا الشباب الطاهر بالسياسة . . لقد شهد شاهد فى إحدى القضايا بأن طالباً ينتمى إلى الوزارة

أغرى طالباً ثانياً أن يشهد ضد طالب ثالث من معارضى الوزارة ، ومنّاه بالمجانية إن يفعل ! . . لقد تحدثوا عن الأموال التى تشترى بها ضمائر الشباب ، لقد تقاذفوا جميعاً بهذه التهم كأنهم يتقاذفون الكرة فى ملعب التنس . . اتهم الوفديون بها خصومهم ، وردد خصومهم عين الاتهام ! . . ليتهم جميعاً كاذبون . . كان الطالب فى الماضى لا يعرف إلا وطنه . . يتصل بالسياسة فيكون أقصى آماله الشخصية أن يعود إلى بيته سالماً من الرصاص ، أو أن يستطيع إتمام دراسته فلا يفصل قبل الإتمام ! . .

كان الطالب ينطلق إلى الطريق وقد حمل روحه فوق كفيه ، فإن غاله الموت فلا عجب ولا أسف ، وإن نجا بنفسه فتلك أقصى منى النفس ، ولكن العود أحمد . واليوم ؟ ما لنا أصبحنا عبيد المال والمنافع ؟ ما لنا تسممنا هذا التسمم ؟ أين كان هذا المال من قبل ؟ وإلا فأينت هى نفوسنا اليوم ؟

إن المأساة لا توصف .. إن الشر قد استشرى .. أحقٌّ أن العدوى قد سرت حتى اقتحمت صفوف المحامين ؟ .. ألم يهمسوا ، بل ألم يتحدثوا بأن الأحزاب تنفق على المحامين فى انتخابات النقابة ؟ ألم يقولوا إن هذه الخزائن تتفتح لدفع الاشتراكات المتأخرة ولدفع نفقات السفر من الريف إلى العاصمة ؟ ليت المتحدثين كاذبون مرجفون . . ليته حديث الإفك والضلال . .

***

القاهرة فى ٢٤ مايو ١٩٤٤

قضية البنك الأهلى . . .

« . . . وجلس المتهم — فتحى سعيد — فى غرفة الصالون فى داخل المنزل — منزل الدعارة — وأخذ ينعى على الفقراء فقرهم ، وحمل على أولئك الذين يعيشون على التافه من الطعام فى حين أن الفلوس كتير ، ولا يتطلب الحصول عليها إلا شيئاً من الجسارة ، ثم أبدى دهشته ممن يقتات الطعمية والعدس مع

وجود الفراخ والديوك الرومى . . . وفى خلال مواجهة السائق بزميله المتهم روى أن المتهمين اليونانيين عند ما سلما إليه نصيبه من المبلغ المسروق كانا يقولان إن هذا الحادث باب جديد للثراء ، وإن أحدهما قال لفتحى بكره تبقى فتحى بك ! » .

عبارات مرت دون أن يُلقى أحد باله إليها ، ولست أدرى هل يقف حكم المحكمة العليا عندها أو يمر بها مر الكرام ، ولكنى رأيتها أهم ما فى القضية . . . إن هذه الروح التى عبّر عنها المتهم فتحى هى أصل الشر كله ، وأن كثيراً منا ليغذّون هذا الأصل بحسن نية ، وإن كثيراً منا ومن غيرنا ليغذونه بسوء نية ، فأزالوا طمأنينة النفوس وهى حصن الأمان للفرد أولا وللمجتمع ثانياً ! . . وليتهم حين بذروا بذورهم حرصوا فى الوقت عينه على أن يبذروا إلى جوارها معانى الأخلاق والدين والاستقامة . . إنهم لم يفعلوا وهكذا تبلورت الأفكار فى النفوس الجاهلة فكانت إجراماً وسطواً وقتلا وحقداً اجتماعيا و « شيئاً من الجسارة » .. ثم ماذا .. ؟ هل أصلحوا البيت ؟ وأنفقوا على الأسرة ؟ ورعوا البنت والولد ؟ وثقفوا النفس ؟ وجوّدوا العمل ؟ بل إنفاقٌ فى دور الدعارة ، وإقبال على المخدرات ، وإدمان للسينما لتلقّى دروس الإباحة والإجرام ، وهجران للمنزل ، وغدر بالزوجة الأولى ، وتحلُّل فى الوطنية ، وتقطيع لكل آصرة سامية من دين أو قومية أو قربى أو عمل . . .

إن الديكة الرومية قد عاونت على إسقاط أمبراطورية الرومان حين فتح العربى المسلم ما فتح من أقطار العالم وهو يشدّ الحجر إلى بطنه من ألم الجوع ، فإنْ طَعِمَ فقبضةٌ من التمر ، ولُقيمات من خبز الشعير . . .

ومع ذلك فما يكره أحد أن يمتلىء البلد بهذه الديكة من رومية وهندية وشرقية وغربية ، وأن يكون لكل مصرى منها ما يشاء . . ولكن السطو والإجرام والقتل والحقد الاجتماعى و « الجسارة » لا تحقق من هذا شيئاً . . إننا نريد بلداً غنياً تفيض خيراته فتعم الجميع ، لا بلداً فقيراً يحقد بعضه على بعضه ويحاول فردُه أن ينتزع اللقمة من فرده ، فإن اقتسموها جميعاً جاع الجميع . .

نريد مناور ومطلات على الخارج تجلب النور الطبيعى وتأذن للهواء الطبيعى

النقى ، ولا نريد شمعات ذابلة تُنقَل من ركن مظلم إلى ركن مظلم وهى بين ذلك تتآكل حتى تزول ، لا نريد مروحة كهربائية فى غرفة مغلَقة تصدع رؤوسنا وتزكم أنوفنا وتؤذى رئاتنا ، ولا تفعل إلا أن تحول الهواء الفاسد من الغرفة إلى الغرفة ، كأنها الساقية المشهورة فى أقاصيص جحا المظلوم . . .

وسِّعوا آفاقكم أيها الناس ، واحرصوا على تنمية الثروة القومية بإتقان العمل وإحسان الاستغلال ، وترويج صناعاتكم فى الداخل والخارج ، واعلموا أن مصر بلد فقير فى حدود الواقع غنىّ جداً فى حدود الممكنات ، وأن هذا النشاط الذى نبذله فى الهدم خليق أن يُبْلِغنا جميعاً الثراء والرفاهية إنْ نحن وجَّهناه وجهة البناء . . .

***

القاهرة فى . . . يونية ١٩٤٤

وجّه زميل نظرى إلى أن مجلة المستمع العربى قد نشرت نص محاضرة للأستاذ سلامة موسى الكاتب المعروف ، أذاعها من راديو لندن وتحدث فيها عن طائفة من الكتب كان آخرها كتابى عن سعد ؛ تناولت العدد ، إنه الحادى والعشرون من السنة الرابعة ، والعجيب أن هذه المجلة تصلنى بانتظام ولكنى لم أفطن لهذه الكلمة حتى وجهنى إليها الزميل . إننى أثبتها هنا لأن فيها التفاتة قضائية تثير كثيراً من الخواطر وتتصل بمسلك القاضى أزاء القانون وبكتاب جديد لأحد المستشارين :

« وأخيراً يجب ألا يفوتنى ذكر كتاب قلّ أن يظهر مثله فى اللغة العربية ، هو « سعد زغلول من أقضيته » للأستاذ عبده حسن الزيات . فإن شخصية سعد معروفة بمجملها عند عامة الشعب ، وبتفاصيلها عند أولئك الممتازين بالوجدان السياسى . ولكن حياة سعد فى القضاء مجهولة عند الجميع تقريباً . وهذا الكتاب يشرح لنا المواقف القضائية لهذا القاضى الذى كان يؤثر صرامة الحق على صرامة القانون . . . »

يؤثر صرامة الحق على صرامة القانون ! . . تعبير قوى جميل . . وهـذه هى القضية التى قلت إنها تثير كثيراً من الخواطر ، والتى ترتد بى ارتداداً تلقائياً إلى قضية مصلحة الأملاك ، حيث رأينا صرامة القانون ، بل صرامة اللوائح العتيقة تتغلب على صرامة الحق ! . .

* * *

ذكرت عند قراءة هذه الكلمة وما تضمنته من إشارة إلى صرامة الحق والقانون كتاباً جديداً اسمه « فن القضاء » أصدره أحد المستشارين الأهليين المتقاعدين ؛ الكتاب قسمان : قسمٌ مترجَم وقسم مؤلف ، وفى الاثنين الطريف والمفيد ، وفى الاثنين الأسلوب العربى السليم المتين . ولكنى فوجئت فى ثناياه بحملة على كتاب « سعد زغلول من أقضيته » حملة فى خصوص رأى قال المؤلف إنى بشّرت به فى الكتاب ، وهذا الرأى الذى نحلنى إياه هو أن على القاضى أن يهمل النصوص ويطبق العدالة . . . لا أحسبنى قلت هذا ، وإنما أثنيت على سعد لأن لسانه سبق إليه السهو فنطق بحبس متهمين تبيّن حين أخذ فى إملاء الأسباب أنه حكم ببراءتهما لا بحبسهما ، فعمل على إطلاق سراحهما ولم يتقيد بسهو اللسان ، وأنا هنا أكرر ثنائى وإعجابى بهذا الموقف العظيم . . . وأحسب أن سهو اللسان شىء ونص القانون شىء آخر . . أما القضية الكلية ، قضية العدالة والقانون والنسبة بينهما فقد عالجتها على وجه آخر فى مقدمة الفصل الأول علاجاً لا أحسبه يؤيد الاتهام .

وعلى كل فانى أشكر للمستشار الفاضل عنايته بكتابى ، وأشكر له قبل ذلك عنايته بالترجمة والتأليف ؛ ولئن شاء أن يكتفى فى التعريف بى بأنى « أحد نوابغ المحامين الشباب » فانى أرى هذا الوصف خيراً من اسمى ، وأكرر شكرى وإعجابى بكتاب « فن القضاء » لحضرة صاحب العزة المستشار السابق الأستاذ « محمد بك رشدى » ! . .

***

القاهرة فى ... ١٩٤٤

كم جلسة ؟ وكم صفحة ؟ وكم محام ؟

تلك هى الجناية العتيدة ، جناية الشروع فى القتل الذى اتُّهم به سبعة نفر انتدب لهم من المحامين سبعة نفر .. ثم لم يترافع منهم محامٍ واحد ...

من جلسة إلى جلسة ، ومن دور إلى دور ، لأن محامياً غائب ، أو لأن متهماً غائب ، أو لأن النيابة تستكمل تحقيقاً سيُضم .. وأخيراً أفرجت محكمة الجنايات عن المتهمين وأجلت القضية إلى دور مقبل لأن « ممثل النيابة قال إن القضية ما زالت لدى نيابة السويس لم تنته بعد ، ولذلك ألتمس التأجيل » .

وجاء الدور المقبل ، وجاء التحقيق التكميلى ، وجاء المحامون السبعة ، ولكن أحداً من المتهمين السبعة لم يحضر .. إنهم لن يسْعوا بأظلافهم إلى القفص .. هكذا أثبتنا حضورنا وانصرفنا فى خزيٍ نجرجر « أروابنا » كأننا اجترمنا جرماً ونحن المجنى علينا ..

القضية كلها عجب ، إنها تصور نوعاً من حياتنا الاجتماعية .. إن المجنى عليه والمتهمين جميعاً قد « توجهوا — بتعبيرهم — للجهات البحرية للمعاش » . أما الجهات البحرية فهى السويس ، وأما المتوجهون فقد قدموا من « نجع دراو تبع الأوسط قمولا مركز قوص » .

لم تؤلِّف الغربة ، ولم تؤلف الحاجة ، ولم يؤلف الخبز والملح بين قلوبهم ، فها هو ذا أحد المتهمين يُسأل أبينه وبين المجنى عليه شيء ؟ فيقول : « عيلتهم كانت ضربت واحد منا ومات » ...

ووقفت أمام عريضة غريبة ، عريضة قدمها أخ للمجنى عليه إلى مأمور قوص ، إن أسلوبها فريد :

« يا صاحب العزة : قتلوه وسلبوه ودفنوه وعاد حيا بعد ستة أشهر ، ومن عجب هذا . من هو القتيل ؟ هو شحات محمود أحمد الجمل من نجع دراو تبع

الأوسط قمول . من هو القاتل ؟ هو . . . و . . . الخ . . . وما سلبوه ؟ سلبوا منه ٤ جنيه وعدد ٣٣ أذرع قماش البيض . لماذا قتلوه ؟ أخذاً فى ثأر عادلى بهلول موسى الذى قتل بتاريخ ٢٩ ديسمبر ١٩٢٩ وهو أخ حسان بهلول المتهم الأول .

وإن القتيل شحات محمود بعد أن تركوه من الحياة ، والقاتلين حضروا واعترفوا بأخذ الثأر وذبحوا كعادة العرب ، ومضى على ذلك ستة أشهر إلا وصل المقتول ماشى على قدميه ولم يبق موضع فى وجهه ورأسه وجسده إلا أخذ نصيبه من أنواع القتل والعذاب . لذلك بادرت بتقديم هذا لعزتكم لضبط هذه الواقعة الغريبة التى لم ينظر مثلها فى التاريخ ، وقد أخطرنا النائب العام تلغرافيا ووكيل النيابة بقوص أفندم .

ملحوظة : نرجو سرعة سؤال المقتول لأنه فى حالة الموت من كثرة وشدة الإصابات » .

دخلنا الجلسة والمجنى عليه يشهد أمام المحكمة . . كان المستشارون يسمعون بالكاد كلامه من ضعف صوته من ضعف بدنه . . فإذا تبينوا الألفاظ لم يستبينوا المعنى من غموض التعبير وغرابة اللهجة . . كان شبحاً يتكلم ، فغفرت لأخيه مبالغاته ، لأنى رأيت ميتاً يتحرك ، وهذا هو الميت الذى يقول أخوه إنه سعى على قدميه ، بل على بوصتيه ، من السويس إلى دراو .

ومع ذلك فقد قالوا إن مصر بلاد غنية . . سيتعلم هؤلاء الناس الكتابة والقراءة . . فعلموهم قبل ذلك الدين والأخلاق . . نظِّفوا قلوبهم من الإجرام ، وطهروا صدورهم من الثأر ، واملأوا أفئدتهم بالدين ، وخوّفوهم بالنار ومنّوهم بالجنة ، وافتحوا لهم المزارع والمصانع ، واصرفوهم عن غرائزهم الدنيا بالعمل ، فإنه هو العاصم من الفساد ، كما قال ذلك المربى الإنجليزى ، وتمعّنوا يا قوم كثيراً وكثيراً فى تلك الكلمة الكبرى التى أجْرتها الحكمة على لسان زعيمكم سعد منذ ثلاثين عاماً حين هتف فى الجمعية التشريعية : « لسنا فى حاجة إلى كثير من

العلم ، ولكننا فى حاجة إلى كثير من الأخلاق » .

***

مصر الجديدة فى ٢٤ يونية ١٩٤٤

خرجت مع والدى لاستشارة طبيب جلدى ، جلسنا بعد الاستشارة فى شرفة مقهى ، لقيت به الدكتور محمود عزمى مستشار الضرائب فأبديت له ألمى مما يلقاه قانون استعمال اللغة العربية من عقبات ، فكاد وهو القانون الجديد يصبح قانوناً غير مستعمل أو حرفاً ميتاً كما يقولون ، مع أنا لم نكد نستريح من ضجيج التفاخر به والدعاية باسمه والطنطنة حوله . . . واتصل الحديث فرويت له أنى لاحظت فى أواسط شهر ديسمبر حملة صحفية من بعض الصحف الأجنبية المحلية ترمى إلى طلب مهلة جديدة للتجار الأجانب ، أى وقف تنفيذ القانون مهلة أخرى استناداً إلى مبررات تستتبع فى الواقع لا مجرد التأجيل ، بل الإلغاء ، وهو الغرض الخفىّ ، فبادرت إلى كتابة مقال طويل رداً على كل حجة أثارتها الصحف المذكورة ، وبعثت إلى بعض صحفنا العربية بردى ترافقه نسخة من الصحيفة الأجنبية التى تزعمت الحركة وطلبت نشره ليُؤخذ الطريق على محاولة التأجيل ، ولكن الصحيفة لم تنشر مقالى ولم تشر إليه بحرف ، بل لم تعتذر إلىّ أقل اعتذار . . . فلم أر تفسيراً لمسلكها إلا أن إدارة الإعلان حريصة على مجاملة المعلنين الأجانب أو أن الرقابة منعت نشر مقالى ، ولكنه فرضٌ لا ينهض ، فلو كان حقاً لأعلمتنى به الصحيفة . .

وجدت عند جليسى من أنباء هذا القانون أكثر مما عندى . . وأخطر مما عندى . . وعلمت أن بعض الرؤساء قد طلبوا إلى بعض المرؤوسين أن يكتبوا منشورات لا يكون تنفيذها إلا إلغاءً للقانون من سلطة لا تملك الإلغاء . . . ما أشد ما يتناقض فينا الظاهر والباطن ، وما أقسى حكمنا على أنفسنا حين نقنع من الإصلاح بالإعلان ، ومن التشريع بـ « قال فلان ، وصَنع فلان » ! . .

***

القاهرة فى ٢٥ يونية ١٩٤٤

كنت وزميلى نتحدث عما يترخَّص بعض الزملاء لأنفسهم ، من تحريف للوقائع فى المرافعات والمذكرات تحريفاً متعمداً فى بعض الأحيان ، وبريئاً — لأنه نتيجة لأقوال الموكلين — فى أحيان أخرى ... وكنا نتحدث فى حيرة المحامى أزاء هذا ، فلا هو مستطيعٌ أن يكشف زميله هذا الكشف الدامى ، ولا هو مستطيعٌ أن يهمل مصلحة موكله . .

هنا ذكرت ما سبق أن قرأته فى كتاب « الأيام المائة » الذى وضعه الدكتور محمود عزمى وكرَّسه لفترة من حياة على ماهر باشا ؛ عدت إلى الكتاب وقرأت فيه ما يأتى مرويا عن على ماهر المحامى :

« جاءه يوماً محام يبلغه فى الجلسة أنه قد تم التفاهم بين موكليهما الذين يتكون منهما طرفا الخصومة على التأجيل إلى ما بعد فصل الإجازات ، وطلب إليه أن يتقدم معه إلى القاضى بهذا الطلب فقبل . ثم اتضح له أنه لم يكن هناك اتفاق على شىء مما أخبره به زميله فعاد إليه ملاحظاً فلم يكن إلا أن أجاب : الذنب ذنبك ، ليه صدقتنى . ثم حدث أن وقف محامى خصوم موكلى على ماهر يطلب التأجيل ويقول إن هناك مستندات جديدة تستدعى هذا التأجيل ، ويمد يده بأوراق يقول أنها تتضمن هذه المستندات ، وكان على ماهر يعرف أن ليست هناك مستندات غير التى أودعت من قبل ، وكان قد تلقى درساً عن خلق الزملاء من ذلك الحادث الأول ، فنهض وأمسك يد الزميل وطلب إلى المحكمة أن تتسلم منها المستندات ، وأخذت المحكمة الأوراق التى كان المحامى يمد يده بها فوجدتها بيضاء ، ونطق القاضى بالتأجيل ، فاحتج على ماهر على هذا التصرف وانسحب من الجلسة صائحاً : « أعجب لمحام يكذب ، وأعجب لقاض يصادق على الكذب » . فلم ير القاضى بداً من رفع الجلسة برهة أعادها بعد انقضائها ، وفتح باب المرافعة فى القضية دون تأجيل » .

منذا الذى يتردد فى الثناء على هذا الموقف ، ومنذا الذى لا يطالع فيه معانى الحزم والاستقامة والانتفاع بالتجارب ؟ إننا نثنى ونقدر وإنْ صرفنا الضعف للزمالة والمجاملةُ للقضاء عن مثل هذا العنف الشريف الكريم . .

***

القاهرة فى مساء ١٩ يولية ١٩٤٤

منذ نصف ساعة كان يزورنى زميلى الأستاذ الهلباوى . كان معه شخص مهذب اسمه حامد أفندى قال إنه قريب له . تحدث الإثنان وذكرا المرحوم إبراهيم بك الهلباوى وقالا إنه كان قد شرع بالفعل قبيل وفاته فى طبع مذكراته وقد طبع بالفعل ملزمتان . قال حامد إنه كان ملازماً له فى أخريات حياته يجالسه من الرابعة بعد الظهر إلى الحادية عشرة ؛ قال : وكان المرحوم الأستاذ فؤاد حمودة المحامى يتلو المذكرات على الهلباوى بك لتنقيحها قبل طبعها ، فوجد فيها كلاماً عن قضية فيليبيدس جاء بين سطوره أن الهلباوى ترافع فيها بعد تنحِّى الأستاذ ع . بك . ف . إجابةً لإيعاز السلطان حسين الذى كان يبغض فيليبيدس ، وشفع صاحب المذكرات هذا بأن انتقد موقف زميله من وجهة نظر المهنة والفن . قال محدثى : « واقترح الأستاذ حمودة حذف اسم الزميل المتنحِّى فوافق الهلباوى »

وسألت عن هذه المذكرات ما مصيرها ، فقالا إنها فى دار الكتب مع أحد النساخين أو المصححين وقد حجز الورثة عليها تحت يد هذا الشخص ! .

نحن فقراء فى المذكرات ، فلا تزيدونا فقراً على فقر !

***

عالية فى مساء ٢١ أغسطس ١٩٤٤

فى مساء ٢١ أو فى صباح ٢٢ فأغلب الظن أن الليل قد انتصف وأنى الآن جغرافيا فى صباح يوم جديد . . . لست أدرى أهو هذا الارتفاع قد أرهف

أعصابى وفرّق النوم عن عينى أو هى مشاغل البال وهذا المخزون الضخم الذى يعمر صدرى من حوادث المؤتمر ، وملابسات المؤتمر ؟ لو أننى كتبت وكتبت وكتبت لما فرغ هذا المخزون ولبقيت المرارة تشيع فى هذا الصدر المسكين ...

أنرت الحجرة وأخذت هذا الكتيب العظيم : « كلمات لقاسم بك أمين » .. قرأتها كلها . . وهل لى فى إتمامها نخر ، وهى التى تقودنى من زمامى بحلاوتها وطلاوتها ، وصدقها ودقتها ، بعظمتها التى لا أستطيع وصفها ولا أستطيع إلا أن أسير فى ركابها حتى تنتهى فتطلق سراحى لأظل مع ذلك متأثراً بها مفكراً فيها ؟

« وجدت السآمة غالباً فى الاجتماعات وما شعرت بها فى الوحدة . أشتاقُ إلى الناس فإذا اختلطت بهم رأيت وسمعت ما يزهدنى فيهم فأفر منهم وأرجع ملتجئاً إلى نفسى فأجد فيها الراحة والسكون » .

هذه هى كلمات الرجل العظيم . . قرأتها فى الصفحة العشرين فكانت بلسماً لفؤادى . . بلسماً لم يلتئم به جرح وإنما تَحقّق به عزاء ، فهذا هو القلب الكبير يصور بعض مابى . . . ولكنى مع ذلك اتعس منه حظا : إنه يفر من الناس ويرجع ملتجئاً إلى نفسه فيجد عندها الراحة والسكون . أما أنا فأفر من الناس وأرجع ملتجئاً إلى نفسى فلا أجد معها راحة ولا سكوناً . .

هذا هو الفرق بينه وبينى ؛ كان له قلب كبير ونفس صافية وحياة مَرضيّة فوجد عند ذلك راحته وسكونه ، أما أنا ففررت من الناس إلى نفسى فكنت المستجير من الرمضاء بالنار . .

* * *

الناس ! ! ماذا لقيت من هؤلاء الناس ؟

. . . .

. . . .

هأنذا قد شددت الرحال إلى المؤتمر بعد أن أعددت محاضرتى فى « مسلك المحامى » . . . ولكنى أصل فأفاجأ بلغط أفهم منه أن محاضرتى قد استبعدت

بعد أن نشرت بعض الصحف فى مصر بياناً يكاد يكون رسمياً بالمحاضرات وأسماء المحاضرين مشتملاً على محاضرتى واسمى . . . . لغط غريب أذكرنى بما سمعته قبل السفر من أن إذن الخروج سيقصر على آحاد لست منهم . . ويسألنى إخوانى العراقيون والسوريون واللبنانيون والأردنيون متى موعد محاضرتى فأحرج وأخجل ولا أستطيع أن أتكلم ويحيك فى صدرى قول الشاعر :

قومى همو قتلوا أميم أخى فإذا رميت يصيبنى سهمى !

وأخيراً . . أعلن بأنى سأحاضر فى صباح الخميس . . ولكنى ألقى عرضاً من يخبرنى أنى سأحاضر عصر الأربعاء . . ولو لم ألقه لما عرفت ولكان محتملاً أن ينادى اسمى لأحاضر فأكون غائباً عن المؤتمر . .

فى عصرية قائظة إذن بعد ظهر يوم ١٦ أغسطس بين مأدبة غداء دسمة أقامها نقيب العراق للمؤتمرين ومأدبة عشاء سيقيمها لهم وزير العدل المصرى . . ومن الإباحة مايشبه المنع والحرمان . . . ولكن بعض الظن إثم فلا تجعلنى يارب من الآثمين . .

وألقيت المحاضرة والحمد لله أولاً وآخرا . .

* * *

أيتها الاحقاد رفقاً بى . .

بل دعينى أقول : أيها الإخلاص فى العمل ما لَكَ تلاحقنى بالشَّرين وتؤذينى الأذَيَين : أُرهِق نفسى بالعمل أولاً على حساب قلبى وأعصابى ، فإذا نجح وظهر أثر المجهود كان هذا النجاح سبباً لإثارة الأحقاد علىّ من العدو ومن الصديق على سواء ؟ . .

إلى أية نتيجة سأنتهى ؟ . .

* * *

حسبك يانفسى واستطردى فى حديث أقل مرارة . . فعلى هامش هذه

المحاضرة أسجل أن بعض ما ذكرت فيها قد حرّك فى بعض الزملاء ذكريات أو خواطر حدثونى بها :

قال الأستاذ الكبير م. على مائدة الطعام إن الحكاية التى رويتها عن سعد زغلول — وهى أن عيناً متهما بالتزوير طلب إليه الدفاع عنه فلم يقبل إلا بعد أن أقر له بالتزوير واستكتبه تنازلاً عن العقد المزور ليكون تحت تصرف المجنى عليهم بعد الحكم بالبراءة(١) — قال إن هذه الحكاية لم يكن يَجمُل ذكرها لأنه لا يُشرِّف المحامى أن يترافع عن متهم تأكد من إجرامه قبل أن يقبل الوكالة عنه ؛ واستطرد محدثى فقال عن نفسه إنه فى حياته الطويلة لم يترافع فى قضايا جنائية إلا نحو خمس قضايا وإن إحدى هذه الخمس قد سببت له أزمة نفسية هائلة :

طلب إليه بعض معارفه أن يدافع عن متهم بقتل أبيه ، وقيل له إن القضية لا دليل فيها إلا شهادة صبى دون الحُلُم قد تناقض فى شهادته وإلا قرائن ضعيفة منها أن هذا المتهم سبق أن زور على أبيه عقوداً ثم سامحه أبوه . . . وقرأ الملف فلم يجد دليلا مثبتاً للإدانة إلا ماتقدم وإلا العثور فى مكان الجريمة على نعل أنكر المتهم أنه له . . . ولكنه مع ذلك ظل يسأل نفسه : إن لم يكن المتهم هو القاتل فمن الذى قَتَل إذن ؟ قال : وجاءنى المتهم ليلة الجلسة ، فقد كان مطلق السراح لأن قاضى الإحالة أفرج عنه لضعف الأدلة ، وسألنى عن مركز القضية فقلت له إن مركزها حسن ولكنى لا أضمن شيئاً وشفعت قولى بأن نقطة الضعف هى هذا السؤال : من الذى قتل القتيل ؟ هنا أطرق المتهم شيئاً ثم قال : إذا كان الحكم لغاية ١٥ سنة فلا بأس ! . . .

قال الزميل : فارتعت وداخلتنى الحيرة فهاهو ذا المتهم قد اعترف أو كاد فكيف أصنع إذن ؟ هل أذهب إلى الجلسة فأتنازل عن التوكيل ؟ إن هذا يسىء

---

(١) هذه القصة مأخوذة من كتاب « سعد زغلول » للعقاد ص ٧٥

إلى مركز المتهم ! . . هل أطلب التأجيل للاستعداد ؟ إن القضية صغيرة وأنا لم أبلغ المحكمة طلب التأجيل قبل أن تقرأها ، والرئيس مصطفى باشا فتحى معروف بالشدة وبالشدة فى رفض التأجيل أيضاً . . . أخذتنى الحيرة حتى استسلمت قائلا : « إنك أنت يارب الذى تدبر فاصنع ما تريد . . » ، وذهبت فى الصباح . ونودى الشاهد الصغير فدخل يتلفت إلى مكان المتهم . . . واستدناه الرئيس إلى حرم المحكمة وأمر بكرسى فأجلسه عليه وهدّأ روعه وأخذ يناقشه فى تناقضه حتى قال الولد إن أهل المتهم هددوه وأخذ يروى واقعة القتل كما رآها مؤكداً أنه شاهد المتهم يطلق النار على أبيه ثم يجرى . .

وقال الرئيس للمحامى : عاوز تقول إيه ؟ فقال المحامى إنه لم يترافع ! . . قال الرئيس : دع كل شىء فهل تستطيع أن تقول من الذى قتل القتيل ؟ قال إنى لست مكلفاً بهذا فإنى برىء حتى تثبت النيابة أنى أنا قاتله ؛ قال له وهو يكتب : قل لك كلمتين ! . . وقال الكلمتين . . . والحكم آخر الجلسة . . . وإرسال الأوراق إلى المفتى ! . .

قال محدثى : « فكأنما أنقذنى الحكم من غمرتى فلو حكم بالبراءة لما استطعت أن أهدأ أمام ضميرى . . . وظل صديقى م . يعايرنى بها قائلا : تجىء إلى طنطا عشر دقائق فتشنق الرجل وتعود ! . . . »

* * *

أذكرنى حديث الزميل الفاضل ما قرره بهذا الشأن الأستاذ « هنرى روبير » النقيب الفرنسى فى كتاب « المحامى » تحت عنوان : « مشكلة متعلقة بالضمير » ؛ قال النقيب إن المتهم قلّما يعترف لمحاميه بالجريمة . . فإن اعترف بها فإن للمحامى أن يقول للمحكمة إنه لم يَعُدْ يملك حرية الضمير التى تساعده على الدفاع ثم ينسحب فيرضى ضميره ويرضى سر المهنة فى وقت واحد ! . .

والنقيب مخطىء فى هذا الرأى فإن مجرد الانسحاب يؤذى مركز المتهم ويُملى المحكمة أن تعتقد أنه اعترف لمحاميه بالجريمة أو أن محاميه وجد مركزه غير صالح

للدفاع ؛ وفى هذا يتفق رأيى مع رأى محدثى ولكنى أخالفه فيما رآه بالنسبة لقضية سعد : فإن تصرف المحامى فيها قد يُعترض عليه بأنه تضمن تعطيلا للجزاء الجنائى الذى ارتضته الجماعة زاجراً للمجرم ورادعاً لغيره . . ولكنا فى الوقت نفسه يجب أن نقدر أموراً كثيرة منها أن التزوير العرفى يكاد يكون جريمة مدنية بحتة وهذه الجريمة قد أزال سعد أثرها بالكتابة التى استصدرها من المتهم وردّ بها للمجنى عليهم أموالهم ؛ ولو لم يفعل لقد كان جائزاً أن يبرأ المتهم بدفاع محام آخر أو بفكرة تستقر فى نفوس قضاته من تلقائها فينجو من العقاب ويحتفظ فى الوقت نفسه بثمرة جريمته . . . هذا إلى أن العين المتهم قد لا تنفعه العقوبة بقدر ما تنفعه النجاة منها ومن المصلحة الاجتماعية ألا نقضى على شرف رجل وشرف بيت ، وما أروع ما قرأته هذه الليلة أيضاً فى كلمات قاض عظيم وصديق لسعد هو قاسم أمين :

« الفضيلة والرذيلة يتنازعان السلطة على نفس الإنسان فى جميع أدوار حياته فتارة تخضع للأولى وتارة تتغلب عليها الثانية . ولا يوجد رجل مهما بلغ من التربية والعلم يكون آمناً من السقوط يوماً فى الرذيلة كما لا يوجد رجل مهما أحاطت به الرذيلة إلاوفيه استعداد لأن يأتى يوماً بأفضل الأعمال . وحقيقةُ الأمر أن أخلاق الإنسان ليست شيئاً يتم دفعة واحدة وليس لها حدّ تقف عنده ، إنما هى تحليل وتركيب ، فى تكوّن مستمر ، يعتريها الانحلال زمناً وتعود بعده إلى التماسك » .

* * *

وحدثنى الأستاذ عباس العزاوى المحامى العراقى ونحن خارجان من الجلسة بعد محاضرتى فقال إنه لا يوافق مطلقاً على رأى « روبير » الذى سمعنى أنسبه إليه يريد جواز انسحاب المحامى من القضية بعد اعتراف المتهم له بالإجرام وروى حادثا يعرفه بنفسه يتلخص فى أن محاميا انسحب لسبب غير الاعتراف فوهم القضاة أن المتهم اعترف له بالإجرام وأدانوه وهو فى الحقيقة برىء ! . .

وقال لى أيضا — تعليقا على ما سمعه فى محاضرتى من أن المحامى الفرنسى الشهير « لاشو » كان يأبى الدفاع عن المدعى بالحق المدنى — إنه هو ، أى محدثى ،

لم يحضر فى حياته عن مدع مدنى قط ! . .

وكان يرافقنا فى السير محام لبنانى نسيت اسمه مع الاسف فقال تعقيباً على هذه المشكلة التى عرضت لها المحاضرة إنه اصطدم بحادث أزعج ضميره يتلخص فى أن شاباً أحبّ راقصة إسرائيلية وفى غمرة الهوى كتب كلٌّ من الحبيبين لحبيبه سنداً بألف جنيه ليكون مانعاً من التفكير فى الهجر . . وسئم الفتى الفتاة واعتزم أمره فطلب إليها ذات يوم أن يمزّق السندان فإن ما بينهما من الحب قد أصبح أقوى من ذلك الخوف حتى لَيجرحه معنى الشك القائم فى السند . . ورضيت الفتاة وقدمت إليه سندها ، أما سنده الذى عليها فاستبقاه لديه وقدم إليها سنداً غيره لتمزقه فمزقته غير فطِنة إلى الخديعة ! . وعهِد إلى الزميل أن يتخذ إجراءات المطالبة فاستصدر له حجزاً تحفظياً نفذ على كل شىء حتى على أثاث الراقصة . . ولَجّتْ بالفتى شهوة التشفى والإيلام فألحّ على محاميه أن يسهرا معاً فى الملهى الذى ترقص فيه الغانية ! . . ورضى المحامى — بعد تمنُّع فيما قال لى — وعبّ الفتى من الخمر حتى سكر فأخذ يهرف بل أخذ يعترف . . وثار وجدان المحامى وقال إنى لا أُطعم أهلى من هذا الطعام . . إنها تبيع جسدها لتعيش فنجىء نحن نقتنص منها هذا المال الذى اشترته بأغلى الأثمان ؟ . . قال : وكانت الدعوى الجنائية التى حركتها الراقصة ضد الفتى من قبل قد انتهت إلى الفشل ، أما الدعوى المدنية فكانت ماتزال منظورة لمّا يفصل فيها ومثلتُ أمام المحكمة فقلت إنى أطلب ترك الدعوى ؛ فقال القاضى : هل عندك توكيل بهذا ؟ قلت إن الموكل موجود وان عليه أن يتنازل وأسررت إلى القاضى بجلية الأمر وتنازل الموكل عن الدعوى . .

وحدثنى قاضٍ عراقىّ فاضل فأشار إلى ماروىت فى المحاضرة من حكاية المحامى الذى تخرج ابنه من كلية الحقوق والتحق بمكتب أبيه فدفع إليه بقضية ضخمة مزمنة لأنها أصلح لتمرينه بما فيها من إجراءات مختلفة ومذكرات متعددة وأحكام متوافقة ومتضاربة فأقبل الشاب عليها بنشاط الشباب وحماسه وذهب فترافع وحصل على حكم لمصلحة الموكل وعاد إلى والده يكاد يقفز من الفرح الذى يُفعم نفسه والفرح

الذى سيملأ به صدر أبيه وأنهى إليه الخبر فاذا بالوالد يتجهم ويحزن ويعاتب ولده قائلا : ألا تعلم أن هذه هى القضية التى ربيتك منها فكيف أربى اخوتك من بعد ؟

قال محدثى : إنكم أوردتم هذه القصة على أنها نكتة رمزية لاحقيقة ، أما أنا فأروى لكم حقيقة هى أنى عينت قاضياً فى إحدى المحاكم فوجدت قضية مزمنة تقادمت عليها السنون فقرأتها وأعددت حكمى فيها فاذا بمحاميها يرجونى تأجيلها ويصارحنى بأنه يعتمد عليها فى عيشه وأنه كان يخال تأجيلها أمراً محققاً لأن القضاة يستصعبون الفصل فيها ! . . ولكن محدثى لم يشفق على التماس الزميل فحسمها فكأنه حطم الدجاجة التى كانت تبيض للمحامى كل جلسة بيضة ذهباً ! . .

وردد الأستاذ سعيد الغزى المحامى والنائب الدمشقى شكواى من قضية السماسرة ومن انحطاط الأتعاب وقال لى لقد تعبنا فى هذين الأمرين اللذين عرضت لهما حتى فكرنا فى تقسيم المحامين درجات يكون لكل درجة حد أدنى من الأتعاب ! . .

* * *

وفى قاعة الفندق دنا منى زميل لبنانى مسن يرافقه ولده وهو زميل كذلك . . وقال المحامى الأب إن حديثى عن علاقة القضاء بالمحاماة ومعاملة المحامى فى الجلسة يغريه بأن يستأنس برأيى فى أمر يتصل به : ذلك أن أخاه كان محامياً وأنه جابه المحكمة فى بعض مذكراته بأقوال رأت أن تحاكمه من أجلها فلما مثل للمحاكمة جالساً فى مقاعد المحامين انتهره الرئيس وطلب إليه أن يقف شأن المتهمين بالإجرام ، فكبر الأمر على أخيه وانتابته صدمة قلبية كانت القاضية على حياته ؛ والزميل يسأل سؤاله : هل القضاة وهل الدولة مسئولون عما حدث ؟

* * *

بهذا وبغيره وجدت صدى محاضرتى فقلت حسبى أن تكون أثارت تفكيراً وأثارت ملاحظات . . . إنها إذن لم تكن كلاماً فارغاً ولم تكن كلاماً مزوراً ولم تكن صياحاً وتشنجا ولم تكن تبا لُغاً غير مفهوم ولا تلاوةً فى لوح غير محفوظ . .

وهكذا أرسل الله عزاءه فاللهم لك الحمد . . اللهم إنى أسألك أن تجنبنى كيد غيرى وكيد نفسى وأن تحمينى من اليأس وتحمينى من الزهو والغرور وألاّ تجعلنى ممن عنيت بقولك الكريم : « ولئن أذقنا الإنسان منا رحمة ثم نزعناها منه إنه ليئوس كفور ، ولئن أذقناه نعماء بعد ضراء مسّته ليقولنّ ذهبَ السيئات عنى إنه لفرِحٌ فخور » .

***

يافا فى ٢٨ أغسطس ١٩٤٤

رأيتها عام ١٩٣٠ ! . . ما أسرع ما يعدو الزمن ! . . . أربعة عشر عاماً قد تقضّت فويلى من حساب النفس بل ويلى من إهمال حساب النفس ! . .

ماذا صنعتَ فى هذا الزمن كله لوطنك وماذا صنعت لنفسك ؟ إن الجماد يتقدم ، إن هذه المدينة كانت دون ما ترى الآن جمالاً . . . كانت مسافة الخلف بينها وبين جارتها « تل أبيب » خطوات فى المكان ودقائق فى الزمان وأحقاباً طويلة فى العمران ، فإذا بالمدينة المتخلفة تتقدم وتتقدم وتبدو لك اليوم مشرقة حية . . . وستُغِذُّ السير لتضيق مسافة الخلف . . .

أما أنت فإنك قد تقهقرت وليتك تنتهى إلى جمود لا تحس معه بمعنى التأخر أو التقدم ، ليتك تصل إلى هذه الحال المريحة ، ولكنك ما زلت مستيقظ النفس على الأقل لنفسك ، وما زلت شديد الإحساس بالنقص ، بَيْدَ انه إحساس لا يدفع إلى عمل ولا يغرى بكمال ! . .

إن هذه النفس التى بين جنبيك لا تمثّل معك إلا دور الصديق فليتها كانت لك عدواً مبينا ! . . ليتها كانت لك خصماً سافراً فإنك ما مُنِيتَ بالشر إلا من صديق ، ولا سعى لهدمك إلا صديق ، ولا أكل الحقد عليك إلا نفسَ صديق ، ولا ألهاك عن عملك إلا شيطان صديق ، فيانفس كونى لى عدواً أعرفه وأتقيه ، ولا تكونى صديقاً يخدعنى فأصطفيه . . .

* * *

سرت فى المدينة فانشرح صدرى لهذه الأسماء المصرية ، سينما فاروق وبوفيه فاروق وفندق رمسيس ولافتة على بعض الأبواب تحمل عبارة « الجمعية المصرية » .

تداعت المعانى فى نفسى ، وأشعّتْ مصر المشرقة الخالدة فى أركانها الدكناء فأذهبت عنها الظلام والحزن وذكرت مع الغبطة أجزاءً من محاضرتى استقبلها أعضاء المؤتمر أحسن مايكون الاستقبال : ذكرت تصفيقهم الشديد حين عرضت لواجب المحامى فى معونة القضاء على إنجاز القضايا ليستطيع القضاة أن يلبوا مثل هذه النصيحة التى وجهها إليهم جلالة الملك فاروق فى ٢٩ أغسطس ١٩٤٠ فقال لهم :

« إن خير ما أوصيكم به هو الفصل فى الخصومات بالسرعة مع العدل ، فإن تأخير
« الحقوق عن مستحقيها يفسد النفوس ويضاعف المنازعات ، كما أوصيكم أن
« تحاسبوا أنفسكم بالليل على ما فعلتم بالنهار حتى يقل الخطأُ ويغلب الصواب » .

كان التصفيق تحية المؤتمرين لملكٍ اقترن اسمه باسم العدل منذ أيام عمر ! . .

وكان تحيةً للكلمة الكبيرة والنصيحة الملكية ، بقدر ما كان تحيةً لمُهدِى النصيحة العظيم . .

*
* *

ولست أنسى العناية الفائقة التى تتبّع السامعون بها حديثى عن المحامى سعد زغلول . . كانت الأعناق تشرئب له ، فبارك الله فى نفوس كريمة تهفو إلى ذكرى محامٍ كريم ، بل إلى حديث الزعيم المصرى الذى اقترن عمله وأثره ومُثُله بجهاد العرب فى سبيل أكرم المعانى وأشرف الغايات . .

كيف لا تهش نفسى إذاً إلى ما رأيت وما ذكرت ؟ وكيف لا أردد كلمة مصطفى كامل : « لو لم أكن مصريا لوددت أن أكون مصريا » ؟

***

القاهرة فى مساء ٤ سبتمبر ١٩٤٤

بالأمس انشرح صدرى . .

ذهبت إلى صيوان الملك فى بيت الملك لأسمع كلام الله يرتَّل ترتيلاً ، ولأرى رعايا الملك من عباد الله يسعون إلى البيت الكريم خِفافاً مطمئين كأنهم يسيرون فى بيوتهم بغير كلفة ولا تحرز ، ليجلسوا وليطلبوا الماء المثلج وليسمعوا قول الله فيناجوا : « الله » ! . .

يا لها من فكرة بديعة رائعة ! . .

يا له من ملك بديع رائع ! . .

فتح البيت الأول فى البلد بعد أن أقفلت بيوت كثيرة كان دأبها أن تفتح طوال رمضان ليذكر فيها اسم الله ، وليخفّ إليها الناس إخواناً فى غير كلفة ولا دعوة ، فتشتد الأواصر بين الناس والناس ، وتشتد الأواصر بين الناس والله ! .

عادة أوشكت مع الأسف الشديد على الانقراض ! . . فجاء الملك يحيي العرف الكريم ويوحى إيحاءه النبيل ، فليستمع الشعب وليعُد الأعيان والسراة ورجال الدين إلى ما ألِف آباؤهم من قديم ! . .

يا أهل مصر ، ويا أهل البلاد العربية ، ويا معشر المسلمين ، هذه إيحاءة الملك فليكن الناس على دين ملوكهم ! . .

* * *

الزقازيق فى ١٤ سبتمبر ١٩٤٤

قطار رأس البر

العال يا فُستق ! . .

إذن فقد بلغنا الزقازيق . .

نبّهتنى هذه النغمة التى أصبحت فى خاطرى علَماً على الزقازيق ؛ هذا النداء بعينه من هذا البائع بعينه بهذه النغمة بعينها ، تلك علامة لمحطة الزقازيق لا تحوجك إلى أن تقرأ اللافتة . . هى على الأقل علامتها عندى منذ أن مررت بها لأول مرة فى حياتى إلى الآن . .

وكانت النغمة فى أول الأمر محايدةً بالنسبة إلىّ لا تثير فى نفسى إلا العجب من ثباتها واتساق شطريها أو مصرعيها ، رغم أن اللفظ الأول يُنطق بالإطالة أما الثانى فيخطف خطفاً سريعاً . .

ولكنها أصبحت بعد ذلك نغمة محبوبة تهفو إليها نفس فقيرة إلى العطف متعطشة إلى الود ، وجدت بعض حاجتها فى صدر صديق يقيم بهذه المدينة وتؤدى إليه هذه المحطة وتذكّر به هذه النغمة . . بذلَ لك ودّه فى أول الأمر فنفرت من ظاهره الخشن ، ثم قابلت إقباله بالتحفظ ، ثم عرفته فإذا النفس الصافية ، والرجولة الوافية ، والمروءة مع النفس ومع الغير .

وقدم القاهرة ذات يوم وخاطبك بالتلفون يداعبك بروحه الحلوة ، وكنت ضيق الصدر مثقلا ببعض همومك ، فاعتذرت واختصرت حديثه . .

ثم رأيته وأنت فى عربة الأومنبوس يمشى وئيداً حوالى الثالثة بعد الظهر فى شارع فؤاد بالقاهرة كمنتظر يترقّب ... كان يخطو وحيداً مفكراً مطرقاً فهممت أن تنزل لتلقاه ولكنك كنت منطلقاً لتشييع جنازبالدقى أوشك موعده أن يفوت فلزمت مقعدك وأنت تقول : لا بأس فسأراه مساء أو أراه ضحى الغد فحسبى أنه موجود بالقاهرة ومن المحقق إذن أن يسعى إلىّ أو أسعى إليه ! . .

وعدنا من الجنازة فسألت عنه فى فندقه ومقهاه فقيل سافر عشاءً . .

وأقبلت مع المساء صحف المساء فتناولت إحداها فإذا بعينيك تتأرجحان أمام السطور كأنما وضعت فيهما قطرا شديدا لاذعا . . .

إنك إنما تقرأ عنه . . إنك تقرأ خبره هو . . وإن خبره هو أنه قد مات !. .

مات ؟ وتعلقت بالأمل الأخير أن يكون الخبر دعابة أو مكيدة ! . . ولم لا ؟

ألم تقع لمثل هذا الوهم سوابق ؟ وأردتَ أن تسافر فى المساء لتحضر المأتم فى ليلته الأولى واتصلت ببعض أصدقائه الذين طالما أَنِسوا به وأَنِس بهم واستضافوه واستضافهم فاستمهلوك إلى اليوم التالى ليصحبوك ولتلمّوا معا بالقبر فى النهار فتذرفوا عليه دمعة تخفف لواعج الشجن . . ولكن اليوم التالى قد أسفر صبحه

وقد حلّ ميعادكم فإذا هم لا ينجزون .. لا لأن أمراً طارئاً شديداً قد حال بينهم وبين زيارة الصديق العزيز الراحل ولكن لأن هذا الصديق لم يعد أكثر من صديق عزيز راحل ولأن الشاعر الإنجليزى قد يئس أن يظفر فى الحياة بثلاث هُنّ الحب والصداقة وحجَر الفلاسفة ولأن أبا العلاء قد أنذرنا : «وكذبت النادبة ما للميت من صديق » ..

سافرت وحدك وبلغت المحطة فى المساء فى ذلك الشتاء القاتم الكئيب واستقبلتك النغمة المعهودة ولكنها لم تعد النغمة المعهودة ... إنها اليوم نغمة كريهة كئيبة ... إن الفستق قد عاش قشره ولبُّه ، وبائع الفستق يبتغى فى المحطة رزق الله ، والنغمة تتردد كما هى بطيئة مائلة فى شطرها الأول مشدَّدة مخطوفة فى شطرها الثانى ولكن صديقك «عبد الحليم أباظة» قد رحل عن هذه الحياة ...

لن تراه هذه المحطة كما كانت تراه عشرات المرات كل شهر ولن يداعب بنفسه السمحة العاطفة هذا البائع الشيخ ، ولن يهجم على فستقه يقذف به قذفا إلى معدته الطيبة الراضية ثم يخلفه ضاحك الأسارير متورد الوجه ضاربا فوق الرصيف بجسمه القوى الشديد مصافحا هذا بكلمة وضاغطا على يد الآخر ضغطة شديدة يُظهِر بها فضل الله عليه وليقهقه حين يصرخ مصافحه من شدة الألم ! ..

وأخذت عربة وسألت السائق عن الحادث وكيف وقع ، وقال السائق فى نغمة المؤمن المستسلم : جاء من القاهرة أمس الأول فى سيارة وفى الصباح لبس ثيابه ثم خاطب مكتبه بالتليفون يخبره أنه سيشغل بتحضير حفلة تقام تمجيداً لبعض الذكريات الدينية ، ثم أحسّ بألم بسيط فتمدد بثيابه فوق السرير واستُدعِىَ الطبيب فلما وصل كان سرُّ الله قد خرج ! ..

استرد الله سره .. وأخذ الحق حقه ومضى عبد الحليم أباظة ...

أقسم لقد تمنيت لو استطيع أن أحدثه ولو مرة واحدة لأقول له إنى لم أكن أعرف فى حياتى مقدار إعزازى له فعرفت ذلك متأخراً ، متأخراً جداً .. وددت لو أكلمه مرة واحدة لأعتذر إليه من خشونة الحديث الذى شاء القدر أن يكون

خاتمة الأحاديث . . وددت أن أتزود منه زاداً لبعض طريقى إليه . . إنه طريق لن يكون فيما أحس طويلا وسألتقى بك يا عبد الحليم فى ساحة رب كريم كنت تتهجَّد له وتتلو علىّ من آيه تلاوة العابد القانت قد خشع قلبه وتمكّن منه إيمانه . . .

ذهبت بالفجاءة ، بسكتة القلب يا صديق . . أتراه عين مصيرى ؟ أما أنا فإن المقدمات والدلائل تهدينى لأعلم أمرى وأعيش مع موتى أتعرّف إليه وآنس به حتى لا يكون اللقاء لقاء المفاجآت ، وأما أنت فلست أدرى أأخذت على غير انتظار؟ ولكنى أدرى أن الإيمان الذى عمر صدرك قد اطمأنّ بك إلى أن توقن أن الأعمار بيد الله وأن لكل أجل كتابا فإذا جاء أجلهم لا يستأخرون ساعةً ولا يستقدمون

* * *

خاطبنى أخوك وأخى الأستاذ عادل يونس . . كان محتاجاً إلىّ كما كنت محتاجاً إليه . . وسألنى فى أسىً عن هذا النبأ وعتب علىّ أنى لم أنبئه فيرافقنى وتواعدنا على أن نسافر مرة أخرى لنزور معاً جدث الصديق .. وتعطّر الجو بذكره فروى لى ما أكبرته فيك يا عبد الحليم :

« كنت ما أزال فى النيابة الأهلية لم أنقل إلى المختلط ، وعينت فى الزقازيق مساعداً للنيابة ولم أكن أعرف فى المدينة أحداً ولا أهتدى لمقر فبذل لى من إكرامه كل مستطاع ويسّر لى مقامى كصديق . . ولكنه كان يتحاشى أن يحضر تحقيقاً أتولاه فإن اضطر إلى ذلك اضطراراً لا حيلة فيه أقبل على حجرتى ، وهو أخى وصديقى القديم ، كما يقبل الغريب المتحفظ وخاطبنى أمام الناس خطاب الكلفة والتوقير لوظيفتى وشخصى بلهجة تشعر السامع والرائى أنا غريبان لا يصل بيننا إلا أنه محام وأنى محقق » . .

هكذا كان فى رجولته فكيف لا أكبر هذا الخلق وكيف لا أزداد له إكباراً حين أوازن فعله بفعل الآخرين الذين يختلقون الصلات اختلاقاً ليبتزوا على أساسها دراهم الناس أو الذين يستغلونها أقبح استغلال أو الذين يضطهدون حياء معارفهم

ليتجروا بهذا الحياء أو الذين يصفون أنفسهم على لافتات مكاتبهم بأنهم « قضاة سابقون » ؟

لقد مضى كما تمضى أطيب مسراتنا . . . تحركت شفتاى بالفاتحة حين سمعت نداء البائع فى المحطة . . كانت الفاتحة رحمةً أرسلتُها إليه ورحمة ابتغيتها لنفسى .. ألا بذكر الله تطمئن القلوب .

***

دمياط فى ١٨ سبتمبر ١٩٤٤

أول أيام العيد .

ذهبت مع والدى فى الصباح أزور قبر جدتى . . . هذا أول عيد لا أقبّل فيه يدها إن استثنيت عيدين أو ثلاثاً قضيتها خارج مصر . .

قرأت لها الفاتحة . . خيل إلىّ أنها تبسم لى . . راعنى وأنا اقترب من القبر أن أرى وأسمع جلبة العيد فى عنفوانها . . الأطفال والأراجيح والضجة والخيول الخشبية . . كل ذلك على مقربة بل على حدود بل فى قلوب الأموات . . أتراهم يؤنسونهم فى وحشتهم ؟ فما أشد غرور الأحياء حين يؤنسون من لجأوا إلى جانب الله ! . . أتراهم يذكّرون اللاهين بأن حياتهم حياة الغرور وأنهم عن قريب يرجعون ؟ فما أشد قسوة الأحياء وخبالهم حين ينغصون على أنفسهم وعلى ذويهم سويعات السرور !

ولكنا فى موسم أبى العلاء فلنسأل سؤاله الخالد :

أبكت تلكمو الحمامة أم غنت على فرع غصنها المياد ؟

ثم لنترك هذا السؤال لنناجى أهلنا الراحلين بما ناجاهم :

« يا معشر أهلنا الصالحين ، بئس القوم نحن ! لم نوفكم الواجب من الوفاء ، شربنا بعدكم البارد ، ولبسنا ناعم الثياب ، وأظلّتنا الجدد وأفنية الدور ! لو كنا

أهل حِفاظ عِفنا بعدكم النطف العِذاب .

وكذبت النادبة ما للميت من صديق . .

وصِيح بالأرض اقبَلي رهنك ، وبالنزيل فاغدرى ، وحِيزَ المال ونُسِيَ العهد واجتوى عن الإنسان انيسُه ذو الود القديم !

يا أرض ، لا قرض عندك ولا فرض ، أُودِعتِ المال فرددتِه سالماً ، والخليلَ فأكلتِه راغماً ، ليتك أكلت المال ورددتِ الخليل » .

***

دمياط فى ١٩ سبتمبر ١٩٤٤

حدثنى والدى فقال انه سمع ولم يتحق أن بدالا فقيراً قد اتهم ببيع زجاجة مصباح بسعر يزيد مليمين فوق السعر الجبرى وأن أخاه وهو موظف ذو نفوذ حاول أن يقنعه بالانكار فأبى وقال : إنى رجل صائم فلا اكذب ، وهكذا اعترف فى التحقيق واعترف فى المحكمة . . ولكنه قد ظفر بالبراءة . .

وسألنى والدى : هل يستطيع القاضى أن يبرئه لأن الفرق تافه ؟ قلت كلا ؛ إن هذا هو السبب الذى يقوله القاضى فى ضميره بينه وبين نفسه تعززه الموازنات المختلفة التى يقيمها بين هذا الحادث وغيره ويعززه موقف الصدق الذى لزمه المتهم ، ولكنه ليصلَ إلى البراءة لابد أن يبحث عن أسباب أخرى فى صميم القضية ، أسباب فى القانون أو فى الموضوع ! . .

وبلغ الحديث قاضياً مارس القضاء العسكرى زمناً فحدّثنى قائلا : لقد نظرتُ قضية أزعجت ضميرى ؛ كان أحد القرويين يمارس مهنة تبييض النحاس فى قريته وفى القرى المجاورة ولم يكن يتقاضى أجره نقداً بل عيناً شأنه شأن الحلاقين فى القرى فاذا كان الموسم ركب حماره وألمّ بعملائه فحمّلوه أجره السنوى من قمح وأذرة وشعير وما يصلح طعاماً له ولأهله أو علفاً لشريكه فى مهنته ! . .

ومثل أمامى هذا الفقير تتهمه النيابة العسكرية بأنه قد نقل قمحا من مديرية

إلى مديرية مجاورة بغـير إذن ، والعقوبة حبس لا يقل عن ثلاثة أشهر مع غرامة لا تنقص عن خمسين جنيها ، وتبين لى من أوراق الدعوى أن بلدة الرجل تقع على حدود المديريتين وأن عملاءه منتشرون فيهما وهو القروى الذى لا يستطيع أن يميز هل تقع هذه القرية فى زمام هذه المديرية أو تلك ! . .

وقلت فى نفسى : لئن حكمت على هذا الرجل ليعتقدنّ أن القضاة جهال أو ظلمة فان عقليته لا تسمح له مطلقاً بأن يعتقد أنه قد أجرم ولا تسمح له مطلقاً أن يميز فى التبعية بين المديريتين المتآخيتين ! . . واستخرت الله فألهمنى البراءة فظللت أنبش عن أسبابها هنا وهناك ، تلمست أسبابها فبرأته وأنا مرتاح الضمير ! .

* * *

لئن تحدث هنرى روبير عن « مشكلة تتعلق بالضمير » حين يعترف المتهم لمحاميه بإجرامه فلا يدرى المحامى أيستمر فى الدفاع أم يتخلى عنه ، فإن مشكلات الضمير عند القضاة أدقّ وأخطر لأن المحامى لا ينطق بالحكم فلا يتحمل مسئوليته ، أما القاضى فهو المسئول وهو الذى وُكِل إليه أن يفصل فى الشرف والحريات والأموال بل فى الموت والحياة أحيانا ! . . والمحامى يستطيع — فى رأى روبير على الأقل — أن يتخلى ، يستطيع أن يقول إنه « لم يعد يملك حرية الضمير ليترافع » أما القاضى فلا يستطيع بل إنه لَيرتكب جريمة الامتناع عن الحكم إن فَعَل ! . .

والقانون بصرامته قد يقف عدواً للعدل وللرحمة بل للمصلحة الاجتماعية التى أقيم خادماً لها . . فماذا يصنع القاضى حين تصدمه الوقائع بمثل هذا الموقف الصعب ؟ إن أهون ما يصنع هو أن يتحايل ، هو أن يتلمس أسباب البراءة . .

ليت أن القضاة ينفضون لنا ذات نفوسهم وقرارة ضمائرهم . ليتهم يحدثوننا عما أزعج هذه الضمائر قبل الأحكام وبعد الأحكام ! . . ولكنهم لا يستطيعون . . وإنها لكثيرة وخطيرة ومفهومة تلك الاعتبارات العامة التى تلزمهم الصمت الرهيب . . فهل يستطيعون أن يوفقوا بين هذه الاعتبارات وبين ما نريد ؟ هل

يستطيعون على الأقل أن يرمزوا ويلمحوا ويصرخوا صرخة الصدق والاستغفار حين يعجزون عن إرضاء الضمير . . .

إن هذه الصرخة قد تكون بوْحاً . . وقد تكون اصلاحاً . .

***

القاهرة فى مساء ٢٥ سبتمبر ١٩٤٤

الدِّين المعاملة ! الدين المعاملة ! علِّموهم هذا وأفهِموهم . .

كرهت هذه الذقون وعفت هؤلاء الحجاج . .

انصرف منذ دقائق الحاج . . . ذو الذقن المرسلة فى وقار . . . رجل يزعم أن كلمته واحدة لا تتغير ثم يأبى أن يسجل هذه الكلمة فى ورقة . . . لماذا ؟ لأنه ينوى كما اتضح من مناقشته أن يتلاعب فيما بعد . . فإذا أقسمت له — لكى اقطع إلحاحاته الثقيلة — أنى لن أرجع عن رأيى تمخضت عقليته الصالحة عن حل طريف فقال : لك أن تجعل الكاتب يفعل بدلاً منك فلا تحنث بيمينك ! . .

وكان يستشيرنى من قبل فى بعض الأمور ، واقترح اصطناع حيلة تنيله ما يريد ، فقلت إليه وأنا أثنيه : إن لخصومك أن يوجهوا إليك اليمين لتقول الحق فماذا يكون موقفك ؟ قال إنه سيحلف بما يشاء ناوياً فى ضميره أمراً آخر غير موضوع الخصومة ! . . قلت له : ولكن الله « عليم بذات الصدور » وهو لا تجوز عليه سبحانه حيل « الحجاج » من عباده الصالحين . .

وهأنذا الآن فى انتظار حاج آخر . . حاج أوفر صلاحاً وأعمق فقهاً ، فإنه قد جاور فى المعهد كما أنبأنى عشرين مرة وهو يتباهى بالفصحى ويترافع أمام منصتى . .

كلفنى أن أقيم له دعوى يطالب فيها بمبلغ غير ذى بال ؛ ولأنى أردت إغراء خصومه بالتصالح معه والإسراع فى التسوية طالبت فى الدعوى من تلقاء نفسى بفوائد ذلك المبلغ . . .

ولم يصطلحوا ، وحكم لنا بطلباتنا كلها متضمنة الفوائد ، وحان حين تنفيذ الحكم وصارت الفوائد رقماً لا بأس به ، فناهزت جنيهات خمسةً ، فسألت الرجل ما موقفه بشأنها ؟ فإذا بالحاج يبتلع الربا ، وأجادله فيقول إن الرقم لا يمثل الربا وإنما يمثل ما عاد عليه من ضرر . . .

مرحى مرحى ! . . هكذا انتفع المجاور القديم من دروسه . . .

وكيف لا وقد بلغنى فى هذا العيد أن واعظاً كان يعظ الناس فقال : إنك إذا اقترضت من امرىء عشرة جنيهات ثم أعدتها إليه أحد عشر فلا تثريب عليك لأنك إنما دفعت له ثمن المروءة ! . .

أرجو أن تكون الرواية دعابة محدث أو تهكم راوية . . .

أما أنا فلا أدرى أيهما الأفضل : أن نقيم الربا على نظرية الحاج أم نقيمه على نظرية الواعظ ؟ ! . .

بُعداً لك أيها المال بل قُرباً ! . . إنك لقادر على أن تفعل كل شىء . . وتخلق كل شىء ، حتى الفقه والفقهاء .

***

القاهرة فى عين المساء

حضر حاجّىَ الأخير محلّل الفوائد . . . ناقشته مرة أخرى فى استحلالها فإن الحكم قد نفذ والمبلغ تحت يدى ، وعرضت عليه أن يتبرع بالفائدة لبعض جهات الخير تطهيراً لذمته وتزكيةً لماله ، فأبى وتمسك بنظرية الضرر .

قلت له : ولكنى أحس فى ضميرى ثقلا ، فإنك لم تكلفنى أن أطلب الفائدة فكأننى أنا الذى مهدت لك طريق الحرام ، وكأنى أنا الذى أوقعتك فيما تأبى الخروج منه . . . قال : لا عليك ، فإنك محام مهمتك رسم الطريق الصحيح وقد رسمته كما يجب فطالبت بالفوائد ، وإلا فلماذا يلجأ الناس إلى المحامين ؟ . .

الطريق الصحيح . . .

وقعت الكلمة على المحامى كحجر طأطأ له رأسه ، وعلم أن من العبث الاسترسال فى هذا الإقناع ، فناول الرجل نقوده كما هى مشتملة على « التعويض » ، وكان نصيبه هو أن يحمل هذا الوزر وأن يقيّد على نفسه هذا الأمر فى عداد السيئات .

***

القاهرة فى ٢٦ سبتمبر ١٩٤٤

وصل العدد الأخير من صحيفة المحاكم المختلطة ؛ أنه يتضمن عرضاً لوقائع قضية خطيرة تحت عنوان : « الضابط القاتل » .

تفتتح الصحيفة عرضها بقولها : « مثل أمام محكمة الجنايات منعقدة فى بورفؤاد يوم ٢٤ يونية الماضى ، يوسف استروكلات الضابط الملحق بقوة الطيران اليوغسلافية الملكية .

وكانت حالته من حالات الخطورة القصوى : فقد اتهم بتهمتى قتل عمد وبثلاث تهم شروع فى قتل فتساءل الناس هل تحكم محكمة الجنايات المختلطة بالإعدام للمرة الأولى ؟ ولكن المتهم قد استفاد من بعض ظروف مخففة فخرج من المحاكمة بالأشغال عشر سنين » .

ثم أخذت الصحيفة فى عرض الوقائع ؛ تبين منها أن النائب العام مستر هولمز قد سافر للمرافعة بنفسه وقد أبدى نشاطاً كبيراً فى الرد على كل نقطة أثارها الدفاع وأخذ يعرض الوقائع فعلمت منها أن المتهم قتل فى الإسماعيلية فى دقائق متلاحقة بطرس برسوم ثم محمد على عطية ثم طعن بعين السكين عبد المجيد تمام يونس ومحمد صبحى محمد يوسف وجابر السيد على الذين كانوا أحسن حظا من الأول والثانى فعولجوا ولم يموتوا . . وطلب النائب العام تطبيق الفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات ورجا المحكمة أن تكون قاسية فى الحكم ثم حدد العقوبة التى يطلبها فقال إنه يرجو أن يحكم على المتهم بالأشغال الشاقة اثنى عشر عاماً لأن حالة سكره تسمح للمحكمة بتطبيق مادة التخفيف أى المادة ١٧ من قانون العقوبات

قالت الصحيفة المختلطة بعد الانتهاء من عرض القضية وتلخيص الدفاع وإيراد الحكم — الذى لم يخفض من طلبات النيابة إلا عامين فقط — قالت الصحيفة إنها تحتفظ بتحليلٍ لهذا الحكم تنشره فى عدد قريب .

وإنى لأتربص لهذا التحليل ، وفى الانتظار لا أقَلّ من أحتفظ بحق التفكير الطويل والتأمل العميق ، وأن أراجع المادتين المطلوب تطبيقهما فأقرأ فى الأولى : « ... ومع ذلك يحكم على فاعل هذه الجناية بالإعدام إذا تقدمتها أو اقترنت بها أو تلتها جناية أخرى . وأما إذا كان القصد منها التأهب لفعل جنحة أو تسهيلها أو ارتكابها بالفعل أو مساعدة مرتكبيها أو شركائهم على الهرب أو التخلص من العقوبة فيحكم بالإعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة » . وواضح أن صدر هذه الفقرة أى جزءها الأول هو المنطبق .

أما المادة ١٧ فإنها تقول : « يجوز فى مواد الجنايات إذا اقتضت أحوال الجريمة المقامة من أجلها الدعوى رأفة القضاة تبديل العقوبة على الوجه الآتى :

عقوبة الإعدام بعقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة » وهذه الأشغال المؤقتة لا تنقص عن ثلاث سنين ولا تزيد فوق خمس عشرة سنة .

***

القاهرة فى ٢٨ سبتمبر ١٩٤٤

تسلمت عدد جريدة المحاكم المختلطة فاذا بها تعرض الحكم نقطة نقطة عرضاً نعرف منه أن المحكمة استيقنت أن المتهم هو المرتكب لجميع الجرائم المعزوة إليه ؛ ونعرف منه أيضاً أن المحكمة قد رفضت ما قاله الدفاع من أن موت القتيلين إنما ترتب على سوء العلاج لا على مجرد الطعنتين ، مقررة أن الوقائع تنفى حصول أى إهمال ، واستطردت فقالت إنها حتى لو سلمت جدلا بحصول الإهمال المزعوم ، فإن من المحقق أن مسئولية القتل مرتبطة بفعل المتهم مُنشىء الظرف الأول الذى نتج عنه الموت .

"Qui aurait produit la condition primitive dont la mort est resultée".

ثم ردت على ما أثاره الدفاع من أن المتهم كان فى حالة دفاع شرعى فأدحضته وفنّدته .

وأخيراً وقفتْ عند حالة السكر فقالت إن الدفاع مسلم بأن المتهم تناول الخمر باختياره ، وأنه لهذا لا يمكن أن يستفيد من المادة الثانية والستين التى تجعله غير مسئول عن أفعاله وتستتبع تبرئته ، ولكن الدفاع طلب اعتبار الواقعة — أو الوقائع ! — جنح قتل بغير عمد وإصابات خطأ ، لأن المتهم كان فى حالة سكر تام أفقدته الشعور بما يفعل .

تناولت المحكمة هذا الدفاع فقالت إن المتهم كان فى الواقع من الأمر قد احتسى خمراً ، ولكنا لا نعلم إلى أى مدًى بلغ سكره حين مقارفة الجرائم ، فإنه لم يثبت مطلقاً أنه أفقده الشعور إفقاداً تاماً ، والشهود أنفسهم لم يلاحظوا على المتهم حالة السكر ؛ ولئن كان حقاً أنه لم يكد يُضبط ؛ بعد مرور وقت على جرائمه ، حتى استغرق فى غيبوبة مطلقة جعلت من المتعذر استجوابه ثم أجهش فى بكاء مر ، فإن هذه الحالة قد تفسَّر جزئياً بأنه من جهة قد استبان خطورة آثامه ، وأن ضميره من جهة ثانية قد ناله بوخزاته .

وانتهى الحكم إلى تقرير مسئولية المتهم عن أفعاله .

ثم أخذه بالرأفة استجابة لداعى النيابة العامة نفسها ، ولكن النيابة طلبت اثنى عشر عاماً فحكم القضاء بعَشرةٍ ليس غير ، وهل غريب أن يكون القضاء أرحمَ من سلطة الاتهام ؟

تداعت فى نفسى معانٍ كثيرة ، واستحيَى الحكم ذكرياتٍ شتى .

هل كانت الرأفة لثبوت حالة السكر الجزئى ؟

ارتددت إلى ما قبل اثنى عشر عاماً ، إلى أيام معهد العلوم الجنائية ، وفتحت مذكرات الأستاذ « ألبرت شيرون » فوجدته يقول إن تطبيق النص بحرفيته

لا يسمح بالبراءة ما دام أن المتهم قد تناول المسكر باختياره وعلمه « ومع ذلك فإن المحاكم لكيلا تنطق بعقوبة غير متناسبة مع رعونة المتهم تقضى البراءة فى حالة السكر الكامل وتستعمل الرأفة فى حالة السكر الجزئى » .

ولكن هذا الرأى ليس رأى الجميع . . هأنذا قد لخصت على هامش تلك المذكرات ما أورده « جارو » و « جرانمولان » فى هذا الشأن : أما جارو فإنه يورد فى المسألة رأيين ، يتمسك أولهما بأن المسئولية تسقط فى حالة فقدان الشعور فقداناً تاماً ، ولا يسمح ثانيهما للمتهم ببراءة ولا رأفة ، « فإن من التناقض أن نعتبر السكر فى حد ذاته جريمة ثم نسمح للمتهم باتخاذه ظرفاً مخففاً » .

أما « جرانمولان » الذى قام بالتدريس فى مصر ، والذى حضرت عليه ساعتين أو ثلاثاً فى أخريات أيامه ، والذى وضع كتابه عن قانون العقوبات المصرى لا الفرنسى ، فإنه يقرر وكأنه يوصى ، ويوصى وكأنه يقرر « أن القاضى يكون ميالا إلى مشارفة الحد الأقصى للعقوبة إذا كان السكر متعمَّداً أو متعوَّداً »[(١)] .

وتداعت المعانى أيضاً بالنسبة للنقطة القانونية الأخرى ، أعنى ما أثاره الدفاع من أن الموت لم يكن نتيجة الإصابة بل كان نتيجة الإهمال فى العلاج ؛ ذكرت أنى أثرت هذا البحث فى جناية ضرب أفضى إلى موت ، أحضرت ملفها ، إنها الجناية الرقيمة ٣٥٤ سنة ١٩٤٣ طوخ ؛ رأيتنى قد دونت ملاحظات بآراء الفقه والقضاء : هذا الأستاذ « ألبرت شيرون » قد عرض فى مذكراته (ص ١٦٥) لهذه المسألة فتساءل : إذا أهمل المجنى عليه العلاج فاضطروا إلى بتر العضو هل يسأل المتهم عن الجرح فقط أو عن العاهة المستديمة ؟ ثم أجاب بأن الحل الأخف ، أى المسئولية عن الجرح فقط هو الرأى الصواب دون غيره ؛ أما الأستاذ على بك بدوى فقد نقلت عن كتابه (ص ٤٣٢ و ٤٣٣) قوله : « والرأى السائد فى فرنسا أن الجرح إذا كان خفيفاً ولكنه أصبح مميتاً ، أو ترتبت عليه عاهة

---

(١) Si elle est preméditée ou habituelle, le juge sera plutôt porté ā se rapprocher du maximum de la pèine .

بسبب إهمال المصاب معالجة نفسه أو بسبب إهمال الطبيب فى المعالجة ، فإن الصلة السببية تزول بين الجرح وبين الموت أو العاهة ، وقد أخذت بذلك محكمة الاستئناف فى قضائها القديم ، غير أن محكمة النقض (بريد المصرية) قد استقرت فى أحكامها الحديثة على أن الصلة باقية رغم ذلك وأن المتهم مسئول عن النتيجة ، وعلى الأخص لأن عدم الاعتناء بالعلاج الطبى عادة غالبة بين عامة الأهالى .

أما إذا ساءت نتيجة الجرح الخفيف بتدخل عامل جديد مستقل عن الفعل المنسوب إلى الجانى فلا يسأل عن النتيجة لانقطاع صلته بها ، كمرض وبائى أو حادث طبيعى أو إجرامىّ أو بخطأ المجنى عليه فى معالجة نفسه بنفسه بأن يفتح المصاب جرحه بيده وينشأ عن ذلك وساخة تسبب عنها غرغرينة انتهت بموت أو بعاهة ، أو يمتنع عن قبول العملية التى يرجح معها إزالة هذه العاهة ، وغير ذلك مما لا يمكن للجانى أو يجب عليه أن يتوقعه » .

الويل لى ! . . هأنذا أقيم على هامش تلك المأساة بل تلك المآسى لجاجاً فقهياً تنكره الدماء البريئة ، ويأباه الذوق السليم ! . .

فمعذرةً إليك يا أرواح الضحايا وهدوءاً وحُسن مآب . . مآبٍ إلى حياة أخرى غير هذه الحياة ، لايسفك فيها دم ولا يسمع فيها فقه ولا تأثيم . . وامضوا كما مضت قبلكم على الأعواد أرواح أخر . . كان قتيلها واحداً فأَخِذ الكثير بالواحد دون حاجة إلى أن تصدَّع الرؤوس بالفقه ، فإن حبل الجلاد كان هناك يداوى رأس من يشكو الصداع ، وينتقم مما يُسبِّب الصداع ! . . .

***

القاهرة فى ٤ أكتوبر ١٩٤٤

وصل العدد الثالث من السنة الثالثة من مجلة « القضاء » التى تصدرها الآن نقابة المحامين فى بغداد .

هذه هى المجلة التى كانت تصدرها سابقاً وزارة العدل العراقية ، وكانت قد

وَكَلت أمرها ، إذ كنا فى بغداد ، إلى لجنة وليتُ سكرتيريتها . أصبح شأن هذه المجلة إذن شأن « المحاماة » عندنا ، ولكن طابع الفقه والبحث أغلب فيها من طابع القضاء والأحكام . إنها تنشر بحوثاً طيبة مدروسة .

راجعت فهرست هذا العدد ، أخذ نظرى عنوان مقال عن « لغة القضاء » ؛ راجعته فإذا به مقتبس عن مجلة نقابة المحامين فى دمشق ومُنشئُه الأستاذ نبيه الغزى قاضى الصلح بدمشق ؛ قرأت المقال فأعجبتنى فكرته وأعجبنى ما فيه من بحث : إنه يستهله ببيان هدفه فيقول : « موضوع كلمتى اللغة والقضاء وهو يتناول البحث فى ضرورة نصرة اللغة من حيث الكرامة القوميــة وكرامة القضاء ومصلحة الناس » ، ثم يسترسل : « نخذْ إليك مثلا قضاة العرب فى أيامهم الذهبية ، إنهم بلغوا الغاية فى معرفة العربية وأحكموا علمها . . . وهذه تراجمهم بين أيدينا تدل عليهم ، وتلك تآليفهم من أكبر الشواهد منتشرة فى مكاتب الجهات كلها ، فقد ذكروا عن القاضى أبى يوسف أنه كان بارعاً فى اللغة ، وأن أقل علومه الفقه ، وذكروا عن القاضى أحمد بن أبى دؤاد أنه كان فصيحاً مفوهاً شاعراً ، وقد ذكره دعبل فى طبقات الشعراء ، وقد قال الذهبى عن القاضى ابن خلكان صاحب وفيات الأعيان إنه كان بصيراً بالعربية ، علامة فى الأدب والشعر » .

وانتقل الباحث إلى كتّاب المحاكم فقال : « إن مما يعد جزء متصلا بالقضاة كتابهم وهؤلاء أشبهوا قضاتهم اليوم فى معرفة اللغة وأحكام الكتابة فقد قل منهم من يتقن إملاء ما يملى عليه من الكلام الموافق لقواعدها وليس الإملاء هو كل واجب كتاب القضاة فإن الكتابة والترسل من أهم تبعاتهم فكاتب القاضى يحتاج إلى الاختصار والحذف من كلام الطرفين فى مرافعاتهم الشفهية لتدوينها فى مضبطه وفى تلخيص القضايا . . وقد روى لنا التاريخ أن كتاب القضاة كانوا فى الزمن الأول من العلماء حتى تولى بعضهم منصب القضاء بعد القاضى الذى كان يكتب له كما حصل ذلك لكاتب توْبة بن نمر الحضرمى قاضى مصر فانه عندما استعفَى من القضاء قيل له أشر علينا فقال كاتبى خير بن نعيم فولى خير فلم يزل حتى صرِف عن

القضاء وقيل له أيضاً أشر علينا فقال كاتبي غوث بن سليمان فولى غوث القضاء » .

وجعل الباحث ختام بحثه أن اقترح على وزير العدل «أن يشترط فيمن يُدخل بين القضاة وكتابهم من جديد العناصر أن يكون متقنا معرفة اللغة قبل أن يجوز الشروط الأخرى فيصلح هذا النقص وتعتز الكرامة العربية ويعتز القضاء وتستقيم المصلحة نفسها » .

كلمة طيبة من كل وجه . . وإن صدورها من قاضٍ ينفى عنها شبهة التحامل أو مظنة الجهل بالأمور فإنه قاضٍ يتحدث عن طائفته ويتحدث عن كتابهم وليس محامياً ينتقد كما انتقدت فى بعض يومياتى لغة القضاء ولغة الكتاب .

ولقد وقفت عند إشارته إلى الكتاب الذين ولوا القضاء وقلت فى نفسى : هذه هى السياسة التى تأخذ بها المحاكم الشرعية اليوم فى مصر ولكننا نرجو أن يكون كتابها من هذا النوع الذى ذكره القاضى الدمشقى ، أن يكونوا على غرار خير بن نعيم الذى لا يذكر اسمه حتى أذكر قصته المثالية التى قرأتها فى بعض المراجع ، حتى أذكر أنه لم يكد يلى القضاء حتى استدنى زوجه إليه وسألها : أى زوج كنت لك ؟ قالت خيرَ زوج وأبرَّه ! قال فإنك طالق ان أنت عرضتِ لى بحديث يتصل بقضائى ! . . قالوا فكانت دواته تفرغ من المداد فلا تمدّها الزوجة خشية أن يدخل على الرجل فى يمينه شىء ! . .

إن حاجة الناس إلى حكام مثل خير بن نعيم أقل من حاجتهم إلى أن يكون لحكامهم زوجاتٌ من هذا الطراز ! . .

***

القاهرة فى ١٦ أكتوبر ١٩٤٤

فى « بلاغ » الأمس وصف إعدام من يسمى «عبد العزيز عفيفى لقتله مخدومته السيدة فانتورا وهى إسرائيلية عجوز كانت قد استخدمته لحراسة العمارة التى

تملكها بدائرة باب الشعرية إلى جانب القيام بخدمتها » فقتلها غيلة وسرق متاعها ومالها . .

سأله مفتش السجون ماذا يريد قبل أن يودع الحياة فأجابه : « أنا كرهت الدنيا وطلقتها ، والموت ده كأس داير على الدنيا كلها وكل الناس رايحة تشرب الكاس ده وربنا يتوب علينا وعليكم ويغفر لنا ولكم » .

« واقتيد إلى الغرفة السوداء فلقنه واعظ السجن الشهادتين فرددهما بصوت مرتفع وأضاف قوله : « تبنا إلى الله ورجعنا إلى الله وندمنا على ما فعلنا وعزمنا على ألا نعود » ! . .

عزم على ألاّ يعود ! . . أتراه قالها بحكم العادة وجرياً مع الصيغة المألوفة بغير وعى ، أم قالها شاعراً بمعناها ؟ . . متى يعود ، ومتى لا يعود ؟ إن حياتك قد انتهت أيها الشقى فهل تؤمن بالتناسخ ؟ فإنك لا تملك الوعد عن نُسختك المستقبله ! . . أو تعنِى بوعدك الحياة الأخرى ؟ فإنها حياة فاضلة لا تتسع لجرائمك ولا تأبه بوعدك ! . . أو هو بصيص أخير من الأمل فى الحياة ؟ فان الغرفة السوداء لا تسمح لهذا البصيص بظهور ولا مرور ! . .

ولكنى فى الواقع لم أتأثر بفلسفته فى الموت ودوران كأسه على كل حى ، ولم أتأثر لهذه التوبة التى تتعلق بفضْلٍ من الأمل فى الثانية الأخيرة . . لم أتأثر بهذا أو بذاك مقدار ما تأثرت بتوديع الرجل أباه حين زاره فى السجن زورةَ الختام : «إوع تزعل يابا وافرض إنى كنت ماشى معاك فى طريق فصدمنى أوتومبيل وقتلنى ، وكلنا لها » ! . .

إن المجرم قد استبقى فى نفسه عاطفة الشفقة على أبيه . . إنه يشفق على حزنه وعلى شيخوخته . . إن ضميره يخزه لأنه هو مسبب هذه الأحزان والجانى على تلك الشيخوخة . . وإنه فى يأسه لَيندفع إلى منطق قوى فى الظاهر . . ولكنها قوة لا تَثبُت للجدل : فى صدمة السيارة يبقى للأب عزاء حين يتعلق بالقضاء والقدر ولا يرى لابنه يداً فى مصرعه . . وفى حبل المشنقة تبقى الوخزة المريرة : لولا

الشيطان ولولا سعار المال . . إنه قد نسج بيده اليسرى كفنا لنفسه حين نسج باليمين كفن سيدته . . إنه فى نظر أبيه قاتِلُ نفسه . . كان يستطيع إذن أن يصون حياته . . إن القضاء والقدر المباشرين اللذين يَمثُلان للنظرة القريبة غائبان فعزاؤهما غير موجود . .

« . . . كان يتلو القرآن فى السجن بصوت رخيم عدة مرات فى اليوم كما كان يؤذن عند فجر كل يوم ويدعو المساجين إلى الصلاة بصوت مرتفع قائلا إن الصلاة خير من النوم » . . . فهل تلا مِن آل عمران : « ولا تتمنوْا ما فضّل الله به بعضكم على بعض » ؟

هكذا ترسُب فى سواد النفوس نقطة بيضاء ، ويبقى فى خرائب الضمير ركن يختفى فيه إحساس الدين هارباً من شياطين الشر حين تتكاثر عليه حتى إذا ما انهزمت أمام صولة الجزاء خرج الإحساس الهارب من مكمنه . .

ليته لم يهرب . . ليتنا دعمناه بعوامل القوة وعناصر التمكين . . ليتنا صببنا الدين صبًّا فى هذه النفوس قبل أن ندفع بها إلى أنوار المدينة وظلام المدينة وإجرام المدينة . . ليتنا حصّنا هذه الأرواح الرخوة بمبادئ الدين الخالق بدلا من أن ندفعها إلى السينما تلتقط جرائمها وإلى المدينة تبهرها بملاذّها وتغريها أن تقترف أخطر الجرائم فى سبيل مال تتطلبه هذه الملاذ . .

ليتنا أشفقنا على هذه الأغصان اللدنة فلم ننشر لها فى كبرى مجلاتنا أحاديث صحفيينا مع البوابين الذين ربحوا فى سباق الخيل مزدانة بصورهم الكريمة كأنهم أصبحوا فجأة ، وبقدرة حصان قادر ، بعض العلماء العالميين أو القواد الفاتحين

ليتنا عرفنا ما فى هذا وأمثاله من ايحاء مسىء آسِر فقلنا للناس حُسْناً . .

ليتنا اقتصدنا فى إيغار صدورهم على المجتمع وحميناهم من حماسنا ومن إسرافنا فى القول والوصف فلم نسود فى أعينهم الحياة وهى بيضاء ، ولم نندبهم وهم أحياء ، ولم نلقنهم ونكرر عليهم أنهم الضحايا التعساء . . ظنّنا واهمين أننا ننفعهم ونحن نؤذيهم فلا نحن أنصفنا الحق ولا نحن أنصفناهم ولا نحن أنصفنا غيرهم من الطبقات ولا نحن أنصفنا

الوطن العانى الذى يجب أن يظل طبقة واحدة متماسكة لا تأكله حرب الطبقات ولا ينخر سفينته سوس المنازعات . .

أيها المتهم المسكين !. . هذا دفاعى عنك بل هذا رثائى لك . . ولئن لم تَحظ من ظروف الرافة القانونية بما يسمح للنيابة أن تطلب لك الأشغال الشاقة مكان الموت فليكن عزاؤك لنفسك أن تتلو من آى ربك كما كنت تتلو فى السجن بصوت رخيم : ولكم فى القصاص حياة يا أولى الألباب .

***

بور سعيد فى ١٠ أكتوبر ١٩٤٤

قدِمتُها أمس ، بلغتها عصراً ، قدمتها كئيباً وهى البلد الحبيب إلى نفسى ، الأثير فى ذكرياتى . . . قدمتها كئيباً لأنى قادم فى وداع . . فى وداع شقيق محمد الذى شاء أن يركب البحر ليقوم ببعض دراساته العليا وراء البحار . . .

حاولت جاهداً أن أثنيه عن هذا العزم فاستعصى واستعصم برغبته ، وها هو ذا قد ركب تلك الباخرة وأقلعت به فى حماية الله فجر اليوم . . .

قلت له وأنا أودعه فى البحر : « صحتك ، ودينك ، ووطنك » .

قليل من الأمور ما أقطع فيه بغير تردد ، برأىٍ فذّ لا ثانى له ، وبين هذه الأمور كانت فكرة هذا السفر : ضقت بها من كل وجه ، لم أر وجهاً واحداً يشفع لها ، ومع ذلك فما بى أن أفرض آرائى على الناس فرضاً ، وإنّ من حقهم أن يقولوا ولو فى أنفسهم : « وماذا صنع هو لنفسه بآرائه الحصيفة ، أم تراه يأبى إلا أن نمنى بمثل فشله ؟ » .

إن قصيراً لن يطاع له أمر . .

ومع ذلك فإنى أرسل دعائى حاراً إلى هذه السماء الصافية المنيرة ، أن يوفر الله لأخى السعادة والتوفيق ، وأرفع إليه سبحانه دعاء العامة الصادق البرىء أن « يجعل له فى كل خطوٍ سلامة » ! . . .

الوداع وإلى اللقاء فى خير . .

***

القاهرة فى ١٦ أكتوبر ١٩٤٤

منذ أيام قرأنا أن الوزارة السورية ، وزارة دولة السيد سعد الله الجابرى ، قد استقالت . . ثم قرأنا أن الأستاذ فارس الخورى رئيس مجلس النواب قد ألف الوزارة الجديدة . . .

شهدت الرجلين فى مؤتمر المحامين وجالستهما سويعات قليلة . . جلست مع رئيس الوزارة وأنا لا أعرف اسمه ولا صفته . . إنهم لا يعبأون كثيراً بالشكليات . . دخلت الفندق أتناول العشاء فدعانى الأستاذ ساطع الحصرى إلى مأدبة كان يجلس عليها مع آخرين منهم المجاهد الفلسطينى الأستاذ عونى عبد الهادى ، وبعد قليل دخل رئيس الوزراء فجلس إلى يمين المائدة يتناول عشاءه ، فإنه يقيم فى الفندق عينه ، وأرسل نفسه على سجيتها حتى عرفت من الحديث أنه رئيس الوزراء . . . وقال لى مداعباً : إياك أن تتخذ منا موضوعاً لكتاب جديد ! . . قلت كلا ، ولكنى سأدون ما أسمعه هنا فى يومياتى فإن كان لديكم ما تكتمونه عن اليوميات فلا تقولوه أمامى . . قال : نحن هنا لا نقاوم الكتابة ، فاكتبه فى اليوميات بل انشره أيضاً ! . . .

وذكر بعض الجالسين كتاب « سعد زغلول من أقضيته » وجاملنى الرجل فرأيت إهداء نسخة إليه ، فتلقيت منه خطاباً هذا نصه :

« تلقيت بسرور مؤلفكم « سعد زغلول من أقضيته » الذى ينطق اسمه بما احتوى من ذخر ونفاسة ، وإذا كان لى من رجاء فهو أن تتاح لى فرصة قريبة لمطالعته وتقديره التقدير اللائق به ، وإنى لأغتنم المناسبة لأشكر لكم هذه الهدية النفيسة لتقترن الفائدة بالشكر الوافر ، ودمتم محترمين » .

دمشق فى ٢٧ شعبان ١٣٦٣ و ١٦ آب ١٩٤٤

« سعد الله الجابرى »

أما خلفه فقد سمعته يخطب فى إحدى مآدب المؤتمر . كان يرتجل وكان طلق

العبارة ، وقد فاجأ المؤتمرين باقتراح عقد مؤتمر برلمانى عربى فقوبل الاقتراح باستحسان كبير . . .

أسأل الله التوفيق لنا ولإخواننا العرب فى كل خطوة .

***

القاهرة فى ١٨ أكتوبر ١٩٤٤

قرأت فى « بلاغ » اليوم كلمة قيمة للأستاذ عبد الرحمن جميعى بعنوان : « الكتابة العربية والحروف اللاتينية — رجْع لما قيل منذ أربعين عاماً » .

من هذه الكلمة نعلم أن القاضى الإنجليزى « ويلمور » أصدر ، لنحو أربعين عاماً مضت ، كتاباً أشار فيه « باستعمال اللغة المحكية فى مصر مكان الفصحى لتكون لغة الكلام والكتابة معاً ، واقترح أيضاً كتابتها بالحروف الرومانية أى اللاتينية مضيفاً إليها بعض العلامات لتدل على الحروف العربية التى لا مثيل لها فى اللاتينية تماماً مثل اقتراح اليوم المقدم إلى المجمع اللغوى » .

والذى دعانى إلى الاهتمام بما تقدم هو ارتباطه بما دونته فى يومية ١٠ يونية ١٩٤٣ ، فقد جاء فيها أنى سألت دولة أحمد باشا زيور : أصحيح أن مستر ويلمور قدم تقريراً طلب فيه استعمال اللغة العامية فى المحاكم مكان اللغة العربية ؟ فأجاب دولته : هذا صحيح وهو شىء معروف ، وكل البلد كانت ضده ، وغير معقول أن نقضى على لغة البلد »

لم يكن الأمر إذن تقريراً فحسبْ ، ولكنه كان كتاباً كتبه المستشار الإنجليزى ويلمور ووضع مقدمته الأستاذ « سايس » بَيْدَ أن الكاتب لم يقف عند اقتراح استعمال اللغة العامية فى المحاكم ، بل طلب إحلالها مكان العربية فى كل مكان ، كما أضاف اقتراحاً آخر هو استعمال الحروف اللاتينية ! . . .

ترجع عنايتى بذلك السؤال ، فى الأصل ، إلى ما احتجت إليه وأنا أؤلف كتاب « سعد زغلول من أقضيته » من تحقيق كفايات وصفات ومميزات القضاة

الذين اشتركوا مع سعد فى الحكم وقد كان مستر ويلمور أحدهم ؛ وترجع كذلك إلى ما سمعته وأثبتُّه فى الكتاب من أن سعداً كان شديد الضيق بزميله « ويلمور » ضيقاً يرتد إلى أسباب منها اقتراح العامية المذكور . . .

من واجبى إذن أن أسجل هذه اليومية لأنها تكمل ما سبقها وتجلوه . . . ولعلها تجلو شيئاً آخر وتثير سؤالا آخر .. فها نحن أولاء نرى الزمن يدور دورته ليُشهدنا سعداً فى أقصى اليمين إلى جوار الفصحى يحمى ذمارها ، ويُشهدنا عبد العزيز فهمى فى أقصى اليسار يتقدم باقتراحه اللاتينى العجيب . . . أتُراه « تعاكُس الخواطر » بين سعد وعبد العزيز فهمى أم تُراه « توارد الخواطر » بين المستشار المصرى والمستشار الإنجليزى ؟ قلْ عِلمه عند ربى وما أوتيتُ من العلم إلا قليلاً .

***

القاهرة فى ١٩ أكتوبر ١٩٤٤

فى الأهرام كلمة قصيرة يذكرنا فيها الأستاذ محمد محمود جلال بالزعيم المثالى محمد بك فريد . . إن الكاتب يتساءل ماذا انتوينا أن نصنع لتخليد ذكراه ؟

أنا أيضاً أكرر هذا السؤال وأرى أن الوقت الحاضر هو خير الأوقات للتفكير فى هذه الشخصية الفدائية النزيهة . . عند ما ترين المادية والكلبيّة والوصولية والانتهازية والنفاق على النفوس وتدمغها بطابعها الأسود الثقيل ، يحتاج الشعب إلى قصة البطولة والفداء ويفتقر إلى الدرس العملى فى الإيثار بعد أن ملّ الدروس النظرية ولم يعد يصدق فى الأخلاق السامية محدثاً ولا حديثا . .

لو لم يكن محمد فريد حقيقة واقعة لاحتجنا إلى اصطناع « محمد فريد » خرافىٍّ ننسجه بقوة الخيال على غرار هذه الصفات العلوية ثم نكذب على الشعب ونقول له : لقد عاش فى مصر منذ أحقاب طويلة رجلٌ باع الوطن نفسه ، واستنزف فى سبيل الوطن دماءه ، واستصفى فى سبيل الوطن ثروة طائلة خلّفها له الآباء والأجداد

فلا تصدق أيها الشعب ما يقوله لك الكلبيون والمتكالبون من أن الإيثار حديث خرافة وأن السياسة حانوت تجارة يدخله المفلسون فيثرون ، ثم لا يستحون أن ينفخوا بدعاوى الفضيلة والتضحية أوداجهم حين ينفخون بمال الشعب جيوبهم . .

هذا وقته . هذا وقت محمد فريد ، هذه روحه تطل علينا لتؤدى للوطن عملاً جليلاً يتوج أعمال البطل فى حياته . . وليس أجلّ من أن ننتشل النفوس الشريفة من اليأس ونعيد إلى الشباب قسطاً من الإيمان بالمُثُل وبالفضيلة وحظًّا من الإيمان بعدالة الشعب ويقظة وجدانه أو استيقاظه . .

فإلى واجبك أيها الشعب ، إنه واجبك نحو وجودك بالذات لا نحو رجل .

***

القاهرة — مساء ٢٢ أكتوبر ١٩٤٤

أنا عائد من زيارة أستاذى الدكتور طه بك حسين بالزمالك ؛ رأيته آخر مرة فى أبريل الماضى ونحن نشيع جنازة أخٍ للأستاذ لطفى باشا السيد .

قال لى اليوم خلال الحديث الهادئ كهدوء الزمالك وسط كتبه وتمثاله النصفىّ الصغير : « أنت قديم بالرغم من سنك » ... لم أنكرْ التهمة ، بل ها أنذا أقول ما قاله سعد لجورج لويد فى أزمة زيارات المندوب للأقاليم : «هذه تهمة لا أدفعها وشرف لا ادَّعيه » بل لعلى أن أزيد فأقول : «هذه تهمة لا أدفعها وشرف ارجّيه » ! . . .

وتحدّث فى كثير الا السياسة ؛ تحدث عن مؤتمر أبى العلاء وجاء ذكر الأستاذين المازنى وعزام .. قلت إنى لم أكن أتوقع أن أرى الأستاذ عزاما الهادئ عنيفاً كما رأيته فى رده على عبد العزيز باشا فهمى بشأن الحروف اللاتينية وإن كنت لم أستسغ مطلقاً فكرة الباشا ؛ قال الدكتور : « ولا أنا ؛ لقد قلت لعبد العزيز باشا إنى أوافقه كل الموافقة فى شىء وأخالفه كل المخالفة فى شىء ؛ أوافقه فى أن الكتابة العربية ذات صعوبات وأخالفه فى أن تكون معالجة هذه

الصعوبات بالكتابة اللاتينية . . إننا لم نيأس من معالجتها بالوسائل الأخرى فاذا يئسنا فمن الجائز عندئذ أن ندرس مسألة اللاتينية » .

قلت معقباً : ومع ذلك فأية لغة تخلو من الصعوبات ؟ وكم من التلامذة المصريين انقطعوا عن التعليم بعد أن رسبوا مرة واثنتين لأنهم كتبوا All What وهو تعبير صحيح طبقاً للقاعدة وإن كان خطأ طبقاً للمتعارف فى الانجليزية ولم يكتبوا All That وهو التعبير الوحيد الجائز طبقاً للسماع والمقرر ، أو لأنهم كتبوا He Write ناسين أن يضعوا حرف الS فى ذيل الفعل ؟ . .

قال الدكتور فى شبه تأمين : إن الذين يعرفون كيف تتكون اللغات وبأية مراحل صعبة تَعبُر ومن أية لهجات غريبة تتطور يحمد الله على أن نصل إلى لغة متماسكة مفهومة . .

هكذا قد سجلت أنا « القديم » فوزاً لبعض آرائى القديمة والله مع الصابرين . .

***

القاهرة فى ٢٣ أكتوبر ١٩٤٤

أقبل هذا الشيخ المرح على حجرة المحامين فداعب الكهول بأنهم آباؤه وخاطب الشباب على أنهم أخوته . .

لماذا يهمه أن ينتحل شباب السن وهو عامر بشباب النفس ؟ وهل الشباب والشيخوخة أعداد وحساب أو هُما استجابة وشعور ونسبة معينة من الحيوية والمرح والعمل والحياة ؟

واسترسل الشيخ فى مرحه فإنه يفيض عن نفسه ؛ ووسط حديثه الجياش المتماوج استطعت أن أستخلص هذه النادرة : ضاق محام شرعى بمذهب أبى حنيفة لأن هذا المذهب إذا نفعه فى قضية أحرجه فى قضية أخرى ، فلم يكد رُزِق بنتاً حتى رُزِق معها فكرة عبقرية : إنه سيسميها حنيفة وله بعد ذلك أن يدلى فى المحكمة بما يشاء من مبادئ وأن يؤكد غير كاذب أنه قولُ أبى حنيفة ! . .

ذكر المحدث اسم المحامى الشرعى ، ومع ذلك فما هى إلا نادرة يجب أن تؤخذ

على أنها دعاية ودعابة فحسب ، فإنها بطبيعتها لا تحتمل المناقشة لأن فقه أبى حنيفة ليس ذخراً مكنوناً فى صدر الشيخ وحده ولكنه علم مبذول يعرفه القضاة ويعرفه خصومه المحامون ، هذا إلى أن قول « أبى حنيفة » ليس هو السائد دائماً وإنما تطبق المحاكم « أرجح الأقوال من مذهبه » وهذا الأرجح قد يكون قولاً لأحد تلامذته على عكس قوله . .

***

القاهرة فى مساء ٢٤ أكتوبر ١٩٤٤

تفضل بزيارتى هذا المساء الأستاذ محمد محمود جلال . . . راقنى منه حديثٌ طلىٌّ زاخر بالمعلومات والآراء ... اتصل الكلام برحلته إلى أعالى السودان فقال إنه زار المحكمة الأهلية فى « ملّا كال » فوجد أمام القاضى مصحفاً للمسلمين وإنجيلا للمسيحيين وحربة للوثنيين . . . إنما يعبدون الحربة لأنها مصدر حياتهم وأداة دفاعهم ، بها يصطادون الأسماك الضخام فقد حرمت عليهم لحوم البقر ، وبها يحتمون من الوحش والعدو والمغير . قال محدثى الفاضل : ونُظِرت أمامى قضية : كان المدعى وثنياً من أهل البلاد ، وكان المدعى عليه مصرياً من أهل الصعيد يعمل متعهداً فى بعض شئون الجيش ؛ طالبه الأول بالتعويض لأنه أصيب بسيارته ، وشهد الشهود من أهل المدعى وقومه فقرروا الحق على وليّهم . . قالوا إنه هو المخطىء ، هو الذى تأخر فى ركوب السيارة مع زملائه العمال ، فلما تحركت أراد أن يثب إليها دون تنبيه فكانت الإصابة . . هو خطأ المجنى عليه إذن ، وهكذا خسر دعواه .. قال زائرى : وقد أعجبت بهذه الأمانة من عبدة الأوثان وقيدتها عندى .

قلت فى نفسى : وأنا لن أحرم هذه اليوميات من ذكرى اخواننا السودانيين ..

***

القاهرة فى ٢٥ أكتوبر ١٩٤٤

الوصايا العشر للمترافع . .

هذا هو العنوان الذى طالعنى فى صدر « جريدة المحاكم المختلطة » التى أسلمها إلىّ بريد الأمس . . .

إنها تشير إلى محاضرة ألقاها بنيويورك ، فى ٢٠ ديسمبر ١٩٤٠ ، المحامى الأمريكى الكبير جون ديفز ، وتقتبس منها ما تجعله مَطلعاً لكلمتها : « إن المحامين أصبحوا يترافعون وإحدى العينين ترقب ساعة الحائط ، كما أصبحوا يكتبون بقلمٍ عُتُلٍّ متثاقل »

إنه ، بكلمات أخرى ، ينتقد الإسهاب فى المرافعات ، إنه لا يتحمس لتلك المرافعات التى تتصل أحياناً عدة أيام فى المحاكم الإنجليزية ؛ وهو كذلك يستهجن الإكثار من تمييز بعض الفقرات والألفاظ فى المذكرات ، إما باستعمال الشريط الأحمر فى المِكتاب وإما باستعمال الحروف الكبرى أو الحروف المائلة « الإيتالية » ويحذّر من الاعتماد على المظهر لتغطية الضعف فى الجوهر .

وترى الصحيفة المُختلطة أن توازن بين الحالة التى انتقدها المحامى الأمريكى والحالة لدى المحامين المختلطين : إن هؤلاء ، فيما تقول ، قد أتقنوا فن استعمال الشريط الأحمر وحروف التاج إن صحّ هذا التعريب ؛ وهم ، فيما تقول أيضاً ، قد وقعوا أحياناً فى الإسراف غير منتبهين إلى أن الذى يجسّم كل عبارة ويضع الخطوط تحت كل سطر يصبح كمن لم يضع خطاً واحداً تحت أى سطر ! . .

ولكن الصحيفة ، مع ذلك ، لا تنكر ولا تستطيع أن تنكر أن وضوح الكتابة فى المذكرات أمر مندوب إليه ، بل أمر لا غنى عنه ، فهى تقرر هذا كما تُقرر أن المرافعات الشفوية ليست سوى الوسيلة التى تكفل تقريب الدعوى إلى القاضى وتعبيد طريقه إلى الملف ، ذلك الملف الذى يظل فى النهاية الضمانة الأساسية للمتقاضين . وهى حتى فى هذا الاستدراك لا تخالف المحاضر الأمريكى ، فقد اقتبست عنه قوله إن المحكمة العليا تستطيع أن تقتصد كثيراً من الوقت الذى تنفقه فى

فحص الملفات بطريق المناقشة الشفوية التى تُطوِّع لها أن تخلِّص ، فى سرعةٍ ، اللبابَ من القشور .

وأخيراً يضع المحاضر وصاياه العشر للمترافعين :

١ — ضعوا أنفسكم مكان القضاة .

٢ — بينوا قبل كل شىء بماذا تتعلق القضية ، ولخصوا ما أوجدها من الظروف

٣ — اعرضوا الوقائع .

٤ — عينوا بعد ذلك نصوص القانون التى تعتمدون عليها .

٥ — اتجهوا دائماً نحو الشريان الرئيسى .

٦ — ابتهجوا حين توجه المحكمة أسئلة .

٧ — لا تتلوا إلا استثناءً وإلا حين لا مفر من التلاوة .

٨ — تجنبوا الشخصيات

٩ — اعرفوا ملفكم من الصفحة الأولى إلى الصفحة الأخيرة .

١٠ — انتهوا .

* * *

ما أشبه هذه الشكاوى بأمراض الأغنياء ، إنها أمراض التخمة ، إنها الشكوى من اتصال المرافعات أياماً عدداً ، والشكوى من التأنق فى المذكرات وتوشية العبارات بالأحمر وتمييز الكلمات بحروف التاج . . . فأين من يشكو انعدام المرافعات ، وأين من يندب « حالة » المذكرات التى لا تزدان بالخطوط الحمراء ، وإنما تخلو من كل نظافة ومن كل معنًى لتمتلىء بالعبارات النكراء والجمل الجوفاء ؟ . . . حقاً إن التفريط كالإفراط ، فما أشد حاجتنا إلى فلسفة الاعتدال ونظرية « الأوساط » ! . . . فلا تَغْلُ فى أمر من الأمور واقتصد . . .

اقتصِدُوا حتى فى الوصية واجعلوا فيها لغير المحامين نصيباً ذلك أدنَى ألاَّ تَعُولوا ، واستعيروها من علىٍّ وصية فذة تنتظم الجميع محامين وقضاة : « عامِلْ الناس بما تحب أن يعاملوك به » .

